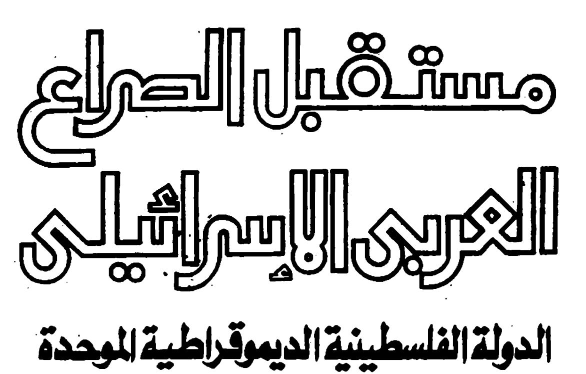


مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى

الدولة الفلسطينية الديموقراطية الموحدة

د. عبد العليم محمد


مستقبل الصراع
العربى الإسرائيلى
الدولة الفلسطينية الديموقراطية الموحدة

◆ مطبوعات ◆
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

غلاف
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
حسنى ابراهيم

شارع الجلاء - ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ١٩٩٩





الدولة الفلسطينية الديموقراطية الموحدة

د. عبد العليم محمد

فهرس المحتويات

مقدمة :

ستظل قضية الصراع العربى الإسرائيلى قضية العرب المركزية, وعلى ضوئها تتحدد علاقة العرب بأنفسهم وبالآخرين, أى العالم من حولنا, وأنماط التفاعلات المحلية والاقليمية والعالمية, سواء كانت دبلوماسية وسياسية أو ثقافية وحضارية, هكذا بدأت علاقتنا بالصراع قبل منتصف هذا القرن العشرين, ويوشك القرن على الانتهاء وليس ثمة ما ينبئ أو يشير الى عكس ذلك.

قد تنجح بعض التسويات والمعاهدات والاتفاقيات, وتستمر لعشرات السنين, ولكنها ليست بقادرة على حل هذا الصراع حلا عادلا ونهائيا, يحقق استقرار هذه المنطقة من العالم, ورفاهية شعوبها, خاصة إذا ما كانت هذه التسويات, غير منصفة, وتتميز بسيادة الشروط المجحفة للطرف الأقوى, وتمهد لسيطرته وتحول دون تعايش إنسانى وأخلاقى ممكن.

من ثم سيرتبط المستقبل بالنسبة لنا بمستقبل هذا الصراع, وأى استشراف للمستقبل يخلو من تصور مستقبل مثل هذا الصراع, يكون قد تجاهل عنصرا حاسما وبنائيا لا غنى عنه, لإطلاق الطاقات الجماعية والفردية. وذلك لا يعنى رهن المستقبل فى بلادنا, أى التطورات الداخلية, التوجه نحو المقرطة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد والاستثمار فى بناء البشر, وتحقيق وتأسيس بنية علمية وتكنولوجية, تواكب هذا التطور بحل هذا الصراع, وتجميد هذه العمليات الضرورية حتى نفرغ منه, أو أن ننخرط فى هذه العمليات دون تصور مستقبلى لكيفية معالجة هذا الصراع بطريقة حاسمة ونهائية وإنسانية.

المفاضلة ليست بالضرورة بين هذا وذاك; بل هى عملية واحدة فى حقيقة الأمر, أى أن يصاحب توجهنا لتعزيز مواقعنا فى العالم المعاصر على صعيد

المقرطة والاقتصاد والبنى المؤسسية والعلمية، بتصور فكرى وثقافى وسياسى لمعالجة ناجحة لهذا الصراع، بل وأن تكون خطواتنا فى إعادة البناء على النحو الذى ذكرنا، هى بذاتها خطوات صوب هذا التصور، انطلاقا من رؤية حضارية وثقافية وسياسية شاملة، تنظم هذا بذاك، وتربط بين انجازاتنا الداخلية وتقدمنا ازاء حل الصراع العربى الإسرائيلى.

بيد أن مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى يحفل بالعديد من السيناريوهات والاحتمالات، وليس بمقدور أحد أن يحدد مسارا وحيدا وأحاديا للمستقبل، ففى الحاضر تكمن عناصر عديدة تخرج عن السيطرة وتفتح الباب أمام احتمالات شتى.

يطرح مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى إمكان إعلان دولة فلسطينية فى جزء من الضفة الغربية وغزة، كما يطرح أيضا احتمال دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة بجانب دولة إسرائيل، والعودة لقرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، كما أن الكونفيدرالية مع الأردن، أى دخول الدولة الفلسطينية مع الأردن فى اتحاد كونفيدرالى أو فيدرالى لايزال أفقا مفتوحا، وغير مستبعد أن يتشكل اتحاد فيدرالى أو كونفيدرالى بين إسرائيل والأردن ودولة فلسطين .

وبالإضافة الى ذلك فإن الحرب محدودة الأهداف لاتزال ممكنة، خاصة مع تعثر عملية التسوية، وتعنت إسرائيل فى استكمال سيناريو أوسلو. وتعدد هذه الاحتمالات والسيناريوهات، لا يستبعد سيناريو آخر فى المدى الطويل، ألا وهو تشكل دولة ديموقراطية واحدة على كامل أرض فلسطين تحت الانتداب، وهو الهدف الذى أقر فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى فى القاهرة عام ١٩٧٣، كصيغة ممكنة للتعايش اليهودى العربى، وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية خيار الدولة الديموقراطية الموحدة على لسان ياسر عرفات فى كلمته التى ألقاها في الجمعية العلمية للأمم المتحدة فى نيويورك عام ١٩٧٤.

ولم تلق هذه الفكرة عند طرحها فى هذا الوقت المبكر، استجابة ذات شأن على الصعيد الفلسطينى والعربى أو اليهودى الإسرائيلى، إلا أن واقع وطبيعة التسوية الجارية وآفاقها ومنطلقاتها تطرح مجددا هذا السيناريو، كما أن خبرة المواجهة العربية الإسرائيلية وصعوبة – إن لم يكن استحالة حسم هذه المواجهة عسكريا – تعطى هذا الخيار مصداقية وأفضلية تجعله جديرا بالمناقشة والتحليل.

على أن المشكلة الرئيسية لخيار الدولة الديموقراطية الموحدة, علـــى أرض فلسطين التاريخية, تتمثل فى وقوعه خارج السياسة, اذا ما اعتمدنا فهم السياسة على أنها "فن الممكن" فى إطار التوازنات القائمة فعليا وواقعيا, وليس فى اطار التوازنات الممكنة فى المستقبل والمعطيات التى يمكن أن تتطور فيه.

على أن ذلك لا يحول دون دراسة مثل هذا الخيار, بل قد يجعل من دراسته فعلا استشرافيا ومستقبليا يحفز التفكير فى جوانب هامة من الصراع العربـــى الإسرائيلى, طالما حظيت بالتجاهل في إطار السياسة بالمعنى الذى أشرنا إليـــه آنفا.

د . عبد العليم محمد

القاهرة أغسطس ١٩٩٩

فصل تمهيدي

التفكير خارج فن الممكن

١ ـ قاعدة التفكير فى خيار الدولة الديموقراطية الموحدة فى فلسطين:

استند تفكيرى فى خيار الدولة الديموقراطية العلمانية، علــى كـامل أرض فلسطين الانتدابية التاريخية فى المرحلة الراهنة من تطور الصـــراع العربــى الصهيونى، على أرضية الجدل والنقاش العنيف مع العديد من الأصدقاء، عقب الإعلان المعروف بإعلان "كوبنهاجن" فى مطلع عام ١٩٩٧، وبعض هؤلاء لم يشارك فى هذا الإعلان، ولكنهم دافعوا عنه كخيار ممكن وواقعى من شأنه أن يدعم مواقف المفاوض العربى الرسمية.

فى خضم هذا الجدل الاستقطابى العنيف، وجدت ذاكرتى تســـتجد بشـكل عفوى وتلقائى، بمخزون الوعى المتراكم والمحفوظ، طيلة عقـود مـن عمـر حركة التحرر الوطنى العربية والفلسطينية، وتبرز لدائـــرة الضـوء والعلــن والنقاش، العديد من الأفكار والمقترحات والمبادئ، التى تمثل جزءا مــن بنيــة مفهوم الدولة الديموقراطية العلمانية فى فلسطين التاريخية.

كان الطرف الآخر فى النقاش، يأخذ على ناقدى عملية التســوية الحاليــة، وناقدى إعلان كوبنهاجن، أنهم يرفضون لمجرد الرفض، وأنهم عاجزون عــن تقديم بديل أو رؤية للصراع، جديرة بالمناقشة والتأمل، وما أن أخرجت الذاكرة الى حيز الوعى هذا المفهوم، أى خيار الدولة الديموقراطية العلمانية، حتى بــدا الأمر لى، وكأنى قد عثرت على ضالتى المنشودة، ووجدت البديل المســـتقبلى الجدير بالطرح والتحليل والمناقشة.

شرعت على الفور فى كتابة مقال حول الموضـــوع للأهــرام، وشـــاركنى حماسى فى كتابة مثل هذا المقال الزميل والصديق الاســتاذ ضيــاء رشــوان، الخبير بالمركز، وهكذا نشرنا مقالا حول هذه القضية تحت عنوان "المشـــروع القومى والصراع العربى الإسرائيلى"، فى الأهرام بتاريخ ٧ أبريل ١٩٩٧.

فى ١٠ أغسطس عام ١٩٩٨ قمت بنشر مقال آخر حول الموضوع تحـــت عنوان مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى: بديل التسوية المأزومة جددت فيـــه طرح الفكرة وشددت على بعض عناصرها ومرتكزاتها.

ما سبق لا يعنى بالضرورة أن التفكير فى هذا الخيار، قد بدأ عـــام ١٩٩٧ مع إعلان كوبنهاجن، حيث كان كل من هذا وذاك، مجرد كاشف للتفكير فـــى هذه القضية وليسا منشئين له، ذلك أنى أنتمى لجيل تفتح وعيه المبكـــر علـــى مركزية القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى، فى ثقافته السياســـية النظرية وممارساته العملية فى الحقل العام، وبالنسبة لى ولغيرى من أبناء هـــذا

الجيل، كان التطلع للعمل بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، توجها مقصودا للتعمق فى دراسة الصراع العربى الصهيونى، والقضية الفلسطينية، عسى أن يسهم فى إضاءة بعض الجوانب المعتمة فى هذا الصراع بالدراسة العلمية والموضوعية.

وعت ذاكرة أبناء جيلى، الذى شهد هزيمة عام ١٩٦٧، تطورات وشعارات مختلف مراحل حركة التحرر الفلسطينية والعربية، النضال المسلح، المقاومة الشعبية، حرب التحرير الشعبية، الثورة العربية الشاملة، وما دون ذلك من شعارات، ورغم كثرة هذه الشعارات وبريقها وجاذبيتها وبساطتها، فإن شعار الدولة العلمانية الديموقراطية بالذات وعلى نحو خاص، كان يحظى من بينها جمعيا ببريق من نوع فريد، وبضوء قوى يمكنه أن يكشف بعض الجوانب المظلمة، أو التى تبدو كذلك فى ضوء الرؤى السياسية التى تفتقد للعمق لهذا الصراع العربى الصهيونى، لم يكن المرء قادرا فى هذا الوقت المبكر من تجربته عموما أن يرى فى هذا الخيار أو الشعار، ما يستطيع أن يراه الآن، نظرا لاختلاف الظروف على الصعيد العام، والصعيد الذاتى سواء بسواء، واستند تعاطفى مع هذا الخيار على الحدس والتخمين، ومختلف أدوات المعرفة ما قبل العلمية وما قبل المنطقية، والتى تعتمد أكثر على الإيمان بقضية قبل توفر المعطيات التجريبية على صدقها، وعلى نوع ما من البصيرة الداخلية الغامضة، التى تقود المرء للحماس لقضية دون أخرى، ولشعار دون آخر، دونما أسباب ودلائل وبراهين قوية، تبرر هذا الحماس فى دائرة الوعى.

قادنى ذلك أو بعض منه، الى إفراد مكانة خاصة وهامة فى تفكيرى ، لخيار الدولة العلمانية الديموقراطية، ومثل بالنسبة لى مخزونا استراتيجيا يمكن استدعاؤه يوما، فى مواجهة التطورات المتلاحقة والعاصفة فى الصراع العربى الصهيونى، وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج، تصدم الوعى والذاكرة، وتصطدم بقيمة العدل والإنصاف والمساواة، كقيم طبيعية وأخلاقية، يفترض فى الأشخاص الأسوياء أنهم جبلوا عليها.

بالإضافة الى ذلك – وعلى الصعيد الشخصى – فإن هذا المفهوم كان – ولا يزال – مصدرا للطمأنينة الشخصية، بمعنى أن قناعتى هى أن الصراع العربى الإسرائيلى سينحو هذا المنحى، وأن ثغرات عديدة فى المشروع الصهيونى برمته نظريا، أى الصهيونية وعمليا بالضرورة، أى إسرائيل، كما سيأتى ذكره فى نص هذه الدراسة، ستسمح بالنفاذ فى المستقبل لهذا الخيار.

وهذا لا يعنى بحال، أن هذ المسار للصراع العربي الصهيوني يخضع لحتمية من نوع ما, أو أنه سينخرط فى هذا الاتجاه بشكل تلقائى وعفوى ولا إرادى, أو نتيجة لتضافر عوامل ومقومات فى بنية المشروع الصهيوني, خارجة عن سيطرة الوعى والإرادة, أو أنها تخضع لميكانيكية أو "ميكانيزم" ذاتى الحركة, وغير خاضع للتوجيه والسيطرة, بل علي النقيض من ذلك فإن هذا المسار, وبما أنه خيار, فهو بالضرورة يخضع للوعى والإرادة, واستشراف المستقبل, على ضوء قراءة الخبرة التاريخية وبلورة رؤية استراتيجية طويلة المدى, تجعل من الممكن واقعا ومن القوة المحتملة قوة فعلية, ومن عناصر الضعف فى موقفنا عناصر قوة, وتستطيع أن تحول مراكز قوة إسرائيل الى عناصر هشاشة وضعف.

إن الطمأنينة الشخصية التى استلهمها من هذا المفهوم, ليست نوعا من التواكلية أو الاعتمادية, التى تكتفى بترك الأمور على حالها ولحالها, إيمانا بعدالة قضيتنا, أو استلهام القياس التاريخى والتاريخ كعناصر لصالحنا, أو الاعتقاد بحتمية انتصار صاحب الحق, لم تكن ولا يمكن أن تكون هذه الطمأنينة التى أقصدها نوعا من ذلك أو بعضا من ذلك.

كانت هذه الطمأنينة الداخلية كما أدرك الآن مغزاها العلمى إدراكا لعناصر الضعف والقوة فى الجانب العربى وإسرائيل على حد سواء واستلهاما للثقافة والحضارة العربية فى فترات ازدهارها وتألقها وتمكنها من استيعاب عناصر وأعراق مختلفة فى أصقاع متباينة من العالم القديم ,وتفهما فى الوقت ذاته لعمق هذه الثقافة وامكاناتها المضمرة على الممانعة والمقاومة عندما تواجه بثقافات غازية وعدوانية واستعلائية, ثقافة مغلقة وانعزالية وعنصرية كالثقافة الصهيونية.

٢ ـ هزيمة اليأس واستعادة الأمل :

قد يبدو طرح خيار الدولة الديموقراطية الموحدة, فى أرض فلسطين التاريخية, فى هذه الآونة بالذات, دعوة لليأس, ومشروعا لتعميم القنوط والإحباط, حيث تتميز الأوضاع الراهنة بخلل واضح، فى بنية وموازين القوى لصالح إسرائيل, وحيث تمكنت إسرائيل من فرض حل للمسألة الفلسطينية يتوافق مع بقاء هيكل سياساتها, وطبيعتها كدولة تمارس التمييز العنصرى والدينى, وتقف بحدة وتناقض مع كافة المرجعيات الأخلاقية والإنسانية

والقانونية الدولية, التى سنتها شريعة التحضر, والانتقال من البربرية الى الحضارة ومن شريعة الغاب والقوة الغاشمة الى شريعة القانون والحقوق والمساواة. بالإضافة الى ذلك ربما يفهم من طرح هذا الخيار أنه دعوة لتوقف العذاء لإسرائيل, والكف عن الكفاح ضدها بالأشكال والوسائل الممكنة الآن فى ظل انعدام تكافؤ القوى, على الصعيد العربى والصعيد الفلسطينى حتى يتم تهيئة المناخ العربى والدولى والفلسطينى, لتحقيق وتجسيد خيار الدولة الموحدة على أرض فلسطين .

والواقع أن خيار الدولة الديموقراطية الموحدة فى فلسطين براء من ذلك كله, بل على النقيض فهو يفتح بابا للأمل فى المستقبل وقادر اذا ما استوعبنا جدليته ومنطقه على تحويل الإحباطات المتتالية الى طاقة كبرى لنشدان الأمل حيث يمكن فى هذا المنظور تحجيم هذه الإحباطات وتحييد آثارها العارضة والطارئة على الطاقة الجمعية والفردية على النظر والعمل والاستشراف لأن هذا الخيار يقول لنا بوضوح ودون مواربة أن الصراع لم ينته بعد وأن علينا أن نتعامل معه بمنظور جديد يستوعب دروس المواجهة العربية الإسرائيلية ضمن أفق حضارى وتاريخى وثقافى يرسى دعائم مرحلة جديدة ونوعية فى تاريخ هذا الصراع.

إن اليائس ليس بمقدوره أبدا النظر الى المستقبل, أو التطلع الى الامل, بل قد يقع فى حبائل "الواقعية" السطحية, التى تحول دون استيعاب دروس الخبرة التاريخية وإعادة بناء تصورات حول المستقبل وليس خافيا على أحد أن قبول الجانب الفلسطينى لخيار أوسلو وقبول الجانب العربى الرسمى لمثل هذا الخيار قد انطلق من منظور مثل هذه الواقعية.

بيد أن النظر الى مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى من أفق الدولة الديموقراطية الموحدة ربما يكون كفيلا بترميم ومداواة الجروح والانقسامات والتشققات والانشقاقات والحساسيات التى تميز المشهد العربى الراهن من جراء تعمق مجرى التسوية الحالية ومخرجاتها. وربما ساعد أيضا فى إعادة بناء الوعى العربى وتحصيناته الثقافية والحضارية عبر عمليات النقد المضمرة والظاهرة لتعامل العقل السياسى العربى مع الظاهرة الإسرائيلية وإخراجه من دائرة "الوعى الشقى".

الفصل الأول

دروس المواجهة وحدود أوسلو

١ - دروس المواجهة العربية الإسرائيلية:

في تاريخ المواجهة العربية لإسرائيل باعتبارها التجسيد العملي للإيديولوجية الصهيونية, ست محطات بارزة, يفضى تأملها الى استخلاص عدد من الدروس, لا غنى عن استيعابها وتمثلها, اذا ما أردنا أن نتطلع الى المستقبل, وأن نعيد تأسيس مواجهة من نوع جديد, مواجهة حضارية وتاريخية وثقافية شاملة, تأخذ فى اعتبارها حصيلة هذه الدروس وتتمكن من ترجمتها فى الواقع العربى, الى حقائق اجتماعية وثقافية وحضارية وبنى مؤسسية وتنظيمية وسياسية فاعلة.

هذه المحطات الست تتمثل فى حرب عام ١٩٤٨, وحروب عام ١٩٥٦, ١٩٦٧, ١٩٧٣, وحرب لبنان عام ١٩٨٢ ثم انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة عام ١٩٨٧ والتى استمرت حتى مطلع عام ١٩٩٠.

في حرب عام ١٩٤٨ فشلت الجيوش العربية في مواجهة إسرائيل, رغم أنها أوقفت امتداد السيطرة الإسرائيلية, على بقية الأراضى الفلسطينية, الضفة الغربية وغزة, غير أن إسرائيل تمكنت من السيطرة على القدس الغربية, والتى كان ينبغى وفقا لقرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧, أن تخضع لنظام دولى خاص, نظرا لمكانتها الدينية والروحية لدى المسلمين والمسيحيين واليهود, جرت وقائع هذه "النكبة" فى ظل خلل واضح فى ميزان القوى, وإدراك مشوش لحقائق الوضع فى فلسطين, ونظم سياسية متهالكة سياسيا واجتماعيا, بعضها دخل الحرب دون إعداد واضح من الناحية العسكرية والتسليحية.

أما فى حرب عام ١٩٥٦, والتى سبقها عدوان إسرائيلى على غزة, وانطلاق العمليات الفدائية من القطاع ضد إسرائيل, فقد تمكنت مصر وبمساندة عربية رسمية وشعبية وعالمية, من انهاء آثار هذا العدوان, واجبار إسرائيل على الانسحاب من سيناء, عبر الإنذار السوفيتى المعروف واعتراض

الولايات المتحدة الأمريكية على احتلال إسرائيل لسيناء المصرية, استفادت مصر من الظروف الدولية التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية, صعود الاتحاد السوفيتى كقطب مؤثر فى السياسة العالمية, وصعود الولايات المتحدة الامريكية كزعيمة للمعسكر الليبرالى الرأسمالى, وانهيار مواقع القوى الاستعمارية التقليدية, المملكة المتحدة البريطانية وفرنسا.

فى عدوان عام ١٩٦٧ تمكنت إسرائيل من السيطرة على بقية أراضى فلسطين الانتدابية, الضفة الغربية واحتلت قطاع غزة والجولان السورية وسيناء المصرية, وحققت انتصارا سريعا, حيث كانت قد تمكنت من رأب الصدع فى علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وحصلت على الضوء الأخضر بالعدوان مستثمرة فى ذلك العداء الذى ميز سياسة الولايات المتحدة ازاء مصر - عبدالناصر- التى ناهضت سياسة الأحلاف وتزعمت كتلة عدم الانحياز, وتبنت أيديولوجية القومية العربية والاشتراكية العربية.

فى هذه المحطات الثلاث, تميزت المواجهة العربية لإسرائيل, بغلبة الطباع الارتجالى, المفتقد للتخطيط والأفق الاستراتيجى للنظر, وقصور إدراك حقيقة إسرائيل كتجسيد للمشروع الصهيونى, وافتقاد القدرة على الإحاطة بالآلية الإيديولوجية والتنظيمية والعسكرية للمجتمع الإسرائيلى وامتدادته الدولية ومحصلة ذلك تمثلت فى تسييد رؤية سياسية تضخم من إمكانات الذات والأنا, وتقلل من امكانات إسرائيل, وتنظر اليها كدولة "عصابات", هكذا أصبح التهويل من إمكاناتنا والتهوين من شأن امكانات العدو وجهان لعملة واحدة واستراتيجية مفتقدة الى التوازن.

لم تخضع مثل هذه الاستراتيجية للنقد والتقويم, إلا بعد عدوان عام ١٩٦٧, وإعادة بناء ونظم عناصر استراتيجية جديدة, فى منظورلتحرير الأراضى العربية التى احتلت فى عام ١٩٦٧, عبر حرب الاستنزاف التى مثلت مختبرا لاستعادة الروح القتالية, وتنظيم العمليات العسكرية, عبر الالتحام غير المباشر مع العدو فى مواقعة الحصينة شرقى القناة, والتعرف على مواطن ضعفه فى عمليات قتالية محدودة وغير محدودة.

كانت هذه الاستراتيجية هى المرشد والموجه لكافة العمليات السياسية والتسليحية والفنية والعسكرية, التى أفضت الى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣, وهى الحرب التى هزت بعنف المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية ولأول

مرة فى تاريخ المواجهة العربية لإسرائيل، وتحطمت فيها أسطورة الجيش الذى لا يقهر ونظرية الأمن الإسرائيلية.

على أن حرب أكتوبر تفوق نتائجها - من وجهة النظر الاستراتيجية - بكثير مجرد حساب عدد القتلى من الإسرائيليين والجرحى والأسرى، كما تفوق أيضا هذه النتائج العامة التى أشرنا اليها أعلاه، ذلك أن أهمية هذه الحرب فى تاريخ المواجهة تكمن فى أنها خلقت فى إسرائيل حالة سياسية ونفسية وأمنية تقصر عن متطلبات تحقيق نصر إسرائيلى، أو انتصارات إسرائيلية على العرب على غرار حروب ١٩٤٨، ١٩٦٧، أى ميل تراكمى، ركودى للعسكرية الإسرائيلية، يتميز بتعيين حدود للقوة العسكرية الإسرائيلية فى مواجهة العرب، وإبراز قصور هذه القوة عن التطابق مع الخريطة التوراتية الدينية لإسرائيل الكبرى.

يجئ العدوان على لبنان عام ١٩٨٢ ليكرس هذا الاتجاه، ويكشف للرأى العام وللنخبة السياسية والعسكرية الصهيونية الإسرائيلية تجليات هذا المنحنى الركودى للعسكرية الإسرائيلية.

كانت الظروف التى قامت فيها إسرائيل بعدوانها على لبنان مؤاتية لإنجاز انتصار ساحق فى الساحة اللبنانية، حيث أنهت إسرائيل آخر مراحل انسحابها من سيناء وفقا للمعاهدة مع مصر وبذلك تمكنت من حشد معظم قواتها على الجبهة اللبنانية، كما أن الحرب الأهلية اللبنانية التى دارت رحاها منذ عام ١٩٧٥ قد أوجدت فى المجتمع اللبنانى قسما يستعدى إسرائيل على المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وكان اليمين المحافظ الأمريكى بزعامة رونالد ريجان يؤيد المسلك العدوانى الإسرائيلى فى مواجهة المقاومة ولبنان بهدف تصفية المقاومة وإخراجها من بيروت.

كانت الظروف مؤاتية لتحقيق نصر إسرائيلى حاسم فى الساحة اللبنانية يكرس التفوق العسكرى الإسرائيلى ويتوافق مع طموح إسرائيل لامتلاك قوة عسكرية مهيمنة، والحال أن القوات الاسرائيلية قد واجهت مقاومة عنيدة من قبل المقاومة الفلسطينية واللبنانية كبدتها خسائر بلغت ٦٠٠ قتيل بخلاف الجرحى والأسرى، ووقعت القيادة الإسرائيلية فى أخطاء تكتيكية وإستراتيجية قلبت نتائج الحرب، حيث وقعت صلحا مع لبنان (اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣) على غرار صلح كامب دافيد مالبث أن انهار، وما أن خرجت المقاومة من لبنان

حتى عادت اليه من جديد - أو قطاع كبير منها على الأقل - وانسحبت إسرائيل من لبنان باستثناء ما أسمته "الشريط الحدودى".

ومنذ ذلك التاريخ عرفت إسرائيل, أن الطريق لأية عاصمة عربية, غير مكلل بالورود, وليس نزهة يسيرة, ذلك أن كل الحسابات اللبنانية والإقليمية والدولية من وجهة النظر الإسرائيلية, كانت تغرى بإنجاز عسكرى حاسم, ومع ذلك لقيت إسرائيل هزيمة لم تكن مرئية فى خضم الصخب الاعلامى العالمى والغضب الذى امتد الى إسرائيل لأول مرة فى تاريخها ضد هذا العدوان.

منذ ربع قرن أو ما يفوق ذلك وحتى الآن لم تقع حروب نظامية عربية إسرائيلية, ولكن جذوة المقاومة لم تتوقف, سواء كانت المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله أو القوى الوطنية اللبنانية الأخرى أو المقاومة الفلسطينية, ورغم محدودية النتائج مقارنة بالأهداف المنوطة بها فإن هذه المقاومة اللبنانية والفلسطينية ممثلة فى حزب الله فى لبنان, وحماس والجهاد الاسلامى فى فلسطين, ملأت فراغا رمزيا وعمليا هائلا نجم عن توقف الحروب النظامية حيث أبقت على حالة من الاستنفار الوطنى والشعبى العربى يحفظ لمقاومة المشروع الصهيونى ذاكرته وتاريخه, ويشد الشعور الوطنى والقومى صوب قضية العرب المركزية فلسطين ويكشف بجلاء الطبيعة العدوانية للوجود الإسرائيلى فى المنطقة.

بالاضافة الى ذلك فإن هذه المقاومة لعبت - ولا تزال - دور نفسيا هائلا فى زعزعة استقرار نظام المستوطنين وإشعارهم الدائم بخطر سلب الآخرين أراضيهم وامتلاكها.

هذا الدور الوظيفى والرمزى للمقاومة اللبنانية والفلسطينية كان- ولا يزال- حاسما لأنه ببساطة يرفع راية التمرد ضد الاحتلال وتحديه عسكريا رغم تفوقه التقنى والعسكرى, خاصة مع تطور عملية التسوية. وفق الشروط الإسرائيلية, حيث تمثلت رسالة المقاومة فى إعادة بناء ونظم الوعى والشعور الوطنى والقومى صوب فلسطين فى حين أن التسوية وشروطها كان أحد مستهدفاتها هو انفراط عقد الوعى الوطنى وتغييبه ودفعه الى اليأس والنسيان.

على أن انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى نهاية عام ١٩٨٧, جاءت لتعزز من هذا الدور الوظيفى والرمزى على الصعيد الفلسطينى والعربى العام, فاذا كانت إسرائيل بانتصارها فى عام ١٩٦٧ قد حققت ما أسماه بعض الكتاب الإسرائيليين "بجمهورية إسرائيل الثانية" فإن

الانتفاضة قد أبرزت حلقة هامة من حلقات "جمهورية فلسطين الأولى" استندت الانتفاضة الى البنية المدنية والمجتمعية والسياسية التى أخذت تشق مجراها فى الضفة الغربية وغزة بعد الاحتلال والى تضافر الظروف المحلية والإقليمية والدولية التى دفعت بالقضية الفلسطينية الى مكانة متدنية فى "الأجندة الدولية", قادت الانتفاضة كفاحا مدنيا ممتدا تمثل فى الإضراب والتظاهر السلمى ومقاومة الاحتلال عبر قيادة موحدة في الداخل تستهدف التدرج في النضال ورفض الاحتلال, ومواجهة قواته بنمط من المقاومة يستعصى عليها التعامل معه عسكريا.

أبرزت الانتفاضة رفض الشعب الفلسطينى للاحتلال بعد أن روجت إسرائيل لمفهوم "الاحتلال الليبرالى", ونظمت عناصر النضال الفلسطينى فى الداخل, قبل بدء الانتفاضة, فى إطار استراتيجية أرقى وأكثر شمولا, وكشفت للعالم من خلال أجهزة الاعلام والاتصال الوجه الحقيقى لإسرائيل الديموقراطية, التى تسيطر على الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع, وجيشها الذى لا يقهر فى مواجهة المواطنين البسطاء, من الشعب الفلسطينى وهم يرفعون رايات الحرية, ويتطلعون الى التحرر من الاحتلال.

أدركت إسرائيل مع استمرار الانتفاضة مرة أخرى حدود القوة, وأنه يصعب اخضاع الفلسطينيين بالقوة للاحتلال, وأنه لابد من حل سياسى ما وفق الشروط الإسرائيلية يجنبها المخاطر السياسية لاستخدام مفرط للقوة ضد الشعب الفلسطينى ويضمن لها الأمن والسيطرة عن بعد على الضفة والقطاع ويمتص الضغوط الامريكية والأوروبية بهدف انخراط إسرائيل فى عملية ظاهرها السلم وباطنها السيطرة الإسرائيلية المقننة على مقدرات الشعب الفلسطينى.

وجدت هذه الأهداف الطريق الى الواقع بعد حرب الخليج التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت فى صيغة مؤتمر مدريد وبعدها فى أوسلو وما تبعها من اتفاقيات أخرى.

وبناء على ما تقدم فإن الدرس الأول للمواجهة العربية الإسرائيلية طوال الحروب السابقة هو عدم قدرة العرب على حسم هذا الصراع عسكريا بتدمير البنى المؤسسية والعسكرية لإسرائيل الصهيونية والذى ينجم عن خلل متزايد ومتصاعد فى موازين القوى لصالح إسرائيل, خاصة بعد تملك هذه الأخيرة

لقوة ردع نووية يقدرها الخبراء ب- ٢٠٠ مائتى رأس نووى أنتجها مفاعل ديمونة بمساعدة فرنسية فى البداية ثم مفاعلات أخرى بمساعدة أمريكية.

وإذا كانت قدرة العرب العسكرية تقصر عن حل حاسم عسكرى للصراع العربى الإسرائيلى فإنها تقصر بالطبع عن إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ وقبول العرب لخيار التفاوض مع إسرائيل لتحقيق هذا الهدف يستند إلى ذلك.

ولاشك أن استعادة هذا التوازن فى القوى فى المدى المنظور والمتوسط يبدو غير ممكن خاصة مع تصاعد وتيرة القيود المفروضة على العديد من البلدان العربية فى مجال تكنولوجيا السلاح المتطورة وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية وأقمار التجسس, فى حين أن إسرائيل تمتلك العديد من القنوات المباشرة وغير المباشرة لمصادر التكنولوجيا العسكرية الحديثة من خلال الولايات المتحدة الأمريكية, بل أصبحت إسرائيل ذاتها منتجا لهذه التكنولوجيا عبر تطوير صناعتها العسكرية.

ويعزز من ذلك الفجوة العلمية والكنولوجية المتصاعدة بين العرب وإسرائيل فى مجال الثورة الصناعية الثالثة والهندسة الوراثية وتكنولوجيا الفضاء وكافة المؤشرات الدولية المعروفة فى الانتاج العلمى والمعلوماتى وبراءات الاختراع والبحوث والتطوير.

بيد أن عدم قابلية الصراع العربى الإسرائيلى للحل عسكريا, قد لا ينطبق فحسب على العرب وإنما على إسرائيل أيضا, حيث أن الآلة العسكرية الإسرائيلية قصرت عن التطابق مع الطموح الإقليمى الإسرائيلى للهيمنة عسكريا على المنطقة فى لبنان وفى حرب اكتوبر عام ١٩٧٣, وربما أدركت الولايات المتحدة وإسرائيل ذلك منذ هاتين الحربين ويفسر ذلك سعى الولايات المتحدة لتحقيق نوع من التسوية يحقق لإسرائيل الأمن والاعتراف.

على أن هذا الافتراض لا يستبعد على أى نحو حدوث مواجهات عسكرية بين إسرائيل والدول العربية منخفضة الكثافة على غرار حرب اكتوبر عام ١٩٧٣, حيث قد تجد الدول العربية نفسها مدفوعة لخوض حرب إما بسبب التعنت الإسرائيلى ازاء عملية التسوية أو قيام إسرائيل لسبب ما - لن تعدم إسرائيل الأسباب لشن عدوان - بالعدوان على إحدى الدول العربية, وفى جميع الحالات ستكون هذه الحروب محدودة الأهداف ولن تصل الى مستوى

المواجهة العسكرية الشاملة بالمعنى الذى سلفت الإشارة إليه, أى حسم الصراع عسكريا.

غير أن المواجهة العربية لإسرائيل لم تقتصر فحسب على المجال العسكرى, الذى امتلكت فيه إسرائيل تفوقا كميا ونوعيا يناقض الدعاية الصهيونية الموجهة للرأى العام الغربى حول "داوود الصغير فى مواجهة الطاغوت الأكبر" أو إسرائيل الصغيرة فى مواجهة الكثرة العربية, إذ من الثابت أن إسرائيل امتلكت تفوقا كميا فى مواجهة العرب, وزاد عدد الجنود فى الجيش الإسرائيلى عن عدد الجنود فى الجيوش العربية فى كافة الحروب ذلك أن المواطن الإسرائيلى على حد تعبير أحد الجنرالات "يعتبر جنديا فى إجازة لمدة أحد عشر شهرا" دلالة على نظام الاحتياط الإسرائيلى المطبق للاستدعاء للخدمة والتدريب شهرا كل عام.

ذلك أن المواجهة العربية لإسرائيل فى المجال الدبلوماسى وعلى صعيد المنظمات الدولية والمحافل العالمية كانت مؤثرة إلى حد كبير ولا تخلو من الإيجابيات ذات الدلالة حيث كانت الدبلوماسية العربية وتحالفاتها على الصعيد الدولى مع معسكر عدم الانحياز وبلدان الكتلة الشرقية وغيرها من الدوائر الإسلامية والأمريكية اللاتينية وراء العديد من القرارات الدولية الهامة رمزيا ومعنويا وفعليا الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرها من الهيئات, فذلك الكم الهائل من القرارات كان من شأنه الانتقاص من شرعية إسرائيل وإبراز تناقض ممارساتها مع القانون الدولى وتوفير أساس قانونى دولى للمطالب العربية والحقوق الفلسطينية المشروعة غير القابلة للتصرف.

وتعى إسرائيل جيدا قيمة هذه القرارات وتأثيرها وهى التى استند قيامها على قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧, حيث سعت جاهدة وبدعم قوى من الولايات المتحدة الأمريكية لإلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية بعد التغير الذى اعترى العالم وبداية نهاية الحرب الباردة وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية لزعامة العالم, فهذا القرار كان يضع إسرائيل فى معسكر "العنصرية" وفى تناقض مع القانون الدولى الإنسانى.

ورغم أن انحياز الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية الأخرى لإسرائيل جعل من معظم هذه القرارات مجرد توصيات غير قابلة للتنفيذ فإن وجودها لاشك يمثل رصيدا كبيرا ونجاحا مهما للدبلوماسية العربية يمكنه

أن يوفر أساسا قانونيا لكافة القضايا التى يمكن للعرب إثارتها بهدف تحجيم الوجود الإسرائيلي وكسب تأييد الرأى العام الدولى خاصة فى قضايا القدس واللاجئين والدولة الفلسطينية والعودة وغير ذلك من القضايا ذات الصلة بقرارات الهيئة الدولية.

والأمر المؤكد أن هذه القرارات وهذه الدبلوماسية العربية التى وقفت وراءها كانت لها آثارها المباشرة وغير المباشرة على إسرائيل ومن قنوات وعبر أساليب شتى يصعب قياسها بدقة وكان لها تأثيرها على إبراز المطالب العربية وحقوق الشعب الفلسطينى وتعرية الأساس الأخلاقى والحقوقى الواهى لدولة إسرائيل وطبيعتها العدوانية والعنصرية ، وفى مجال آخر وهو المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل كان الأداء العربى جيدا رغم العديد من الثغرات لأنه حتى ولو افترضنا محدودية تأثيره على إسرائيل. فقد حرمها من استكمال مقومات الشرعية واعتراف المحيط العربى الإسلامى بها, ويوضح ذلك أنه مع بدء التسوية وفقا لصيغة مدريد كان مطلب انهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ملحا من وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية.

يرتكب العرب جريمة فى حق أنفسهم, وفى حق الفلسطينيين, إذا تصوروا يوما أن التسوية والسلام مع إسرائيل, ثمنهما نسيان جرائم هذه الأخيرة طوال ما يزيد عن النصف قرن, وعدم نسيان هذه الجرائم لا يعنى فحسب تذكرها, وتحصين الذاكرة ضد نسيانها, أو الوقوف لدى الاحتفاليات التقليدية, وإنما يتجاوز ذلك بكثير ليندرج فى إطار استراتيجية سياسية طويلة المدى, للكشف عن هذه الجرائم للرأى العام العالمى, وحمل إسرائيل على الاعتراف بها وتحمل مسئوليتها وتبعاتها, وليس فى ذلك أية نية عدوانية أوعمل من أعمال الحرب, أو تناقض مع عملية التسوية المتوقفة, بل هو عمل سلمى ويندرج فى إطار تمهيد الطريق لسلام - ربما للإسرائيليين أنفسهم - بقدر ما هو للعرب والفلسطينيين.

إن هذا المجال يمكننا أن نعتبره ميدان معركة حقيقيا، يمكننا كسبها وإحراز النصر فيها لو توافرت الإرادة والوعى بهذه الاستراتيجية, ذلك أن جرائم إسرائيل مسجلة, ولا تدخل فى إطار الجرائم التى تسقط بالتقادم, بعد مضى مدة من الزمن.

وتدخل هذه الجرائم فى إطار القانون الدولى ومعاهدات جنيف وغيرها من المواثيق, والهدف من مثل هذه الحملة هو حمل إسرائيل على الاعتراف

بجرائمها أمام العالم، وتأسيس مشروعية أخلاقية. للمطالب العربية العادلة، وإذا ما عدنا إلى تاريخ الصهيونية نجد أنها قدمت فكرة "انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين" كفكرة أخلاقية وإنسانية، تضع نهاية لمعاناة اليهود عبر العصور وعبر وجودهم مع غير اليهود، كسبت الصهيونية المعركة لظروف تاريخية ودولية عقب الحرب العالمية الثانية.

وربما علينا أن نكسب هذه المعركة فى نهاية الألفية الثانية وبدء الألفية الثالثة، وهذه المعركة تتوفر إمكانياتها فى اللحظة والتو ، فهى ليست بحاجة لانتظار تغيير علاقات وموازين القوى العسكرية، بل يمكن أن تتم فى إطار الخلل الراهن فى ميزان القوى، وهى بحاجة لتوفر الإرادة على كسب هذه المعركة والوعى بأهميتها وضرورتها لسلام حقيقى ممكن بين إسرائيل والعرب.

والهدف من هذه المعركة هو نزع الشرعية الأخلاقية والإنسانية عن الممارسات الإسرائيلية على صعيد الرأى العام، فلا تزال الدعاية الإسرائيلية والصهيونية تصورنا نحن العرب بالمعتدى الكبير على دولة إسرائيل الصغيرة وأن ما يفوق المائتى مليون عربى يحيطون بالعداء شعبا صغيرا لم يبلغ عدده بعد الستة ملايين.

لن يستطيع الإسرائيليون الانخراط فى إطار سلام وتعايش حقيقى، دون الالتفات إلى أنفسهم، ومعرفة حقيقة الجرائم التى اقترفوها فى حق الشعب الفلسطينى والشعوب العربية والاعتراف بها والاعتذار عنها، كمقدمة لفتح صفحة جديدة فى تاريخ المنطقة، ذلك أنه من حق المظلوم أن يصرخ وألا يمل الصراخ؛ حتى يكون العالم على بينة من أمره، فلو صمت لتمادى الظالم فى ظلمه، إذ يمتلك هذا الأخير - فى حالة صمت المظلوم - قدرة نفسية وعقلية على تبرير مسلكه ومظالمه التى يوقعها بالآخرين، وإذا ما أتخذ هذا الصراخ شكل الاستراتيجية الواعية الهادفة وحشدت لها الإمكانيات المادية والدبلوماسية والقانونية فلن يتوقف الأمر عند حد إعلام الرأى العام، بل صنع مواقف جديدة وبلورة قناعات أخرى غير تلك السائدة.

نعرف أن الكثيرين سيحتجون بقوة اللوبى اليهودى وسيطرته على الإعلام وما دون ذلك وهو أمر صحيح، ولكن ليس بمقدوره تبرير التخاذل والتقاعس عن إنجاز هذه المهمة الحيوية والضرورية إن عاجلا أو آجلا.

٢ ـ التغير فى عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية:

يصعب حصر مظاهر التغير فى عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية فى اسرائيل, لاسيما وأن الفترة المعنية أى منذ ١٩٤٨ تاريخ إعلان قيام اسرائيل وحتى الآن هى فترة طويلة زمنيا تمتد من نصف القرن العشرين حتى نهايته تقريبا, وشهدت هذه الفترة تغيرات كبيرة عالميا وإقليميا اثرت فيها اسرائيل وتأثرت بها أيضا.

كما أنه ومن ناحية أخرى فإن معايير هذه القوة الاقتصادية والعسكرية تختلف وتتنوع وتتعدد وفقا لحسابات اقتصادية وعسكرية واستراتيجية معقدة, فمن الناحية الاقتصادية هل يمكن الاكتفاء بمعيار متوسط الدخل الفردى فى اسرائيل كمؤشر على قوة الاقتصاد ، أم يمكن الاستناد الى معدل النمو الاقتصادى السنوى ، أم حجم الدخل القومى والناتج المحلى الإجمالى ، أم نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى الدخل القومى مقارنة بالقطاع الزراعى ، أو مدى مساهمة قطاع الصناعات الدقيقة الالكترونية والمعلوماتية فى الدخل القومى وفقا لنتائج الثورة الصناعية الثالثة, يضاف الى ذلك أيضا مدى وحدود الاعتماد على الذات فى التنمية الاقتصادية وتقليص المديونية الخارجية أو حجم التبادل التجارى مع الخارج.

هذه المعايير وغيرها مما تحفل به الأدبيات الاقتصادية والتنموية يمكن اعتمادها كلها أو بعضها لتقويم عناصر القوة فى البنية الاقتصادية والانتاجية الاسرائيلية . وكما هو واضح فإن هذا التقويم بحاجة لدراسات متخصصة فى الاقتصاد ، وسنكتفى هنا ببعض هذه المؤشرات الاجمالية دون التطرق للتفاصيل والتى تحتاج لمعالجات متخصصة ومتأنية.

أما على الصعيد العسكرى ، فإن المعايير بدورها متنوعة وتخضع لحسابات عسكرية وعلمية معقدة, فبعض المحللين العسكريين يستند فى تقييمه للقوة العسكرية على حساب الزمن اللازم لتموين وتجهيز وإقلاع طائرة حربية مقاتلة أو حساب الوقت اللازم لتعبئة الاحتياط, أو القدرة على التنسيق بين القيادة والاتصالات والتحكم فى مسرح العمليات العسكرية ، أو ما دون ذلك من المعايير الكمية والكيفية التى تعتمد على حساب العلاقات بين الأفراد المقاتلين والمعدات والتجهيزات العسكرية الفنية والتنظيمية والقيادية.

ومن نافلة القول التأكيد على الترابط بين عناصر القوة الاقتصادية وعناصر القوة العسكرية وانعكاس قوة البنية الاقتصادية على تنظيم وأداء وتعبئة

وفاعلية القوة العسكرية فى تحديد الأهداف المنوطة بها وفى الحالة الاسرائيلية الفلسطينية نجد أن الاقتصاد العربى الفلسطينى الذى كان يشكل ٨١% من اقتصاد فلسطين عند بدء الانتداب, أصبح فى عام ١٩٤٨ عام انشاء اسرائيل ٤٢% من الاقتصاد الفلسطينى عند نهاية الانتداب, ومن البديهى أن هذا التغير كان لصالح الاقتصاد اليهودى والصهيونى فى أرض فلسطين, ولدى اعلان حرب ١٩٤٨ تمكن المجتمع اليهودى من تعبئة ٦٠ ألفى جندى, فى حين لم تسمح الأوضاع الاقتصادية العسكرية لسبع دول عربية مجتمعه سوى بتعبئة ٤٠ ألف جندى.

وقد حظت اسرائيل بدعم المملكة المتحدة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية سياسيا وتدفق رأس المال من الخارج بصورة مكنت اسرائيل من انجاز مرحلة التراكم الرأسمالى الضرورى لبناء الاقتصاد والانطلاق بالذات فى الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٧٢ ، وزاد خلالها معدل نمو الناتج القومى الاجمالى من ٢% فى الفترة التي تلت تأسيس وإعلان الدولة الى ١٧%, وانتقل الاقتصاد الاسرائيلى خلال هذه الفترة من التركيز على الزراعة واستغلال الأراضى والمياه الى النمو الاقتصادى المعتمد على الصناعة بالذات الصناعات الحربية. وصناعات التصدير, وخاصة صناعة التكنولوجيا العالية, وفى حين كانت صناعة الماس تشكل ٥٠% من الصادرات الاسرائيلية, لم تعد تشكل الآن سوى أكثر قليلا من الربع ، أى ٢٧% تقريبا من حجم الصادرات الاسرائيلية, وفى ذات الوقت تضاعف انتاج الألكترونيات وازداد حجم الصادرات منها عشرة أضعاف.

وقد حرصت اسرائيل منذ البداية على بناء جيش عصرى حديث يضمن لها التفوق على الدول العربية مجتمعة, وهذه المهمة كانت تقتضى نمطا معينا لتخصيص الموارد بهدف اعطاء الأولوية للإنفاق العسكرى, حيث تبلغ نسبة الانفاق العسكرى من الناتج القومى الإجمالى مايقرب من ١٣% وهى من أعلى النسب فى العالم.

ولاشك أن اكتفاء اسرائيل ذاتيا فى مجال التسلح يعد أحد عناصر قوتها الأساسية فى مواجهة الدول العربية ، فبعد حرب عام ١٩٦٧ اتخذت اسرائيل قرارا استراتيجيا بدفع صناعة السلاح دفعة قوية, وبعد ربع قرن من ذلك أصبحت تمتلك اسرائيل صناعة تسلح متطورة تنتج المقاتلات والصواريخ والدبابات والذخيرة والمتفجرات والاسلحة الكيماوية, وتشير بعض التقديرات

الى أن نصف عدد العلماء والمهندسين الاسرائيليين يرتبط بصورة أو بأخرى بصناعة السلاح.

يضاف الى ذلك أيضا أن انتباه اسرائيل المبّكر لضرورة تملكها السلاح النووى والتكنولوجيا النووية ونجاحها فى تملك وإنتاج عدد من الرؤوس النووية والتى تصل فى بعض التقديرات الى ٢٠٠ قنبلة نووية تكتيكية واستراتيجية ودخولها مجال التسلح الصاروخى البلاستى والصواريخ المضادة للصواريخ ، قد منح اسرائيل ورقة ضغط وتفوق وابتزاز فى مواجهة العرب واحدث خللا جسيما فى ميزان القوى العسكرى لصالح اسرائيل.

من ناحية أخرى فإن دخول اسرائيل مجال الفضاء بإطلاق أقمار صناعية للتجسس أو المعلومات قد جعل منها قوة إقليمية تنفرد بامتلاك هذه التكنولوجيا العالية دونا عن دول المنطقة, هذه التكنولوجيا التى كانت ثمرة المؤسسات والأبحاث التى أنشاتها اسرائيل مبكرا واستعانت بعلاقات التحالف والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها من الدول الغربية.

وعلى صعيد العلم والتكنولوجيا ، فإن اسرائيل تملك وفقا للمؤشرات الكمية المتاحة قدرات هائلة ، فهي لديها ٤٥ عالما لكل ١٠,٠٠٠ مواطن وتنفق ٣% من الدخل القومى على البحث والتطوير بخلاف مخصصات البحوث المتعلقة بالتسلح وتقنية التسلح وهى-مخصصات سرية لا يتم الأعلان عنها, ويعمل ٣٣% من مجموع القوة العاملة فى مجال العلم والتكنولوجيا.

وتضع هذه المؤشرات الكمية اسرائيل فى عداد الدول المتقدمة علميا فى مجال تطبيقات العلوم والأبحاث والثورة الصناعية الثالثة.

تأثير هذه التغيرات ومستقبلها:

كان للتغير فى خريطة القوى والأحزاب السياسية فى اسرائيل على صعيد اليمين ليكود والعمل فى اسرائيل وكذلك التغير في عناصر القوة الاسرائيلية على الصعيد الاقتصادى والعسكرى نتائج هامة ينبغى تأملها سواء على صعيد المجتمع أو المؤسسة فى اسرائيل وحصاد تفاعلهما المتمثل فى السياسة الاسرائيلية ازاء الصراع العربى الاسرائيلى والتسوية, ذلك أن وحدة قوى اليمين القوى والدينى وتشكل الليكود قادت فى عام ١٩٧٧ الى صعود اليمين الى الحكم فى اسرائيل.

ومنذ ذلك التاريخ الممتد من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٩٢ أى طوال خمسة عشر عاما لم يتوقف اليمين عن ممارسة الحكم سواء منفردا أو مشاركا للعمل فى حكومات الوحدة الوطنية وحتى صعود رابين الى الحكم علم ١٩٩٢ وعودة الليكود مجددا بقيادة نيتانياهو فى عام ١٩٩٦.

وحصاد ذلك تمثل فى تدعيم الاستيطان وصبغ الرأى العام الاسرائيلى بطابع يمينى متشدد وتدعيم مؤسسة الخوف الاسرائيلى من الآخر الفلسطينيين والعرب وتعزيز اليهودية والصهيونية كإطار ومحرك للمجتمع والدولة فى اسرائيل وإعادة الاعتبار لمفهوم القوة والردع فى التعامل مع العرب وعملية السلام والتسوية واملاء الشروط الاسرائيلية للسلام وتسويغ الانقلاب على الالتزامات التعاقدية التى قبلتها اسرائيل رابين - بيريس طوعا فى اتفاقيات أوسلو.

وعلى صعيد آخر ، فإن صعود اليمين الى الحكم فى عهد نيتانياهو واشتراكه فيه طوال الفترة التى أشرنا اليها كان من آثار ذلك تضاؤل الحدود والمسافات بين رؤى الليكود والعمل لعديد من قضايا التسوية بالذات فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات والسيادة وقضايا المرحلة النهائية, وهو أمر يفضى بنا إلى القول بأنه لو افترضنا نهاية غير متوقعة لحكم نيتانياهو والليكود فإن الأمر قد لا يختلف كثيرا عن ذى قبل حيث فرض نيتانياهو قيودا على من سيخلفه فى حركته وتوجهاته ازاء التسوية مع العرب وأقنع قطاعات كبيرة من الرأى العام الاسرائيلى بجدوى وفاعلية توجهه نحو التسوية واتفاقات أوسلو وضرورة تقليص المخاطر المحتملة من تطبيقها على اسرائيل.

ومن شأن ذلك أن يدفع من يخلفه فى الحكم الى تشديد قبضته وتعزيز خط متشدد فى التعامل مع التسوية خاصة فى ضوء ماتتصوره اسرائيل عن دورها الإقليمى وضعف الفاعلين الإقليميين الآخرين اقتصاديا وعسكريا وعدم قدرتهم على تحقيق متطلبات الأدوار التى يرونها.

وترتكز اسرائيل فى موقفها الحالى ازاء التسوية والسلم مع العرب الى رؤيتها للحدود والقيود المفروضة والضمنية على حركة العرب لتجاوز الخلل الراهن فى ميزان القوى العسكرى والاقتصادى, إذ لن يتمكن العرب من الحصول على التكنولوجيا العالية فى وقت قريب خاصة فى ضوء الظروف التى نتجت عن حرب الخليج ، ناهيك طبعا عن القيود المفروضة للحيلولة دون تملك العرب لتكنولوجيا السلاح النووى ودخول مجال الفضاء.

وذلك نظرا لدعم اسرائيل المطلق من جانب الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة وضمان أمنها وتفوقها النوعى على العرب وكذلك صعوبة اجتياز العرب للفجوة التكنولوجية والعلمية القائمة اعتمادا على مجهوداتهم الذاتية ، إذ سيتطلب الأمر وقتا وجهدا وإمكانات تقصر البنى الإنتاجية والاقتصادية الحالية عن الوفاء بها.

ولا تقتصر حدود هذه الرؤية على تملك العرب للتكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ والفضاء بل تمتد لتشمل عناصر التفوق العسكرى النوعى فى مجال الحرب الألكترونية والمعلوماتية والاتصالات اذ تملك اسرائيل فى هذا المجال تفوقا نوعيا تحول البيئة الدولية الراهنة دون تجاوزه أو التكافؤ معه.

وتظهر اسرائيل من ناحية اخرى قدرة كبيرة على التعامل مع التناقضات الداخلية سواء بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين أو بين الدينيين والعلمانيين وماتصورنا في وقت من الاوقات انه نقطة ضعف فى البناء الاسرائيلى الاجتماعى - أى هذه التناقضات وهذا التنافر فى الثقافات - أصبح الآن أحد مصادر القوة والحيوية فى المجتمع الاسرائيلى.

ذلك ان العبرة ليست فى وجود هذه التناقضات وهذا التنافر فى حد ذاته بل فى كيفية التعامل مع نواتجه وآثاره والذى تمثل فى الحالة الاسرائيلية فى قدرة هذه التناقضات على التعبير عن ذاتها فى إطار مؤسسى وسياسى له قواعد يحترمها الجميع وتستند الى القانون ولايخشى أحد من الاعتراف بها , كما لا يجهد أحد نفسه لمداراتها أو التواطؤ معها, ولاشك أن ذلك يمثل مصدر ديناميكية وحيوية للتعامل مع تركيبة المجتمع الاسرائيلى الاستيطانية والثقافية والعرقية وتساهم هذه الديناميكية فى استيعاب هذه التناقضات واحتوائها وصهر أطرافها فى إطار الدولة والأهداف التى تتوخى تحقيقها.

وعلى صعيد آخر فإن ظاهرة مايسمى ب- "مابعد الصهيونية" لا تعنى بالضرورة انحلال الصهيونية كعقيدة قومية وكفلسفة لدولة اسرائيل, ولاتعنى أيضا التخلى عن الصهيونية وإنما تعنى فى أحد وجوهها على حد تعبير بنى موريس "ضرورة أن يعيد تشكيل حياتهم بعد أن انتهت الثورة, فى الماضى كنا نحكم على كل شئ بمعيار وحيد, إذا كان مفيدا للصهيونية أو مسيئا لها, لقد نظمت الصهيونية لنا عالم قيمنا "ومابعد الصهيونية" يريدون ان تكف الصهيونية عن أن تكون الأب والأم الفكريين لنظرتهما الى العالم", والبعض

يعرف بمابعد الصهيونية" على أنها نظرة جديدة للصهيونية, على سبيل المثال, يريد ما بعد الصهيونيين أن يحولوا اسرائيل الى دولة لجميع مواطنيها", ومنهم من يريد الغاء قانون العودة ومنهم من ينتقد ماضي الصهيونية.

وهذه الظاهرة تشغل حيزا فى الجدل الدائر فى اسرائيل, وهى ظاهرة محدودة ومركبة وتقتصر على فريق من اعضاء النخبة الاسرائيلية المثقفة وتخضع لتفسيرات ورؤى مختلفة ، فبعض اعضاء النخبة الصهيونية يراها ظاهرة معادية للصهيونية وأنها ترى فى الصهيونية مؤسسة استعمارية, ويرى البعض الآخر أن ظاهرة مابعد الصهيونية هى الانتقال من نمط للقومية اليهودية إلى نمط آخر, وفى نظر آخرين تمثل "مابعد الصهيونية" كتابة التاريخ بعيدا عن الرواية الرسمية لاسيما بعد الإفراج عن الوثائق وإتاحتها للاطلاع.

وأيا كان الأمر ، فهذه الظاهرة محدودة فى تأثيرها حتى الآن وقد يستغرق الأمر وقتا طويلا قبل اتضاح معالمها وبلورة منطلقاتها وتقدير مدى تأثيرها فى المجتمع والمؤسسة الاسرائيلية.

٣ - ثغرات المشروع الصهيونى:

دأبت العديد من الكتابات العربية على إبراز نجاحات المشروع الصهيونى, منذ مائة عام, وإسرائيل كنتاج له منذ خمسين عاما, ولاشك أن هذا المعنى فى العديد من هذه الكتابات, يكمن مصدره فى الفشل الذى افضت اليه المواجهة العربية لإسرائيل, طيلة هذه العقود, وانتهاء هذه المواجهة على نحو ما تجسد فى أوسلو وماتبعها من اتفاقات.

بيد أننا واستنادا الى منطق الدراسة الحالية, سنركز على الوجه الآخر من الصورة, أى ثغرات إسرائيل والمشروع الصهيونى, أى جوانب ضعفهما البنائية والهيكلية, وعلينا أن نستبعد مؤقتا النزوع النفسى للانبهار بالقوى والأقوى, والذى يلازم بالضرورة أية علاقة غير متكافئة, ويدفع بالأضعف دفعا لرؤية جوانب قوة الطرف الآخر , ويحول دونه ودون تكشف مكامن ضعفه.

على أن هذه العملية, أى التعرف على مكامن ضعف إسرائيل والصهيونية, ينبغى أن تتأسس على قدر كبير من الموضوعية والتوازن, وإلا فإنها سوف تكون وجها آخر معكوسا لعملية الانبهار والتركيز على جوانب قوتها.

العنصرية: تستلهم الإيديولوجية الصهيونية وإسرائيل العنصرية كايديولوجية للدولة, فالدولة هى دولة اليهود أو دولة يهودية, واليهودى وفقا للتعريف الإسرائيلى واليهودى السائد حتى الآن, هو من يولد لأم يهودية أو يعتنق اليهودية, آذن فحبل النسب الأمومى هو معيار من هو اليهودى وكذلك اعتناق اليهودية.

وهكذا تقيم إسرائيل اساسا عرقيا "رابطة الدم" والأمومة, ودينيا الإنتماء والاعتقاد فى اليهودية, وهاتان الرابطتان ذواتا منحى استبعادى واضح, فهما يخرجان من الجماعة الوطنية أصحاب الديانات الأخرى المسلمين والمسيحيين, وآخرين غيرهم من اللادينيين, وكذلك أولئك الذين انحدروا من أم غير يهودية حتى لو كان الأب يهوديا.

جعلت الصهيونية وإسرائيل من الرابطة الدينية, أساسا للقومية والانتماء للمجتمع الإسرائيلى, وهو شكل للانتماء سابق على الحداثة السياسية التى تبلورت فى المجتمعات الأوروبية عبر قرون, استوعبت الصهيونية منجزات الحداثة بطريقة بدت متناقضة مع الحداثة ذاتها, وذلك نظرا لافتقاد الصهيونية معيارا تاريخيا للتوحيد القومى لليهود, مختلفى الثقافات والانتماءات فى بلدان القارة الأوروبية, عجلت النازية الألمانية من عملية التوحد اليهودى على ضوء المعيار الدينى فى دولة إسرائيل اليهودية.

تعيش إسرائيل مشكلات الحداثة وما بعدها وما قبلها, في خمسة عقود, فى حين أن الأمم الأوروبية عاشت هذه المشكلات فى ما يقرب من الخمسة قرون.

نتائج هذه العنصرية فى التطبيق تتجسد على الصعيد الداخلى الإسرائيلى, فى وجود ثلاثة مستويات من المواطنة, المواطنة الأولى لليهود وفق التعريف السائد, والثانية لغير اليهود من العرب مسلمين ومسيحيين, والثالثة للغائبين والمشردين.

بين هذه المواطنات الثلاث ثمة تمييز واضح قانونى وسياسى فى مجال الحقوق وتملك الأراضى والموارد العامة للدولة.

أما على الصعيد القانونى الدولى وبصفة خاصة القانون الإنسانى فإن نتيجة هذه العنصرية النظرية والتطبيقية تناقض إسرائيل مع مواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية والثنائية.

النقاء اليهودى:

أخفقت إسرائيل فى تحقيق مقولة "النقاء اليهودى". ذلك أن الأقلية الفلسطينية التى كان يقدر عددها ب- ١٦٥ ألف فلسطينى عام ١٩٤٨، تمثل الآن ٢٠% من سكان إسرائيل أى مليون نسمة، ينتظر أن يتزايد عددها الى ٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٠، أما فلسطينيو الضفة والقطاع فإن عددهم الآن يبلغ ٢,٩٠٠ مليون نسمة، ينتظر أن يبلغ عددهم عام ٢٠٢٠ ، ٦ ملايين نسمة، هذا بخلاف الفلسطينيين فى الدول العربية المجاورة وغير المجاورة وفى أوروبا وأمريكا، وتشير بعض التقديرات الى أن عدد الفلسطينيين فى العالم سيبلغ ١٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٠.

يمثل العامل الديموجرافى هاجسا كبيرا للنخبة الصهيونية العمالية واليمينية على حد سواء نظرا للتحديات التى يطرحها على إسرائيل من الناحية العملية والفكرية، ذلك أن إسرائيل لا تريد الانسحاب من اراضى الضفة الغربية لأنها وفقا للمنظور التوراتى الصهيونى "أرض إسرائيل "ولا هى بقادرة على الاحتفاظ بسيطرتها عليها أو ضمها رسميا حيث ستواجه حينئذ تحدى منح المواطنة لفلسطينيى الضفة وبذلك يصبح عدد الفلسطينيين فى إسرائيل قريبا من ٤ ملايين نسمة ، كما أنها لا تستطيع حجب المواطنة عنهم لأن ذلك يمثل خرقا للديموقراطية.

أما على الصعيد الفكرى والايديولوجى فإن العامل الديموجرافى المتمثل فى زيادة عدد الفلسطينيين فى الضفة والقطاع وداخل إسرائيل يمثل تحديا للهوية اليهودية للدولة ، وهو السؤال الذى تواجهه إسرائيل حاليا خاصة مع تعزيز مراكز الأصولية اليهودية والتطرف الدينى.

يضاف الى ما تقدم أن مصادر التكاثر السكانى الفلسطينى هى الزيادة الطبيعية فى معدلات المواليد وارتفاع نسبة الخصوبة وهى مصادر طبيعية تلقائية قد تتأثر قليلا بنمط الحياة وارتفاع مستوى التعليم والمعيشة، بينما أن مصدر الزيادة لدى الإسرائيليين هو الهجرة اليهودية، ولاشك أن هذا المصدر يتهدده الميل الإندماجى لدى اليهود وخاصة فى أوساط الشباب والعزوف عن الهجرة الى إسرائيل، فضلا عن استقرار أوضاع الجاليات اليهودية. فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان الأوروبية، فى حين أن مصادر الهجرة اليهودية الكثيفة والتى تمثلت فى يهود الاتحاد السوفيتى السابق، فى

أوائل التسعينيات, لم تعد تمثل مخزونا استراتيجيا للهجرة كما كان عليه الحال قبل ذلك.

يمكن افتراض لجوء إسرائيل إلى تهجير قبائل وجماعات قومية وبشرية هامشية ومعزولة إلى إسرائيل, بواسطة الاغراءات المادية وارتفاع مستوى المعيشة الممكن فى إسرائيل, لمثل هذه الجماعات, كما فعلت إسرائيل مع بعض قبائل البيرو فى أمريكا اللاتينية وفق ما رواه إسرائيل شاحاك فى كتابة المعنون "أسرار مكشوفة السياسة الخارجية والنووية لإسرائيل", ومع ذلك فإن تحقيق هذا الافتراض لن يحل المشكلة الديموجرافية اليهودية, ولن يحقق غلبة سكانية يهودية فى المستقبل, أو النقاء اليهودى لدولة إسرائيل.

والواقع أن ارتكاز الهوية الإسرائيلية على اليهودية, لم يفعل فى الواقع سوى استبدال "الجيتو" اليهودى فى التاريخ الانثروبولوجى والاجتماعى لليهود, بنوع آخر من "الجيتو" الحديث فى دولة إسرائيل, عبر توحيد المشاعر السلبية والآلام النفسية فى مواجهة الآخر وإعادة إنتاجها فى إطار الدولة العبرية.

وإذا كانت الصهيونية قد نجحت فى تحييد مقاومة تاريخ اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل, عبر تهجيرهم واقتلاعهم من ذلك التاريخ وتوطينهم فى فلسطين, فإن هذه العملية ذاتها كانت كفيلة بانتاج تاريخ آخر يكتشف فيه اليهود أنفسهم عناصر اختلافهم وانشقاقهم, وعدم كفاية الموروث الدينى متعدد التأويلات لتحقيق التوحد القومى.

الافتقاد الدائم للأمن:

لم يفارق الإحساس بفقدان الأمن إسرائيل والإسرائيليين منذ نشأة الدولة وحتى الآن, رغم تملكها لآلة عسكرية قوية واحتفاظها بتفوق عسكرى وتكنولوجى على العرب, وتملكها للسلاح النووى وتكنولوجيا الصواريخ. ولاشك أن مصدر هذا الاحساس يكمن أولا فى جذور العملية التاريخية التى أفضت إلى قيام إسرائيل, أى الاستيطان والتواطؤ مع القوى الاستعمارية وطرد الفلسطينيين من ديارهم, والأساليب التى اتبعت فى ذلك, فمن الطبيعى أن حصاد هذه العملية النفسى والفعلى يصعب التخلص منه, بل سيلازم من شارك فيه أو استفاد منه على وجه من الوجوه, فالمستوطن يلازمه خوف دائم من صاحب الأرض الذى لايزال بعد حيا وعلى مقربة منه فى البلدان المجاورة وغير المجاورة.

أما المصادر الأخرى لفقدان الأمن فتتمثل فى الخبرة التاريخية لليهود, والتى استثمرتها الصهيونية للحؤول دون أندماجهم, ولحملهم على الهجرة إلى إسرائيل واتخاذها محورا من محاور التوحيد عبر تعميم الإحساس بفقدان الأمن, طالما ظل اليهود يقيمون خارج إسرائيل, أما رفض المحيط العربى الإسلامى لهؤلاء الغزاة الجدد فمن شأنه تعميق الافتقاد للأمن, عبر الرفض المتجدد للمشروع الصهيونى كما يحاول أن يطرح نفسه, وأن يرى الإسرائيليون أنفسهم على حقيقتها.

الأمن فى الحالة الإسرائيلية حاجة نفسية سيكولوجية وليس حاجة سياسية عسكرية, كما أنه حاجة متخيلة أكثر منها حاجة واقعية حقيقية, ولأن إسرائيل المؤسسة الصهيونية والسياسية والعسكرية كانت السبب - ولازالت - فى إفقاد الآخرين أمنهم وإشاعة الاضطراب فى صفوفهم طوال هذه العقود, فإن المردود الطبيعى لذلك هو فقدان الأمن وتشكيل مؤسسة غير مرئية للخوف, تمثل مخزونا ورصيدا استراتيجيا لاستمرار السياسات الإسرائيلية.

استحالة إسرائيل الكبرى وتجاهل وجود الشعب الفلسطينى:

لأسباب شتى تتفاوت فى تأثيرها عسكرية وايديولوجية وسياسية, إقليمية وعالمية ومحلية تكتشف النخبة الإسرائيلية والصهيونية الحاكمة فى المؤسسة العسكرية والسياسية, أن ثمة حدود للحلم الصهيونى الإسرائيلى, حيث لم يعد ممكنا تحقيق "إسرائيل الكبرى" أو أرض إسرائيل الكاملة, وبالمثل لم يعد من الممكن تجاهل وجود الشعب الفلسطينى, فالشق الأول من هذا الحلم الصهيونى أى إسرائيل الكبرى, يصطدم بمقاومة داخلية وإقليمية ليس بمقدور المؤسسة العسكرية مواجهتها, كما أنه يصطدم أيضا بأن الإقبال على ضم هذه الأراضى الفلسطينية المحتلة, سيغير التركيبة الديموجرافية لإسرائيل, ويخل بقواعد الديموقراطية والهوية اليهودية.

أما فيما يتعلق بوجود الشعب الفلسطينى فإن إسرائيل تكتشف أن الشعب الفلسطينى حقيقة تاريخية وسياسية متنامية, فى خضم هذا الصراع المعقد, وأن مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" خداع للذات قبل خداع الآخرين, وأن نفى وجود الشعب الفلسطينى عن طريق المقولات والمفاهيم الدينية والسياسية والايديولوجية, لا يعنى نفيه من عالم الواقع الملموس حيث اصطدم المشروع الصهيونى منذ البداية بمقاومة مدنية عارمة, ورغم أن إسرائيل تمكنت من

إعلان الدولة, إلا أن ذلك لم يعن نهاية الفلسطينيين كشعب, بل تبلورت خبراتـه الكفاحية فى الداخل والخارج.

ورغم التناقضات التى ميزت كفاح حركة التحرر الفلسطينية فـى علاقتـها بالبلدان العربية, فى الأردن ولبنان وغيرها, إلا أن العمق العربى بعد النكبـة, قد وفر للشعب الفلسطينى حماية من نوع ما عبر استقباله لمئات الألوف مـن اللاجئين ومثل هؤلاء رصيدا شعبيا ونضاليا للبعث الفلسطينى فـى مواجهـة إسرائيل.

ديموقراطية اجرائية:

يثير هذا الجدل حول الديموقراطية الإسـرائيلية نوعيـن مـن التأملات والتداعيات لدى القائلين بديموقراطية إسـرائيل والقـائلين بـلا ديموقراطيـة إسرائيل, فالأولون يقومون بعملية قياس منطقى ومقارنة لا تخلو بطبيعة الحال من التعميم, أما الآخرون فيقومون باستدعاء تاريخ إسرائيل والصهيونية ونشـأة الدولة والجرائم التى ارتكبتها فى حق الشعب الفلسطينى والشـعوب العربيـة, ويخلصون من ذلك إلى القول بلا ديموقراطية إسرائيل, استنادا إلـى سـجلها الحافل فى المنطقة.

وقد لا نكون معنيين بالفصل فى هذه المسألة ، كمـا أننـا لسـنا مولعيـن بإصدار حكم ما, ولكننا معنيون أكثر بإثـارة التسـاؤلات وطـرح علامـات الاستفهام ووضع الاجابات الجاهزة موضع الشك والتساؤل, والانتقال من حـيز المعارف العامة إلى حيز المعارف العلمية الموضوعية.

وفى مقدمة التساؤلات التى نطرحها بصدد الديموقراطية الإسرائيلية يجـيء ذلك السؤال المتعلق بكون إسرائيل "دولة اليهود" أو دولـة يهوديـة, ومـدى تناقض ذلك مع القول بديموقراطية إسرائيل; ذلـك أن القـول بديموقراطيـة إسرائيل يتعارض مع كونها دولة يهودية أو دولة اليهود; فهى ليست دولة كـل مواطنيها بصرف النظر عن ديانتهم وعقائدهم وأصولهم الطائفية والعرقية.

وقد رتب ذلك فى الواقع العملى وجود عدة أنواع من المواطنة فى إسرائيل; مواطنة تكفل لأصحابها نصيبا من موارد الدولـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسية وخاصة فى مجال تملك الأراضى واستعمارها, ومواطنـة أخـرى لغير اليهود من العرب الفلسطينيين الذين تمسكوا بأرضهم والبقاء فيها, وهؤلاء

يحظون بنصيب محدود من موارد الدولة الاقتصادية والسياسية بالذات فيما يتعلق بالأرض, وثمة مواطنة ثالثة للغائبين والمشردين فى إسرائيل والذين سيطرت الدولة على أملاكهم, بموجب قانون أملاك الغائبين.

والممارسة العملية تكشف وبالأرقام عن التفاوت الكبير بين أصحاب هذه المواطنة فى الدخل ونسبة التعليم وتولى الوظائف العامة وتوزيع رأس المال الرمزى والفعلى, وفرص الرقى والارتقاء فى السلم الاجتماعى, وذلك يتناقض مع أن الدولة الديموقراطية تكفل المساواة فى الفرص والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية, من ناحية أخرى - ويا للمفارقة - فإن التأكيد على الطابع اليهودى للدولة يجعل من مواطنين آخرين يقيمون ويعيشون فى بلدان أخرى, ويحملون جنسياتها ومواطنتها, يجعل منهم مواطنين محتملين فى إسرائيل لهم من الحقوق ما يفوق المواطنين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية فى الوقت الحالى, لا لشىء إلا لأنهم يهود, وذلك بموجب قانون العودة الذى سنه الكنيست عقب نشأة الدولة.

فلنا مثلا أن نتصور أن يهوديا من نيويورك أو غيرها هاجر إلى إسرائيل, فإنه سيحصل تلقائيا ليس فقط على الجنسية الإسرائيلية, وإنما أيضا على الحقوق والامتيازات المكفولة لليهود المقيمين فى إسرائيل, بالذات فى مجال تملك الأراضى والموارد الاقتصادية والسياسية, وذلك فى الوقت الذى تحرم فيه إسرائيل مواطنيها من غير اليهود من ممارسة العديد من حقوقهم, بينما يحظى اليهود بكافة حقوقهم وفقا للمعايير المعتمدة لمن هو اليهودى أى حبل النسب الأمومى واعتناق الديانة اليهودية.

أما ثانى هذه التساؤلات فيتعلق بدور المؤسسة العسكرية فى إسرائيل, ذلك أن دور هذه المؤسسة يختلف جذريا عن دورها فى الديموقراطية التى يتم مقارنة إسرائيل بها, فهذه المؤسسة فى إسرائيل هى التى أنشأت الدولة والمجتمع على حد سواء, وهى التى تؤمن وجود هما بالردع والتفوق, وتحظى نتيجة لذلك بمكانة هامة وحيوية فى تقرير الشئون العامة وذلك يرتب نتائج فى الممارسة, يصعب توفرها فى الديموقراطيات الغربية؛ فئة متخصصة فى العنف, سيادة ثقافة عسكرية تعلى من شأن الحرب والعنف والعداء للآخر, مكانة خاصة للعسكر فى صياغة وبلورة التوجهات العامة وذلك فضلا عن وجود نمط للعلاقات المدنية العسكرية استثنائيا مقارنة بأى نظام ديموقراطى آخر.

أما ثالث هذه التساؤلات فيتعلق بطبيعة المجتمع الإسرائيلي ذاته كمجتمع استعماري عسكري توسعي، تحددت أهدافه سلفا وقبل نشأته؛ ذلك أن تحديد خيارات هذا المجتمع سلفا يعني تقليص حيز المشاركة للمواطنين، في مناقشة وإدارة وتحديد الأهداف العامة، ويكفل دورا متميزا للنخبة الإسرائيلية العمالية واليمينية في تكريس هذه التوجهات، وإعادة إنتاجها مجددا ومصادرة الحق في مناقشتها ونقدها وتعيين غايتها، وهكذا فإن مفهوم السيطرة على الفكر يبدو متناقضا مع الديموقراطية، إذ تنتج هذه السيطرة هيكلة الخيارات وبلورة التوجهات عن طريق مؤسسات هرمية سرية ويتقلص دور المواطنين في الشئون العامة، وهكذا تحل الاجراءات ذات الشكل الديموقراطي محل الديموقراطية الحقيقية.

وهذا النوع من الديموقراطية المطبقة في إسرائيل يمكن تسميته "بالديموقراطية الاجرائية" التي تتسم "بعقلانية الاجراء" في حين أن الهدف والمحتوى والجوهر يظل مبهما وغامضا ولا عقلانيا ويحتفظ بمسحة توراتية أسطورية تتناقض مع "العقلانية الظاهرية" المعلنة، ذلك أن الديموقراطية ليست فحسب إجراءات وإنما أيضا مضمون أخلاقي وإنساني وتحرري يكفل المساواة والكرامة ولا يسوغ الاخضاع والاحتلال أو الاستعلاء والعنصرية.

٤ ـ حدود أوسلو، الفصل والسيطرة من الخارج:

لكارل ماركس عبارة شهيرة معناها أنه لو تطابق المظهر مع الجوهر لما أصبح هناك ضرورة للعلم، حيث أن وظيفة العلم هي البحث فيما وراء التجليات الظاهرية للعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ للتوصل إلى الحقيقة الجزئية وليس الكلية أو المطلقة، أو مجموعة حقائق جزئية يتم التوصل إليها عبر نظام للملاحظة والاختبار والمراجعة والتوصيف للوقائع وانتظام حدوثها، ومن خلال استخدام كافة العمليات المنطقية العقلية؛ الاستنباط، الاستقراء، الاستدلال، والقياس وما دون ذلك من الأساليب المنطقية المعروفة، التي تفضي إلى بناء نظام للتفسير والشرح أرقى من سابقه وجديد مقارنة به.

وتعني العبارة السابقة أن الواقع لا يكشف عن حقيقته، عبر الخطابات وأشكال الوعي التي تبدو للإنسان، من خلال الممارسة الاجتماعية والعمليات الاجتماعية الاقتصادية التي ينخرط فيها بوصفه فاعلا، بل غالبا ما تكون

تجليات العمليات الاجتماعية الظاهرة فى الوعى, مادة للدراسة والتحليل والبحث العلمى بهدف تبين حقيقة الأهداف المضمرة وطبيعة المصالح المعقدة التى تعبر عنها هذه الخطابات والسياسات والشعارات والرموز, ففى حين أن الوعى موطن القيم والمثل والمبادىء المجردة, فإن الواقع ينتمى لعالم المصالح المتناقضة والمتعارضة جزئيا أو كليا, وعلاقات القوى السياسية والفعلية الملموسة والمعاشة, وهكذا يشكل الانتقال من الخطابات والتجليات الظاهرية فى الوعى, لعالم المصالح والواقع المعقد والمتنوع مهمة ووظيفة العلم الاجتماعى, وبين هذين العالمين علاقات متشابكة ومتداخلة تجعل من الاكتفاء بالمعلن والمصرح به من قبل الفاعلين الاجتماعيين, كالاقتصار على تأمل المظاهر والعزوف عن السعى وراء الحقيقة.

بيد أن ما سقناه يمثل منهجية علمية ضمن منهجيات ومدارس علمية مختلفة, يفيدنا فى الكشف عن طبيعة العديد من الظواهر التى يجهد الفاعلون أنفسهم فى اخفائها بوعى أو بلا وعى, وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بإسرائيل والسلام فى المرحلة الحالية, من تطور الصراع العربى الإسرائيلى.

إذ سنلاحظ أولا أن دورتى الحرب والسلام كانتا متلازمتين عبر التاريخ حيث أنهارت الآلاف من معاهدات واتفاقيات السلام التى وقعت فى العصور القديمة والوسطى والحديثة, بين مختلف الامبراطوريات.

بل إنه فى العديد من الحالات اشتملت بعض المعاهدات على بذور الحروب المقبلة بين الأطراف التى وقعتها, وتبدو معاهدة فرساى التى وقعت عام ١٩١٨ عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى بين الحلفاء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ودول المحور, إيطاليا, ألمانيا وتركيا, تبدو نموذجا صارخا لهذه الحالة, حيث فرض الحلفاء على ألمانيا شروطا قاسية دفعت بالاقتصادى الإنجليزى المعروف "كينز" إلى الانسحاب من الوفد البريطانى قائلا "كيف يمكن لبلد مهزوم الوفاء بهذه الشروط".

فى الحالة العربية الإسرائيلية نجد أن الطرف العربى يلتزم بالسلام كخيار وحيد ونهائى ولا رجعه عنه, وهو أمر يصعب نقده والاعتراض عليه بشرط تحقيق سلام كامل ذى مصداقية – بينما نرى إسرائيل تتحرر من النظر إلى السلام كخيار وحيد, إذ لم يحل السلام المتحقق حتى الآن دون لجوئها إلى القوة والحرب واستعراض آلتها العسكرية المتطورة, وباستثناء الانتفاضة خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ فى الأراضى المحتلة والمقاومة اللبنانية

في الجنوب, بدا الأمر وكأن العرب استقروا فعلا لا قولا, وتصريحا لا تلميحا على خيار السلام.

على أن أخطر ما تتضمنه عملية التسوية هو خطاب السلام الذى صاحب بدايتها وتطورها بالذات منذ مدريد, ونقصد بخطاب السلام مجموعة المفاهيم والمقولات والمقترحات والتصورات التى صاحبت تطور هذه العملية ومحطاتها الهامة, حيث منح هذا الخطاب لإسرائيل مزايا وعوائد تفوق ما كانت تحلم به أصلا.

إذ أعاد هذا الخطاب الاعتبار الأخلاقى والإنسانى لإسرائيل, على الصعيد العالمي, وأعنى بذلك تأكيد المصداقية الأخلاقية والإنسانية للمشروع الصهيونى وإسرائيل, باعتبارها إطارا نظريا وعمليا لإنصاف اليهود, ووضع نهاية لمأساتهم عبر التاريخ الأوروبى, حيث حصر خطاب "السلام" الصراع ضد إسرائيل حول المرحلة التى بدأت بعدوانها عام ١٩٦٧, واحتلالها لبقية الأراضى الفلسطينية والجولان وسيناء, التى انسحبت منها فيما بعد, وفقا للمعاهدة المصرية الإسرائيلية.

ومعنى ذلك بوضوح أن النزاع لم يعد حول اغتصاب فلسطين فى عام ١٩٤٨, وتأسيس إسرائيل على أنقاض ودمار الشعب الفلسطينى ومؤسساته وتشريد ما يقرب من الخمسة ملايين لاجىء فلسطينى فى العالم العربى وغيرالعربى, تخلى العرب بموجب صيغة وخطاب هذه العملية عن جوهر الصراع ومصدره التاريخى, واكتفوا ببعض عوارضه, ومن شأن ذلك بالطبع تأكيد مفهوم الحق التاريخى والحق فى العودة.

يفضى تأمل صيغة أوسلو فى التطبيق, عبر وقائع الاستيطان اليهودى الكثيف, فى الضفة وغزة والقدس الكبرى والطرق الالتفافية والدائرية, التى تربط بين هذه المستعمرات وبين إسرائيل, وفيما بينها وتطبيقات أوسلو فى الخليل وغيرها من المدن الفلسطينية, وإعادة تمركز القوات الإسرائيلية فى مداخل ومشارف المدن بدلا من التمركز داخلها.

يفضى ذلك إلى القول بأن صيغة أوسلو تستهدف أولا الفصل بين الفلسطينيين وبين إسرائيل, أو بينها وبين المناطق ذات الكثافة الفلسطينية, وأن إسرائيل قد أعادت انتشار قواتها فى الأراضى التى تعتبرها "أرض إسرائيل" ولم تطبق مفهوم الانسحاب.

ولم يعن الفصل العنصرى بين الفلسطينيين وإسرائيل الاعتراف بتقرير المصير للشعب الفلسطينى, فى الضفة الغربية وغزة والاعتراف بسيادته على أراضية, فوفقا لشعار باراك العمالى الانتخابى "نحن هنا وهم هناك", من ناحية أخرى فإن صيغة أوسلو عنت بالنسبة لإسرائيل تطبيق مفهوم السيطرة عن بعد, ومن الخارج على الفلسطينيين بدلا من السيطرة من الداخل, وتجنبا لمضاعفات الاستمرار فى قمع الفلسطينيين.

وعلى صعيد ثالث فإن أوسلو لن تفضى إلى انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية, كإقليم للدولة الفلسطينية, فالفارق بين خرائط العمل والليكود المتعلقة بإعادات الانتشار لا تتجاوز فى أفضل الأحوال عدة آحاد فى المائة.

أما رابعة الأثافى فهى أن أوسلو قد قسمت الشعب الفلسطينى, فهى حل - إن اعتبرت كذلك - لجزء من هذا الشعب, الذى يقيم فى ظل الاحتلال, أما الفلسطينيون المقيمون فى الخارج فلا عودة لهم إلى أراضيهم, وكما قسمت أوسلو الشعب الفلسطينى فهى قسمت كذلك قضيته وأرضه وقيادته.

تمارس إسرائيل رغم أوسلو, سياسة إغلاق الأراضى الفلسطينية المحتلة, وكأن أوسلو غير قائمة; ذلك لأنها تعتبر هذا الاقليم جزءا من أرضها وفى أفضل الأحوال أراض متنازع عليها ليست فلسطينية ولا تخص الشعب الفلسطينى, أما الأمن الخارجى والسيادة فهى صلاحيات إسرائيلية.

هل تغير التسوية من طبيعة إسرائيل؟

يراهن الفكر العربى السائد على أن إنجاز تسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى, سيغير من طبيعة إسرائيل, وتوجهاتها, حتى لو تم ذلك فى أقل من صيغة الحد الأدنى للمطالب العربية وهى الانسحاب الإسرائيلى من الجولان وجنوب لبنان والضفة الغربية وغزة, وبناء على ذلك فإن التسوية ستضع على إسرائيل قيودا, تقلص من احتمالات لجوئها للخيار العسكرى والحرب, ضد العرب, خاصة فى ضوء الخلل الفادح فى ميزان القوى المتغير, وحقائق القوة الفعلية.

وقد تنمى التسوية فى داخل المجتمع الإسرائيلى ذاته القوى المعتدلة والاتجاهات العقلانية, التى تزكى خيار السلام والتعايش مع العرب, بدلا من خيار القوة والانعزال, وبالاضافة إلى ذلك فإن التسوية قد تضع المجتمع

الإسرائيلى فى مواجهة مع ذاته حيث تسقط التسوية حجة المؤسسة الإسرائيلية واليهود فى رفض المحيط العربى لوجود إسرائيل والاعتراف بها, وهو ما يعنى فتح الطريق لتفاعلات وتداعيات داخلية إسرائيلية من شأنها إحداث تغيير فى اتجاهات ونفسية الإسرائيليين لصالح تبنى قيم سلمية وثقافية مختلفة عن تلك القائمة الآن.

ولاشك أن لبعض هذه الحجج مصداقية جزئية وربما نظرية أيضا, بمعنى أنها قد تتناقض مع الوقائع, أو أنها صعبة الانطباق فى الحالة الإسرائيلية, وبالطبع يمكن للقائلين بالحجة الأولى ، أى تقليص اللجوء لخيار القوة والحرب الاستشهاد بالحالة المصرية فمنذ المبادرة والمعاهدة المصرية الإسرائيلية, لم تلجأ إسرائيل إلى القوة ولا مصر أيضا لمعالجة مشكلاتهما باستثناء بعض الأحداث الفردية التى تم استيعاب نتائجها.

لكن الحالة المصرية يصعب القياس عليها ذلك أن إسرائيل استهدفت منذ البدء إخراج مصر من دائرة الصراع وتحييد القوة المصرية.

من ناحية أخرى فإن سيناء – رغم تصريح بن جوريون بأنها جزء من إسرائيل وتصريح دايان القائل بأنه يفضل الحرب مع شرم الشيخ على السلام بدونها – رغم ذلك فإن سيناء ليست الضفة الغربية كما أنها ليست الجولان, ذلك أن الأولى فى الايديولوجيا الصهيونية, هى موطن عدد كبير من الرموز والطقوس التوراتية, التى عبأت قطاعا كبيرا من اليهود وشحنت ذاكرتهم التاريخية, بميراث كبير, أما الثانية أى الجولان فإنها لاعتبارات أمنية واستراتيجية ومائية, يبدو الانسحاب منها مشكلة فى الفكر الإستراتيجى الإسرائيلى.

من ناحية أخرى فإن الوقائع تشير إلى لجوء إسرائيل لخيار القوة والحرب رغم عقد المعاهدة المصرية الإسرائيلية واتفاقات أوسلو والمعاهدة الأردنية – الإسرائيلية, حيث قامت بغزو بيروت وتقوم بهجمات منذ ذلك التاريخ ذات طابع انتقامى على لبنان.

وفى عهد بيريز شنت على لبنان عدوانا ضخما أسفر عن مذبحة قانا ولا تزال آلتها العسكرية توجه ضربات جوية وبرية إلى لبنان والجنوب والمقاومة اللبنانية, أما فيما يتعلق بنفقات الدفاع فلم تشهد الميزانية العسكرية فى الموازنة العامة للدولة تغيرا, بل زادت هذه النفقات زيادة ملحوظة ولم تنخفض عن المعدل المعروف أى ١٣% من الدخل القومى وهى نسبة تعد من أعلى نسب

الإنفاق العسكرى فى العالم فضلا عما هو مخصص لبحوث التطوير العسكرية وهو سرى لا يعلن عنه.

أما إذا انتقلنا للوضع الداخلى فى إسرائيل فإننا سنجد أن الإسرائيليين لم يحسموا بعد ترددهم, ولم يضعوا حدا لهواجسهم الأمنية, إذ بعد انعطافة فى الرأى العام الإسرائيلى لصالح اتفاقات أوسلو فى عهد رابين, عاد الإسرائيليون فى عهد بيريز إلى مواقعهم الأولى, بل أنصتوا جيدا لنيتانياهو الذى وعدهم بالأمن والسلام, والسلام مقابل السلام, واستدركوا المخاطر المتخيلة فى أوسلو, والتى كشفها لهم زعيم الليكود, والذى خاطب فيهم روح "الجيتو", وجعل من الخوف مؤسسة توجه الإسرائيليين وسياستهم ازاء عملية التسوية والسلام.

والغالبية من الإسرائيليين أصبحت تؤيد بقاء الوضع القائم - وهو خيار نيتانياهو - الذى يعرفون تكلفته, وحدودها ويفضلونه على الوضع المحتمل مع السلام, الذى يحفل بعدم اليقين, ويخرج عن المألوف الذى عايشوه طوال خمسين عاما, وهكذا منحوا نيتانياهو أصواتهم ولو بأغلبية ضئيلة, وخلال عامين تمكن نيتانياهو من خلال ائتلافه مع اليمين القومى والدينى وقف عملية التسوية, وتسكين الخوف والنفور والاستعلاء فى عقول ونفوس الغالبية من الإسرائيليين من المحيط العربى والتصالح معه.

ورغم الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلى بين الدينيين والعلمانيين وبين المؤيدين والمعارضين لعملية السلام إلا أن الإطار الديمقراطى فى إسرائيل يتكفل بمعالجة واحتواء هذه التناقضات; إذ تمكن نيتانياهو فى ظل هذه الانقسامات من بعث الصورة المتطرفة للصهيونية اليمينية, ودعم مقولاتها مجددا بصفة خاصة مقولة "أرض إسرائيل الكاملة" واعتبار الضفة الغربية أراض "محررة" وليست محتلة, وكذلك مقولة عبادة القوة لردع العرب والاستعلاء على المحيط الثقافى العربى, وتوجه إسرائيل إلى أوروبا وأمريكا باعتبارها امتدادا للحضارة الغربية بل مبعوث هذه الحضارة المقيم فى المنطقة.

وهو ما يعنى أنه من المحتمل أن تبحث إسرائيل عن دور جديد فى إطار التوازن الراهن للقوى على الصعيد العالمى, دور يتلاءم وتفوقها العسكرى المستند إلى تملك أسلحة الدمار الشامل, ودخولها عصر الفضاء.

وربما يستند هذا الدور إلى قيام إسرائيل بازكاء العداء الغربى للإسلام من خلال الربط بين الإسلام والإرهاب والسعى لتشكيل تحالف عالمى غربى

مناهض للإسلام ويبرز هذا التحالف ضرورة إسرائيل الاستراتيجية مجددا للغرب ولمصالحه فى المنطقة, بعد أن ألقت حرب الخليج ضد العراق بظلال من الشك حول علاقة إسرائيل بهذه المصالح, وتضاؤل قيمتها الاستراتيجية فى إطار المصالح الغربية.

فى هذا السياق تسعى إسرائيل نتانياهو لفرض تصور ليكودى للحل الدائم هو بمثابة تصفية للقضية الفلسطينية وشطبها من جدول الأعمال الدولى, يستهدف هذا الحل تحويل خطوط الحل الانتقالى إلى حل نهائى إذ ستسيطر إسرائيل بموجبه على ٦٤% من الضفة الغربية وتبقى على المستوطنات تحت سيطرتها, وتقصر الوجود العربى فى القدس على مجرد حى عربى بالمدينة المقدسة.

وهذا الحل رغم تعسفه فإنه يحظى على ما يبدو بموافقة العمل, ذلك أن كلا التيارين يرى فى القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل وأنه لا عودة لحدود ١٩٦٧ وهو ما يعنى عدم الانسحاب الكامل من هذه الأراضى.

أما أن يقترح العمل أن تكون قرية "أبوديس" قدسا للفلسطينيين فلن يغير من هذه التوجهات وأن يعترف بدولة فلسطينية رمزية أكثر منها فعلية لا تملك مقومات السيادة والاستقلال, لن يخفى حقيقة توجه المجتمع الإسرائيلى نحو اليمين وإعادة التمركز مجددا حول مواقعة الأولى; أى الخوف من العرب وافتقاد الأمان والميل للعزلة و"الجيتو" والرغبة فى الابقاء على حالة الاستنفار النفسى والعسكرى وبعث مفهوم "الماسادا" فى التراث الأسطورى اليهودى.

وهذه الحلقة المفرغة التى دخلت فيها إسرائيل لن تجلب الأمن ولا السلام ذلك أن السلام لن يكون سلاما إلا إذا كان للفلسطينيين والإسرائيليين أى سلاما للجميع, أما التعويل على القوة فإنها لا تعتبر فى جميع الأحوال دليلا على الثقة بالنفس وصحة التوجهات بل قد تعكس الخوف القابع فى الأعماق والشك فى صحة الخيارات المعلنة.

دعم استراتيجية السلام العربية:

أيا كانت مكونات المشهد الانتخابى فى إسرائيل وأيا كانت النتائج .. فإن ما يعنينا بالأساس هو كيفية التعامل فيما يصب فى النهاية باتجاه الصالح العربى وعلى ذلك فإن أساس التفكير الاستراتيجى عندنا يجب أن يعكف على بلورة حلول وبدائل عمادها جميعا دعم استراتيجية السلام العربية.

لنفترض أن حصاد عملية التسوية السلمية مع إسرائيل حتى الآن, وبصرف النظر عن نتائجها العملية المادية الملموسة على الصعيد الفلسطينى قد وضع قيودا كبيرة إقليمية ودولية على اللجوء إلى القوة والحرب كأداة فى الصراع العربى الإسرائيلى, رغم أن هذا الخيار أى خيار القوة والحرب لايزال مفتوحا أمام إسرائيل وتلجأ إليه فى جنوب لبنان ولبنان بمناسبة ودون مناسبة للرد على هجمات المقاومة اللبنانية وكأن المفترض أن يرحب لبنان وجنوبه بالاحتلال وأن يلقى بالزهور والورود على رؤوس جنود الاحتلال!.

ويرتب قبول هذا الافتراض من الناحية المنطقية نتيجة مهمة إلا وهى أن السبل والأدوات والآفاق المتاحة والممكنة لتسوية الصراع مع إسرائيل ذات طبيعة سلمية ودبلوماسية وتفاوضية وقانونية, بما يتضمنه ذلك من قنوات ومسالك تبتعد عن العنف والقوة وتتحصن بالقانون والدبلوماسية.

يدعونا هذا الأمر إلى فحص وتمعن استراتيجية السلام العربية الراهنة, وأن نخلص إلى مقترحات محددة لدعمها وتقويتها وتحصينها, بحيث تتمكن من الصمود ازاء الاستراتيجية الإسرائيلية التى تريد أن تفرض ليس الأمر الواقع الإسرائيلى فحسب, بل قبوله وتقنينه من قبل الجانب العربى الفلسطينى وبمباركة دولية.

نعتقد بادىء ذى بدء أن أية استراتيجية بالمعنى الشائع المتعارف عليه, أى حشد الوسائل والإمكانات لتحقيق هدف معين, لا ينبغى النظر اليها على أنها وضعت مرة واحدة ويكفى, أو على أنها معطى محدد ومنتهى يعتمد مصيرها على موقف الطرف الآخر, أى إسرائيل فى حالة الاستراتيجية العربية للسلام بل على النقيض من ذلك إذ تخضع أى استراتيجية للنظر والتقويم وفق الظروف المغايرة والمتغيرة, وعلى ضوء المعطيات الجديدة فى الموقف الاقليمى والدولى, وذلك بهدف استحداث أدوات جديدة, ومحاور جديدة بتحقيق هذه الاستراتيجية وفتح آفاق كانت من قبل مغلقة فكرية وسياسية ودبلوماسية.

ويمكنها أن تغذى هذه الاستراتيجية بالمزيد من المقترحات والأساليب والأدوات, التى تتأسس على فهم ديناميكية المجتمع الدولى المعاصر والنظام الدولى والقانون الدولى, والهوامش والقنوات التى يتيحها للحركة السلمية من أجل إقرار المطالب المشروعة أخلاقيا وسياسيا لأهداف استراتيجية السلام العربية.

اقتصرت استراتيجية السلام العربية منذ البدء على تنفيذ قـــرارى مجلـــس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين أعقبا حرب أكتوبر, وبصفة خاصة مبدأ عـدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة والعدوان, هو ما يعنى عمليا الانسحاب مـــن الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل إبان عدوانها فى عام ١٩٦٧.

ولاشك أن التنظيم الدولى والقانون الدولى المعاصر يجـرم اللجـوء إلـى الحرب والقوة لتسوية المنازعات الدولية, ويستبعدها من حيـث المبـدأ كـأداة لمعالجة الصراعات, فى غير الحالات التى حددها ميثاق الأمم المتحدة وهـــى حالة الدفاع الشرعى عن النفس والأمن الجماعى, وفضلا عن ذلك فإن القـانون الدولى قد أقر عدم الاعتراف بالتغيرات الاقليميـــة الناجمـة عـن اسـتخدام القوةوالحرب, أى الضم والتوسع والاستيطان وتغيـير المعـالم الديموجرافيـة والجغرافية للأراضى الخاضعة للاحتلال.

على أن استراتيجية السلام العربية كانت بحاجة - ولاتـــزال - للمطالبـة بتنفيذ جميع القرارات الدولية للجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بطبيعـة وجوهر وجوانب الصراع العربى الإسرائيلى, وبصفة خاصة ما تعلـق منـها بمدينة القدس والمستوطنات واللاجئين والعـودة والقـرار ١٨١ لعـام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين, وهو القرار الذى لم يلغ حتى الآن, رغـم التطـورات المتلاحقة, لاسيما وأن إسرائيل ومنذ أن بدأ مسلسل انهيار الاتحـاد السـوفيتى وبلدان أوروبا الشرقية, قد انتبهت لمخاطر وجود القرارات الدوليـــة المتعلقـة بالصراع العربى الإسرائيلى.

سارعت بالسعى لإلغاء أكثرها رمزيـــة وأهميـة مـن الناحيـة المعنويـة والاخلاقية ألا وهو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يعادل الصهيونيـة بالعنصرية, ذلك أنه ليس كافيا النظر لقرارات المنظمة الدولية علـــى ضـوء ارتباطها بالفصل السابع أو السادس من الميثاق, ومن ثـم اعتبـار القـرارات الصادرة بشأن الصراع العربى الإسرائيلى أقل أهمية لأنها تصدر عن الفصـل السادس, وإلا لما أولت إسرائيل أهمية ما لقرار التقسيم الذى اعتبرتـــه آنـذاك مصدرا لشرعيتها, وقبلت به على الفور رغم أنها لم تكـــن تنـوى تنفيـذه أو الالتزام بالحدود التى قررها, ولما حرصت منذ الأيام الأولـــى لنشـأتها علـى الانضمام والحصول على عضوية المنظمة الدولية ولما سعت أخـيرا لإلغـاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية.

أن إسرائيل تنظر إلى هذه القرارات كرصيد جامد, ولكنها تعلم جيدا أن حالة الجمود الراهنة فى مثل هذه القرارات قد تكون مؤقتة ومرتبطة بحالة علاقات وموازين القوى الفعلية الدولية والاقليمية, ويمكن لمثل هذه القرارات أن تبعث من جديد, وأن تتحول إلى أدوات دبلوماسية وقانونية واعلامية ذات فاعلية كبيرة إذا ما تغيرت موازين القوى العالمية والدولية بحيث تعيد الاعتبار لقرارات المنظمة الدولية كمرجعية قانونية ودولية ذات مصداقية لمعالجة جوانب الصراع العربى الإسرائيلى ونتائجه فى واقع الشرق الأوسط والعالم العربى.

انطلاقا من ذلك فإن استراتيجية السلام العربية يمكنها أن تستند إلى بعض القرارات الدولية الأخرى للأمم المتحدة, وأن تخوض من أجل ذلك نضالا دبلوماسيا وقانونيا يفرض التزام إسرائيل بتطبيق هذه القرارات خاصة وأن ثمة بعض التطورات القانونية الدولية التى يمكن أن تعزز من مصداقية المطالبة العربية بتطبيق هذه القرارات, خاصة فى حالة الاستيطان واعتباره من قبل المحكمة الجنائية الدولية ولوائحها جريمة من جرائم الحرب.

على أن ذلك من شأنه أن يفرض على إسرائيل مزيدا من العقبات فى مخاطبة الرأى العام العالمى, وأن يعزز من المطالب العربية الجديدة التى يمكنها أن تنخرط فى "أجندة" عملية السلام مثل التعويض, أى تعويض الدول العربية عن احتلال إسرائيل لأراضيها منذ ١٩٦٧ واستغلالها للمياه الجوفية وغير الجوفية والطبيعة الجغرافية والاستراتيجية لهذه الأراضى وثرواتها المائية والبترولية, ومحاكمة مجرمى الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم حرب بحق الأسرى والمدنيين والعزل والأطفال والنساء والذين خططوا للأستيطان فى الأراضى العربية المحتلة ونقل الإسرائيليين والمهاجرين للسكن فيها.

كما يمكن لاستراتيجية السلام العزبية أن تدرج ضمن مهماتها "أعتذار" إسرائيل للشعب الفلسطينى والشعوب العربية, عن الجرائم التى ارتكبتها منذ نشأتها فى حق شعوب هذه المنطقة, اعتذارا رسميا مصحوبا بالندم العميق على غرار ما فعلت اليابان أخيرا ازاء شعوب الصين وكوريا ,على ما ارتكبته من جرائم أثناء الحرب العالمية الثانية وقبلها فى حق شعوب هذه المنطقة. وتكمن دلالة هذا الاعتذار فى اعتراف الإسرائيليين بجرائمهم ومواجهة أنفسهم

بحقيقة ما فعلوه بعيدا عن الأقنعة الايديولوجية والتبريرية, التي زينت لهم أفعالهم طوال هذه السنوات, وهو ما يمثل في اعتقادنا بداية نقلة كيفية في تفكير وسلوك الإسرائيليين ضرورية لبدء عملية سلام حقيقية.

بيد أن حجر الزاوية في الاستراتيجية العربية للسلام هو رفض المحاولات الإسرائيلية لمحو الذاكرة الوطنية والقومية وبعثها واعادة بنائها بطريقة تخدم قضية السلام ذاتها, وذلك عبر رصد وتوثيق وتسجيل وأرشفة وتنظيم الجرائم الإسرائيلية المنظمة التي نفذت عبر هذه السنين ,أي عمليات القتل والطرد والتشريد وهدم القرى وذبح أبنائها ومصادرة الأراضي وهدم المنازل واقامة المستوطنات واعتقال الفلسطينيين واللبنانيين وغيرهم في السجون الإسرائيلية, وذلك بهدف فضح الطبيعة الاخلاقية لنظام المستوطنين وإبراز بعده وتناقضه مع مبادىء القانون الدولي الانساني, والمعايير الدولية الانسانية المستقرة.

وهي معركة اخلاقية وانسانية كبرى في مقدورنا أن نكسبها على الصعيد العالمي, إذا صدقت النيات, وإذا ما توقفنا عن رؤية الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره صراعا فحسب بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإذا ما نظرنا لعملية السلام نظرة شاملة وكلية لا تقتصر فقط على الانسحاب مقابل الاعتراف والترتيبات الأمنية.

وذلك أن مثل هذه الاستراتيجية سيتوافر لها عنصران أساسيان كفيلان بانجاحها وهما أولا, أنها ذات طبيعة سلمية وقانونية ودبلوماسية وتبتعد عن التلويح والتهديد بالقوة والحرب, وثانيا, لأنها تستند إلى التطور المعاصر في البيئة الدولية وواجهته القانونية والحقوقية حول حقوق الانسان والديموقراطية وتستلهم خطابا حديثا وواقعيا وانسانيا يتوافق مع حقبة ما بعد الحرب الباردة والمبادىء التي نجمت عنها, ولاشك أننا في حالة نجاح هذه الاستراتيجية سنكون قد كسبنا معركة كبرى على الصعيد العالمي أما في حالة الفشل فلن نخسر سوى كشف طبيعة وحقيقة وحدود هذه المبادىء وسقوط الأوهام عنها.

الفصل الثانى

خيار التعايش والمأزق الإسرائيلى

١ ـ الدولة الديموقراطية والتعايش العربى اليهودى:

أثناء الانعطافات الكبرى فى تاريخ الأمم والشعوب, يبـدو تـأمل التـاريخ والماضى ضرورة لابد منها, ليس فحسب لأن التاريخ والماضى همـا أدوات لاستجواب الحاضر واستجلاء بعض ما يستعصى على الفـهم والأدراك مـن مشكلاته, بل أيضا لاستدعاء وبعث بعض المفاهيم وإعادة تركيبها وصياغتـها من جديد, وتحديد حقلها الدلالى وتجديد معناها, على نحو يتوافق مـع الواقـع الراهن, ويسمح بتوظيفها مجددا كأداة لفـهم المشـكلات المعـاصرة, وإدراك صيرورتها الممكنة.

وربما يسمح لنا ذلك الاستخدام الجديد لمفاهيم, تصورنا أنها قديمة بتعمـق أكبر فى فهم معضلات الحاضر, وفتح ثغرة فى جدار سـوء الفـهم والإدراك واللبس والغموض, الذى قد يتأتى من الولع بترديد مفاهيم حديثة, ليسـت لـها القدرة التحليلية والتفسيرية, ولا تمتلك بالضرورة ذلك القبس من الضوء, الـذى يمكن أن تفيض به تلك المفاهيم, التى ظننا واعتقدنا فى قصورها, عن الاحاطـة بتجليات الظواهر التى كشف عنها التغيرالعاصف الذى ألم بنا وبالعـالم مـن حولنا.

ويكتسب هذا الافتراض مصداقية أكبر حال تطبيقه فـى ميراث حركـة التحرر العربية والفلسطينية المفهومى على وجه خاص, وذلك رغم الاهـتزاز المدوى لمفهوم حركة التحرر العربية والفلسطينية, والشـكوك التـى تـراود الكثيرين من أعضاء النخبة العربية حول مصداقية أهدافها فى التحرر الوطنـى وتقرير المصير وبناء الدولة الأمة الحديثة واسـتقلال الإرادة فـى مواجهـة ضغوط الخارج, وذلك تحت وطأة تصدر مفهوم "النهاية" أثناء وعقب التغـيرات الكثيرة التى وقعت - ولاتزال - فى أواخر عقد الثمانينيات, "نهايـة التـاريخ" "نهاية الحروب" "نهاية الحرب الباردة" "نهاية الايديولوجيا" وأخيرا وليس آخـرا نهاية "الثنائية القطبية".

ويبرز من بين المفاهيم التى تتحدر من ميراث حركة التحرر الوطنى الفلسطينية ، مفهوم "الدولة العلمانية الديموقراطية" كأحد أهم المفاهيم التى أنتجها الميراث الفكرى كحركة التحرر العربية والفلسطينية, وأكثرها دلالة فى نضجها وعمقها الحضارى والإنسانى, وتلاؤما مع القيم الحديثة المتمثلة فى المواطنة والمساواة وحقوق الإنسان من حيث كونه إنسانا وتجاوز محددات اللون والعرق والديانة.

ولاشك أن بعث هذا المفهوم واجلاء أبعاده فى المرحلة الراهنة من تطور الصراع العربى الاسرائيلى, تمليه حاجات وضرورات ملحة لكل منها منطق خاص, فثمة بادئ ذى بدء أن إجلاء هذا المفهوم ومناقشته وتحليله وإظهار قدرته على التلاؤم والتوافق مع الظروف الممكنة الآن والمحتمل تطورها فى المستقبل, يمثل محاولة فكرية وسياسية مستقلة عن السياسات التى تقف وراء عملية التسوية والسلام, أى السياسات الرسمية الحكومية التى تبحث عن سلام متوهم ووهمى ومتعثر, ويقف لدى بعض تجليات الصراع, ويقصر عن الإحاطة بجذوره وتاريخه ويكتفى – حتى ذلك ليس ممكنا – ببعض نتائج الصراع, ويضرب صفحا عن مقدماته.

ومن ثم قد لا يكون بمقدور أحد, أن يأخذ على الكاتب أنه يبرر سياسة ما, أو يبحث لنفسه عن مكان فى إطار الاستعراض الكبير المستمر, حول الترويج لتسوية لن تكون عادلة أو متوازنة, بل على النقيض ستمنح الشرعية والأهلية لدولة قامت على أنقاض دمار شعب آخر, وطرده من دياره بدعاوى أسطورية ودينية, وسواء أصابت هذه المحاولة أم أخطأت فإنها لن تتعدى حدود الاجتهاد الفردى, الذى لا ترد عليه قيود, سوى ضمير صاحبه واقتناعه بصحة موقفه.

ومن ناحية أخرى فإن إحياء هذا المفهوم هو فى جانب ردا على أولئك الذين يريدون أن يضربوا صفحا عن ميراث هذه الحقبة, فى تاريخنا العربى, وتجاوزت انتقاداتهم حدود ما كانوا هم أنفسهم يصفونه يوما بأنه النقد البناء, حيث اتخذت انتقاداتهم طابع التشكيك تارة والسخرية تارة أخرى من إيجابيات وسلبيات هذه الحقبة, فاولئك يستخفون حينا بالرأى العام ويبجلونه حينا آخر, ولا ندرى فى هذا وذاك كيف أصبح الرأى العام مرجعية فى نمط تفكيرهم, ولهؤلاء أقول أننا لن نستطيع أن نبرأ من ميراث الماضى, إذ يحمل بين جوانبه قبسا من ضوء, وليس بمقدورنا أن ندير له ظهورنا كأنه انتهى الى غير رجعة.

وانصرف مدلول هذا المفهوم, أى الدولة العلمانية الديموقراطية "فى فلسطين التاريخية التى كانت خاضعة للانتداب البريطانى, الى قيام دولة ما بين النهر والبحر, واحدة علمانية, أى تترك الدين أيا كان يهوديا أو مسيحيا أو اسلاميا للضمير الفردى والجماعى, أى فى المجال الخاص والفضاء الخاص, الذى يحدد الكليات الأخلاقية والفلسفية ومعايير الصواب والخطأ من المنظور الدينى والسلوك القويم والسلوك الردئ.

وتؤسس الدولة نظاما للمشروعية الوضعية, التى تؤطر علاقة الدولة بمواطنيها وعلاقة المواطنين أحدهم بالآخر, ولا تحظى الدولة بهذه الصفة بأية قداسة مستمدة من الديانة اليهودية أو المسيحية أو الاسلامية, وتؤمن لجميع مواطنيها حقوقا متساوية فى مجال ممارسة شعائرهم الدينية, وطقوسهم الروحية.

أما صفة الديموقراطية فهى تعنى المساواة بين المواطنين فى المشاركة السياسية والحقوق المدنية والحريات العامة, بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية والفكرية, واحترام مبدأ الأغلبية والمسؤولية الفردية وتداول السلطة وفقا لنظام التصويت العام, وضمان حقوق متساوية للمواطنين فى مجال تملك الموارد العامة الطبيعية الأراضى والثروات والدخل القومى.

ويستند بعث مفهوم الدولة الديموقراطية العلمانية الواحدة فى فلسطين تحت الانتداب الى تشخيص لواقع الحال اليوم, فى صيرورة الصراع العربى الاسرائيلى والاشكاليات والمعضلات التى تعانى منها أطرافه, حيث أسفرت عملية التسوية والسلام مع اسرائيل عن مجرد تنفيذ جزئى لقرار مجلس الأمن ٢٤٢, فى حالة سيناء المصرية والأردن ومناطق ما يسمى الآن بالحكم الذاتى.

هذا التنفيذ الجزئى استغرق من الوقت ما يفوق ربع القرن اذ تجلت بداياته الأولى عقب حرب اكتوبر, وليس هذا فحسب, إذ مهدت هذه التسوية وبالذات مسار أوسلو تقنين السيطرة الاسرائيلية على الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة, وتدعيم السيادة الاسرائيلية على شعب آخر هو الشعب الفلسطينى, وحتى لو انتهى الأمر بتنفيذ بنود أوسلو نصا وروحا وأعلنت الدولة الفلسطينية, فإن ذلك لن يفلح فى تغيير الوضعية الدونية للشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع, أو تجميل السيطرة الاسرائيلية السافرة على دولة الفلسطينيين.

ذلك فضلا عن أن مثل هذه الدولة لا تمتلك مقومات النماء والاستقرار والترقى، لا من ناحية الاقليم أو الموارد الطبيعية أو الشعب، حيث أنها ستكون دولة فلسطينيى الضفة والقطاع أو أجزاء كبيرة من هذه الأراضى، ناهيك عن ممارسة السيادة، وثمة فى السلطة الفلسطينية من يقبل بذلك باعتبار عدم أهمية الأراضى أو مساحتها لاعلان دولة، ويستشهدون بنموذج دولة لوكسمبورج.

والحال أن إعلان دولة فلسطين واستكمال مسار أوسلو، لن ينهى بحال مشكلة العالم العربى مع اسرائيل، أو مشكلة اسرائيل مع ذاتها، بل بالعكس قد تشهد هذه المشكلات تفاقما كبيرا، بسبب حساسية تواجد دولتين على اقليم واحد، ونمط علاقات غير متكافئ على أى صعيد، وهو الأمر الذى سيعمق احساس الاسرائيليين بالتفوق والهيمنة والسيطرة على الفلسطينيين، ويبقى على هيكل العلاقات بين العرب الفلسطينيين والعرب الآخرين وبين اسرائيل على ماهى عليه.

وهو أمر سيحول دون مواجهة الإسرائيليين لذواتهم، واستجواب ماضيهم فى فلسطين، والبحث عن صيغة جديدة للتعايش فى المنطقة هى صيغة الدولة الديموقراطية العلمانية.

كما أن استقرار المنطقة وازدهارها اقتصاديا سيكون متعثرا، نتيجة التفوق النوعى الاسرائيلى وتملك اسرائيل للسلاح النووى، وتهديدها المستمر للأمن القومى للدول والشعوب المجاورة، وهو ما يحفز الإنفاق على التسلح لمواجهة هذه التهديدات.

والحال أن مثل هذه التسوية لن تسفر سوى عن اتفاقيات يسهل التحرر من التزاماتها - كما تفعل اسرائيل الآن - وكما يمكن للعرب أن يفعلوا بعد ذلك، نظرا لأن هذه التسوية يحدد مضمونها ومحتواها ميزان القوى السائد الآن والذى يمكنه أن يتغير فى المدى المنظور والمتوسط أو البعيد.

أما فيما يتعلق بالجانب الاسرائيلى فإن الصيغة الحالية للوجود اليهودى الاسرائيلى كنتاج للصهيونية ستستمر، وهو ما يعنى استمرار اسرائيل دولة اليهود، أى دولة دينية، وبقاء القوانين المرتبطة بذلك وبصفة خاصة قانون العودة وهو ما يعنى استمرار ارتباط اسرائيل بيهود الشتات، ومحصلة ذلك استمرار التناقض بين الصفة اليهودية والديموقراطية للدولة، فهى ليست دولة كل مواطنيها يهودا كانوا أم عربا.

ورتب ذلك وجود عدة أنماط من المواطنة, مواطنة يهودية وأخـــرى لغــير اليهود, وثالثة للغائبين والمشردين, ومن الجلى وفقا للبيانات والأرقام المتاحــة تفاوت حظوظ هذه المواطنات من الموارد الاجتماعية والطبيعية والاقتصاديــة والسياسية للدولة, خاصة فى مجال تملك الأراضى واستعمارها, وفــى حيـن تكفل الديموقراطية المساواة, تقنن الديموقراطيـــة الاســرائيلية التمـيـيز بيــن المواطنين, بل وتجعل من مواطنين آخرين يقيمون فى بلدان أخرى ويحملــون جنسياتها مواطنين محتملين فى اسرائيل لهم من الحقـــوق مـــا يفــوق بعــض المواطنين الاسرائيليين فى الوقت الحالى من غير اليهود.

ولا شك أن استمرار اسرائيل بالصيغة الحالية يعنى الاحتفاظ بثقافة العنــف والعداء للآخر, وإفراد مكانة خاصة للعسكر والمؤسسة العسكرية فــى تقريــر الشئون العامة, كما أن الصيغة الاستيطانية العسكرية لاسرائيل تقلـــص حــيز المشاركة الفعلية, وتضع تقرير الأهداف العامة بأيدى نخبة اسرائيلية يصعـــب مناقشة الغائية المبتغاة منها بدعوى الأمن والعداء العربى, وتتحـــدد الأهــداف سلفا عن طريق مؤسسات هرمية وقسرية, وهو ما يقلص مشاركة المواطنيــن وتحل الاجراءات ذات الشكل الديموقراطى محل الديموقراطية الحقيقية.

ومن نافلة القول أن العرب لن يقبلوا اسرائيل بصيغتها الحاليـــة حتـــى لـــو وصلت التسوية معها الى نهايتها المنشودة, أى الجلاء عن الجــولان وجنــوب لبنان وتنفيذ اتفاقيات أوسلو نصا وروحا, وسيقف السلام الناتج عن مثــل هـــذه التسوية عند المستوى الرسمى الحكومي, وستكون انمـــاط التفـــاعلات ثقافيـــة واقتصادية وسياسية عبر القنوات الرسمية, فى حين أن السلام بيـــن الشــعوب سيظل بعيد المنال, ويرتبط بانهاء الطبيعة العدوانيـــة الاســتعلائية لاســرائيل وارتباطها بالاستراتيجيات العالمية ويهود الشتات, والتوجه بدلا من ذلك الـــى شعوب المنطقة وقصر المواطنة على اليهود المقيمين حاليا فى اسرائيل.

ويعزز من طرح مفهوم الدولة الديموقراطية العلمانية حقيقـــة أن اســـرائيل ورغم انتصاراتها العسكرية, إلا أنها لم تســـتطع أن تفــرض علــى العــرب استسلاما دون قيد أو شرط, فلا يزال العرب ومنذ عام ١٩٦٧ يقاومون شروط السلام الاسرائيلية, ويدرك الاسرائيليون من خلال خبرتهم اســـتحالة هزيمـــة العرب هزيمة ساحقة, تجعلهم يقبلون مفهومها للسلام, ومن ناحية أخرى فـــإن العرب بدورهم لم يستطيعوا هزيمة اســـرائيل وحملـــها علـــى التخلـــى عـــن

الأراضى المحتلة بالقوة, وتقليص تفوقها النوعى, وهذه الوضعية ينبغى أن يتمثلها الطرفان ويستخلصون دروسها عبر الأعوام الخمسين الماضية.

على أن الدرس الذى ينبغى لاسرائيل ان تستوعبه, هو أن السلام لن يكون سلاما فقط للاسرائيليين, ووبالا على الآخرين, بل يجب أن تدرك أنه لاسلام لها, دون سلام الفلسطينيين والعرب ومادون ذلك وهم واستعلاء وغرور وانفصال عن الواقع.

على أن مفهوم الدولة العلمانية الديموقراطية إذا كان يمثل خلاصا مستقبليا لليهود الاسرائيليين المقيمين فى اسرائيل, وربما نهاية لما اصطلح عليه تاريخيا "بالمشكلة اليهودية" على الصعيد العالمى, فإنه كذلك وبنفس القدر يمثل خلاصا للفلسطينيين فى الداخل والشتات وفلسطينى عام ١٩٤٨, واستعادة لوحدتهم ووحدة نضالهم على الصعيد العربى والعالمى, حيث أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تهدف يوما الى تقسيم فلسطين تحت الانتداب, واستهدف مجرى النضال الوطنى الفلسطينى وحدة فلسطين التاريخية, أما الدولة الفلسطينية فى الضفة والقطاع كهدف للنضال الفلسطينى فقد كانت محصلة ظروف وملابسات سياسية, نتجت عن تطور عملية التسوية السياسية وآثارها المباشرة.

يبقى بعد ذلك ملاحظتان هامتان أولاهما: أن خصوم هذا الطرح والتحليل - وهم كثر - سينعتونه باليوتوبيا وعدم تلاؤمه مع علاقات وموازين القوى فى الوقت الراهن, ونكتفى هنا بالرد التالى أن هؤلاء يعتنقون نظرية "افتقاد البدائل" ويدعمون بكل قوة مقولة أنه لا بديل عن التسوية بشروطها وملابساتها الراهنة, ذلك أنهم وباختصار لا يستطيعون سوى قبول موازين القوى القائمة ونتائجها, وليسوا قادرين على استشفاف الملابسات المرتبطة عضويا بتكوين اسرائيل وامتداداتها, والتى تنبئ بصعوبة استمرارها على النحو الحالى, وتموج باحتمالات التغيير.

ومن ناحية أخرى فإن تجاوز اللحظة الراهنة فى ميزان القوى هى بالفعل مهمة المثقفين المستقلين وليست مهمة السياسيين, واختيار ميزان القوى كمعيار لرسم معالم المستقبل, لا يحمل جديدا لا على صعيد الرؤية ولا على الصعيد المستقبلى, وذلك فضلا عن أنه ينفى حدود التمايز بين مهمة المثقف ومهمة السياسى.

ولعل من ينعتون هذا التحليل بالطوباوية لايدركون على نحو سليم الحدود بين اليوتوبيا وبين الايديولوجيا, فالأولى أى اليوتوبيا تستهدف تجاوز الواقع فهى اذن راديكالية ثورية بمعنى ما, بينما الثانية أى الايديولوجيا تستهدف تكريس الواقع والحفاظ عليه وتبريره, وإذا كانت محاولتنا هذه تقع فى حدود اليوتوبيا فلا بأس فهى تطمح لتجاوز الأمر الواقع, ولكنها فى ذات الوقت ليست منفصلة عنه بل تبرز ملامحها من خلال ما يموج به الواقع من وقائع وحادثات وأفكار, بحاجة لمن يدقق فيها ويفصح عن المسار المحتمل الذى يمكن أن تتخذه يوما رغم سيادة التيارات المعاكسة.

أما الملاحظة الثانية فتتمثل فى أن تحقيق مهمة الدولة الديموقراطية العلمانية فى فلسطين التاريخية تحت الانتداب لليهود والفلسطينيين, هى عملية تاريخية ممتدة, ولا تخضع لحتمية من نوع ما, أو صيرورة ميكانيكية, فوق إرادة البشر ووعيهم, على النقيض من ذلك فهى عملية تاريخية ينبغى الوعى بإمكاناتها ومعطياتها واحتمالات تطورها, بل والنضال من أجل دفعها الى حيز الوجود.

وربما يكون تغير ميزان القوى بين العرب واسرائيل هو مفتاح هذا التحول, ذلك أن تكافؤ القوى سيدعم استحالة إنجاز انتصارات عسكرية ساحقة على الطرف الآخر, وقد يدفع ذلك نحو التعايش الضرورى والممكن, ولاشك أن النضال من أجل هذه الدولة يمكنه أن يلجأ لوسائل وأدوات قانونية وحقوقية وسياسية ودعائية وإعلامية متنوعة على الصعيد العربى والاسرائيلى والعالمى, تستهدف فضح الطبيعة العنصرية والتمييزية للبنى القانونية والاجتماعية والسياسية فى اسرائيل الحالية, وابراز الطبيعة اللاأخلاقية للممارسات الاسرائيلية على الصعيد العالمى.

وأخيرا نحن نعتقد أنه ليس بمقدور وصفة نظرية معالجة هذا الصراع العربى الاسرائيلى الممتد تاريخيا وزمانيا, وإلا لاستطاع عدد كبير منا نحن المثقفين المهمومين بمصير هذا الصراع تقديم عشرات التنظيرات وربما النظريات, لأنهاء هذا الصراع المركب, ولكننا نعتقد أن أية ممارسات وأى نضال ينطلق بالضرورة من تصور ما نظرى وفكرى لأهدافه وغاياته, حتى لو كان ذلك التصور بسيطا ومبسطا, ويتكفل مجرى النضال بتوضيح وتعميق أبعاد الأفكار التى تقف وراءه, وصوغ البرامج السياسية الملائمة للزمان والمكان ومعطياتها التى تكفل لها التقدم.

ذلك فى تقديرنا هو الطريق للخلاص النفسى والروحى وتصفية ميراث الكراهية والعقد والأحقاد والتوافق مع معايير العصر وقيمه وحداثته, وتجاوز مسلسل العدوان والاستعلاء والعنصرية الذى مارسته اسرائيل طوال تاريخها.

بيد أن مفهوم الدولة الديموقراطية العلمانية يستند الى فرضية أساسية تتمثل فى "صفقة تاريخية شاملة" لحل هذا الصراع, بموجبها يتسامح العرب والفلسطينيون مع ماضى اسرائيل فى المنطقة فى حين تتسامح اسرائيل مع المستقبل, واذا ما سارت الأمور على غير هذا النحو فعلى اسرائيل أن تدرك كما يقول مانديلا أن الشعوب يمكنها أن تتسامح ولكنها لا تنسى.

٢ ـ المأزق الإسرائيلى الصهيونى والمسئولية الحضارية للعرب:

الإسرائيليون بحاجة ماسة لمن ينقذهم من أنفسهم, وربما من قادتهم ونخبتهم الحاكمة بأجنحتها وتنوعاتها المختلفة, هذه الفرضية تتوفر عليها العديد, بل الكثير من الشواهد والأدلة إن فى عالم الواقع المادى الملموس, وإن فى واقع الفكر والقيم والمبادئ, وانقضاء مائة عام أو ما يفوق ذلك ببضع سنوات - على نشأة الصهيونية, وما يفوق الخمسين عاما على نشأة وإعلان اسرائيل, فى فلسطين تحت الانتداب ما يؤكد ذلك.

ففى تضاعيف هاتين الحقبتين من تاريخ الصهيونية واسرائيل, تكمن كافة التناقضات والتعارضات التى تحول دون إدراك الواقع على نحو سليم, وتنتشر جينات العداء والكراهية والاستعلاء والعنصرية, وتنبت بذور الحرب والاضطراب والتوتر والصراع الذى شهدته المنطقة - ولا تزال - تشهده منذ نشأة الدولة اليهودية أو دولة اليهود, وفقا لتعبير مؤسس الصهيونية والأب الروحى لاسرائيل تيودور هرتزل.

بيد أن الافتراض السابق يستبعد - فى المدى المنظور والمتوسط على الأقل - أن يقوم الاسرائيليون قيادة وجمهورا بهذه المهمة, ذلك أن ثمة نوعا من التوحد فى نمط التفكير والرؤية يجمع بينهما, ويتأسس على الاعتقاد بصحة الايديولوجية الصهيونية, وأن ثمة نوعا من الجدل الذى يحكم علاقة النخبة الحاكمة بالجمهور الاسرائيلى, فالاولى أى النخبة بحاجة لمخاطبة عواطف الجمهور الدينية التوراتية المتجذرة فى الثقافة للاحتفاظ بحالة التعبئة المستمرة وتحجيم آثار الانقسامات والوصول والاستمرار فى الحكم.

فى حين أن الجمهور بدوره بحاجة لنخبة تأخذ فى الاعتبار هذه العواطف وهذه الحاجات الرمزية الدينية, وتستطيع التواصل مع الحالة العقلية والنفسية والثقافية ولا تنقطع عنها, قليلون - هم الاسرائيليون - الذين تمكنوا - أو بمقدورهم - الإفلات من الحالة العقلية والسياسية والثقافية المؤسسة على الايديولوجيا الصهيونية وممارساتها طوال هذه السنين, وذلك لسبب بسيط وهو أن الإفلات من أسر هذه الحالة, يعنى الخروج عن المألوف من الممارسات وأنماط التفكير السائدة.

كما يعنى أيضا كذلك الخروج على الاجماع المتجذر فى الحالة الاسرائيلية اليهودية الصهيونية والوقوف خارجها, وهو أمر بحاجة لشجاعة عقلية وروحية وطاقة كبرى للتمرد على الذات والمؤسسة فى آن واحد, حيث تفرض هذه الحالة حدودا للتفكير والعمل لمن ينطوون تحت لوائها, وتحدد معايير للرفض والقبول والممكن والمستحيل, وهذه الحدود والمعايير ذات قوة ضاغطة تخلق نوعا من الانصياع والخضوع الجماعى, باعتبار ذلك طريق السلامة الفردية وربما الخلاص الفردى والجماعى.

وذلك فضلا عن انخفاض تكلفة هذا الطريق النفسية والمادية والضمان النسبى المرئى والظاهر لنتائجه, بعكس طريق الخروج من هذه الحالة المكلفة نفسيا, والذى يحمل مخاطر الخروج عن الجماعة والقفز الى المجهول.

لهذا السبب وغيره من الأسباب نفترض أن مهمة انقاذ الاسرائيليين من أنفسهم, تلك المهمة الشاقة العسيرة والتاريخية, ربما تكون من قدر العرب والشعوب العربية; وينطوى هذا القول على مفارقة تبدو غريبة وتدعو للأسى تقفز الى الذهن فورا, الأ وهى اذا كان العرب لا يستطيعون انقاذ أنفسهم من التهميش المتزايد لهم فى النظام الدولى ولا يستطيع العرب تحرير أراضيهم المحتلة حتى الآن ، فكيف لهم ان ينقذوا الاسرائيليين من شر أنفسهم؟ ذلك هو السؤال الكبير والذى سنحاول الاقتراب من إجابته:

يوحى ظاهر السؤال بأننا سننتدب أنفسنا للتفكير نيابة عن الاسرائيليين واسرائيل, وهو أمر مستبعد ، ذلك أننا سنفكر لأنفسنا فى الواقع أولا, ولما كان واقعنا يشمل وجود اسرائيل كدولة أو اليهود كطائفة دينية فمن الطبيعى أن يشمل تفكيرنا ذلك أيضا, كما أنه من ناحية أخرى يمثل التفكير فى المشكلة الاسرائيلية تفكيرا في مشكلاتنا نحن العرب, ذلك أن العلاقة بين الذات والآخر مؤسسة علي نوع من الجدل يجعل من رؤية الآخر رؤية لذواتنا, بل يجعل من

معرفة الآخر ، والذى هو اسرائيل فى الحالة العربية الاسرائيلية معرفة بنا فى الوقت ذاته, ومن الضرورى والمنطقى والحال كذلك أن يقودنا التفكير فى المستقبل العربى الى التفكير فى المشكلة الاسرائيلية والعكس صحيح, ولا شك أن القدرة على تشخيص المشكلات القائمة فى اسرائيل يمكن ان يوازيها قدرة مماثلة على تشخيص مشكلاتنا.

لقد شاءت الأقدار ومراوغات التاريخ الأوروبى الاستعمارى،أن يقذف بالمشكلة اليهودية الى العالم العربى, وأن يجد حلا لها خارج أوروبا, وعلى حساب الشعب الفلسطينى والشعوب العربية, ذلك أن "المشكلة اليهودية" هى نتاج أوروبى بحت, ارتبطت بتاريخ العداء بين المسيحية وبين اليهودية وبين الاقطاع الأوروبى والبنية الاقتصادية الربوية لمجتمع "الجيتو" اليهودى, ولم يعرف تاريخ العالم العربى "مشكلة يهودية" فى أى حقبة قديمة أو وسيطة أو معاصرة وحديثة, إلا منذ نشأة اسرائيل, ولن نستطيع - إذا ما أردنا ذلك - أن نعود بالتاريخ القهقرى الى الوراء, كما أن ذلك لا يعنى بحال قبول الأمر الواقع الذى فرضته القوى الاستعمارية والغربية والمتمثل فى وجود اسرائيل يهودية دينية عنصرية عدوانية مهيمنة , وبين هذا وذاك تقع المسافة التى يمكننا التفكير فيها.

بيد أنه لن يكون بمقدورنا مساعدة أنفسنا وانقاذ الاسرائيليين من شر أنفسهم, إلا اذا ارتكزت رؤيتنا لوجود اسرائيل على عدد من المبادئ المعرفية المتعلقة بطبيعة اسرائيل ، نخص منها بالذكر هذه المبادئ:

- أن تاريخنا العربى ارتبط خلال هذا النصف قرن المنصرم, وسيرتبط فى المستقبل بطبيعة ووجود اسرائيل, فرؤانا الايديولوجية والسياسية وانتصاراتنا وهزائمنا خلال نصف القرن الماضى تحددت سلبا وايجابا بمواجهة اسرائيل, وشغلت هذه الأخيرة حيزا كبيرا بل وأساسيا فى توجهاتنا وممارساتنا فى صعودنا وهبوطنا, تماما كما ارتبط تاريخنا الحديث بتاريخ الغرب الحديث عبر الاستعمار والاحتلال والتحديث المفروض من الخارج, وذلك الذى تبنيناه باختيارنا, وارتبطت معالم تاريخنا الحديث بالغرب عبر ثنائية المواجهة/ المحاكاة والصراع والتوافق.

ولن نستطيع - إذا أردنا - تصور المستقبل جزئيا أو كليا عبر تجاهل الوجود الاسرائيلى وطبيعته, إذ ينبغى لأى رؤية تتعلق بالمستقبل ان ترسم سيناريوهات متعددة تتميز بالواقعية والقابلية للتحقيق, ووقوعها فى حيز

الممكن والامكان, وبقدرتها على كشف الاحتمالات-المضمنة فى الواقع للتطور المستقبلى وتقييم عناصر الواقع الراهن وقدرته الفعلية, وكذلك تحويل القوة الممكنة الى قوة فعلية.

- أن خلاصة خبرة تاريخنا وتاريخ اسرائيل خلال نصف هذا القرن الأخير تكشف بجلاء, أن مبد السلام الحقيقى والشامل هو مبدأ بعيد عن الفكر والممارسة الصهيونية والاسرائيلية, ذلك أن هذا المبدأ يتناقض نظريا وعمليا مع المبادئ التى تؤطر الممارسة الاسرائيلية وهى الايديولوجية الصهيونية, والرصيد الحافل والنتائج التى تفوق الحصر لحصاد الممارسة العدوانية والصهيونية فى فلسطين ومحيطها العربى خير شاهد على ذلك.

ولا يزال هذا المسلسل مستمرا ويعاد انتاجه بأشكال وأساليب أخرى, ذلك باختصار لأن نواته لا تزال بعد حية وموجهة لكافة السياسات الاسرائيلية, كما يكشف هذا التاريخ أن اللحظات الوحيدة التى شعرت فيها اسرائيل بالحاجة الى السلام خاصة مع مصر هى تلك اللحظات التى شعرت فيها بقوة الطرف الآخر وقدرته على إلحاق الأذى بمؤسستها العسكرية والأمنية عبر حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والمواجهة مع حزب الله والمقاومة اللبنانية فى الجنوب اللبنانى وعدوان اسرائيل على لبنان فى عام ١٩٨٢.

وهذه اللحظات يمكن أن تمثل الاستثناء الذى يؤكد القاعدة, أما الحديث الاسرائيلى عن السلام الحالى فيعكس فحسب السلام الذى تريده اسرائيل والمغلف بالشروط الاسرائيلية الظاهرة والمضمرة, والفرق شاسع بين "خطاب السلام" المضلل وبين الواقع العملى, بين القناع الدعائى الإعلامى والإيديولوجى وبين السلام الحقيقى دون أقنعة.

- أن اسرائيل يشغلها أكثر طموحها الامبرطورى والإقليمى بأكثر مما هى مشغولة بمشكلة الشعب الفلسطينى, فهى تعلم حدود القوة العربية والفلسطينية فى الوقت الراهن, وتعى جوهر عملية أوسلو وطبيعتها والتي تتلخص من وجهة النظر الاسرائيلية فى استبدال مفهوم السيطرة على الفلسطينيين من الداخل, بمفهوم السيطرة عليهم من الخارج, عبر اعادة الانتشار واعادة تمركز القوات الاسرائيلية فى مداخل ومشارف المدن وحول المستعمرات الاسرائيلية وتحصينات الجيش الاسرائيلى.

ولاشك أن عملية استبدال المفاهيم هذه تبدو أقل تكلفة لاسرائيل من الناحية الأمنية والعسكرية والبشرية والمادية, حيث تتجنب مخاطر المواجهة مع

الشعب الفلسطيني وضرورات اخضاعه وتكتفي بمراقبة الوضع عن بعد وفرض الشروط عندما تكتشف الثغرات فى فاعلية السيطرة من الخارج.

فى هذا الإطار تمتلك اسرائيل مفهوما للشرق الأوسط يمتد من المغرب وموريتانيا حتى باكستان وافغانستان, وهى ضالعة فى العديد من العمليات الأمنية والاستخباراتية وغيرها التى تدخل وتندرج فى إطار هذا المفهوم وإطار الطموح الاسرائيلى للهيمنة على الشرق الأوسط, وتشكيل قوة عظمى اقليمية عبر تملكها فضلا عن المفهوم قوتها الرادعة النووية والصاروخية فى المنطقة.

– أن اسرائيل تطبق التمييز العنصرى على أساس دينى وليس عرقيا وأن مضمون اتفاقيات اوسلو فى التطبيق هو الفصل والعزل العرقى أى عزل العرب عن اليهود مستوطنين وغير مستوطنين, ودلائل ذلك تفوق الحصر فالدولة الاسرائيلية تمتلك معظم أراضى فلسطين وتقوم بتأجيرها لليهود لمدة ٤٩ عاما تجدد ل– ٤٩ عاما آخر, ومن حق هؤلاء اليهود أن يستوطنوا هذه الأراضى, وأن يقوموا بزراعتها أو ما يروق لهم بتشجيع من الدولة, وتحظر اسرائيل على غير اليهود حق الانتفاع بهذه الأراضى حتي لو كانوا من تلك الفئات غير اليهودية التى تقوم بأدوار أمنية وعسكرية كالدروز.

وفى حالات قليلة تقوم اسرائيل بتأجير بعض الأراضى لغير اليهود لمدة ١١ شهرا, بغرض الرعى ويمنع المستأجر فى هذه الحالة من إقامة منزل فى تلك الأراضى, إن دولة تقوم بحظر التجول فى مدينة الخليل على الفلسطينيين ليوم كامل حتى يقوم بعض الزوار من اليهود أو من المستوطنين بنزهة فى المدينة, هى دولة لا تطبق فقط التمييز العنصرى ولكنها تغيب بالكامل وجود الآخرين من الوعى حيث لا تستطيع أن تغيبهم من الواقع.

– أن إنقاذ الاسرائيليين من شر أنفسهم لن يتأتى عبر الجلوس مع بعض الاسرائيليين, أو غالبيتهم فرادى أو جماعات لتبادل المشورة أو النصح, ذلك أن غلبة العقل الاسطورى والتوراتى فى المناخ الاسرائيلى واليهودى العام خلق حالة من "اللاعقل" تجعل من الحوار عبثا ومن الكلمات قناعا, يخفى المضمر والحقيقى ويغيب الواقع الملموس, ويدخل المتكلم والمخاطب على حد سواء فى دهاليز ودروب التاريخ القديم والتأويلات اليهودية الأسطورية, ولاشك أن حالة "اللاعقل" فى التاريخ ليست جديدة أو استثنائية, حيث يعرفها

اليهود جيدا قبل أية جماعة بشرية أخرى, ألم تكن النازية الألمانية واسطورة تفوق الجنس الآرى على مادونه من الأجناس والشعوب حالة غياب للعقل؟

ألم يكن قتل ٥٠ مليونا من البشر عدا الجرحى والمصابين والمعوقين في الحرب العالمية الثانية غيابا للعقل؟ ألم يكن محو هيروشيما وناجازاكى وقتل ٣٢٠ ألف يابانى بالقنبلة الذرية غيابا للعقل؟

الحالة الاسرائيلية أقرب الى الحالة النازية من حيث العنصرية المؤسسة على الدين ومن حيث الممارسات العقلية خلال الاحتلال والحرب وقتل الأسرى العزل وغير ذلك من الممارسات, وفى حين أن الحالة النازية تطلبت أن يتكاتف العالم كله لمواجهتها بالقوة فإنه ازاء الحالة الاسرائيلية نكتشف العكس ان تعاون وتواطؤ القوى المؤثرة عالميا معها مستمرا ولا يزال, حيث ذهبت معظم ممارساتها دون عقاب حقيقى بل والكثير منها تم تبريره عالميا على صعيد الرأى العام.

القوة هى التى أوقفت البربرية النازية, والقوة فى الحالة الاسرائيلية هى الفيصل, أى القوة العربية المحتملة والممكنة التى تستهدف استعادة توازن القوى المفقود واعادة بناء الردع المتبادل ، أى اذا كانت اسرائيل تعتمد القوة لفرض وجودها كما هو عليه, فإن القوة وحدها هى التى تستطيع أن تردع اسرائيل وأن تحجم طموحها العدوانى والإقليمى وأن تعيد تكييف وجودها وفق شروط المحيط العربى الإسلامى ورؤيته الحضارية لحل مشكلة لم يكن له فيها دور منذ البداية.

واذا كانت الحرب الباردة قد انتهت على الصعيد الدولى بنهاية وتفكك الاتحاد السوفيتى فإن العديد من خصائصها وديناميانها لا تزال بعد باقية وعاملة فى هيكل وسياسات الشرق الأوسط رغما عنه وبفضل وجود اسرائيل, الذى يجعل من السباق على التسلح وتملك اسلحة الدمار الشامل شرطا لا غنى عنه لبناء التوازن فى المنطقة وتفويت الفرصة على اسرائيل لاحتكار هذه الأجيال من الأسلحة.

هكذا يمكن للعرب مساعدة الاسرائيليين, أى عبر استعادة توازن القوى وتملك العرب لقوة ردع فى مواجهة قوة الردع الاسرائيلية النووية وغير النووية, عندها فقط يمكن ايقاظ الاسرائيليين من غفلتهم ومن حالة اللا عقل التى يعانون منها, أى عندما يدركون أن تهديد الآخرين يتضمن تهديدا مماثلا

لهم وأن تدمير وقتل الآخرين سيعنى تدميرا وقتلا مماثلا لليهود الاسرائيليين أنفسهم.

عند ذلك سيدرك الاسرائيليون أن سلاحهم لن يكون عبر تهديد الآخرين واخضاعهم وابتزازهم بل ان سلامهم لابد وأن يعنى سلاما للآخرين أيضا وبنفس الشروط والمحتوى, عندها سيفيق الاسرائيليون على حقيقة أن سلامهم وخلاصهم رهن بتحقيق سلام الآخرين وخلاصه.

إن قداسة النفس اليهودية والحرص عليها من توازن القوى سيدفع اسرائيل لقبول سلام لها ولجيرانها فى آن واحد وكما أسلفنا فإن اللحظات التى قبلت فيها اسرائيل بصلح وسلام هى اللحظات التى شعرت فيها بتهديد بالقوة وأن الأنفس اليهودية ليست بمنأى عن المصير نفسه الذى يلقاه العرب فى ساحة القتال.

- أن عملية انقاذ اليهود الاسرائيليين من شر أنفسهم رغم بساطتها الظاهرية فإنها تنطوى على تعقيد كبير, فهى عملية تاريخية تستشرف تخليص اليهود واسرائيل من الصهيونية فكريا ومؤسسيا وفك الارتباط بين اسرائيل ويهود المهجر واعتراف اسرائيل العلنى بما ارتكبته فى حق الشعب الفلسطينى والشعوب العربية واعترافها بالندم العميق وتفكيك الترسانة النووية الاسرائيلية وإعلان الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووى وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين الى مدنهم وقراهم, وهذه العملية التاريخية سترتبط مفاصلها ومعالمها وتقدمها بتطور مشروع القوة العربية, مشروع الردع العربى لاسرائيل.

ورغم أن جوهر مشروع القوة العربية يتمحور حول تغيير معادلة الكم / الكيف ازاء الصراع العربى الاسرائيلى, أى تفعيل الكم العربى فى المستقبل, وتحويل العطاء الممكن لعطاء فعلى, والقوة المحتملة الى قوة حقيقية, فإن هذه المعادلة رغم بساطتها الظاهرية, يبدو تغييرها عملية معقدة وتاريخية, وذات طابع مؤسسى وتنظيمى ومجتمعى يشق مجراه فى بنية المجتمعات العربية فى كافة المجالات الحيوية, وبخاصة عمليات المقرطة والاستثمار فى بناء البشر والمؤسسات العلمية والتقنية وإعطاء أولوية قصوى للمعرفة باعتبارها قوة.

ومن الطبيعى أن شروط الانطلاق نحو هذه الأهداف لن تتأتى إلا عبر بناء هيكل اجتماعى وسياسى, يستحث واقعنا ليكشف عن طاقاته الممكنة والمحتملة, ويبلور استجابة مركبة بمستوى التحدى الذى يمثله وجود اسرائيل بطبيعتها

ومبادئها وارتباطاتها الراهنة, ذلك التحدى الذى لن تفلح الاتفاقات القانونية الجزئية تحت مسمى "التسوية" أو "السلام" فى تقليص آثاره وتحجيم مضاعفاته.

٣ ـ تناقضات العقل الصهيونى:

يعانى العقل الصهيونى والإسرائيلى من تناقضات شتى, تحول دون تجلوزه لعديد من التحديات والإشكاليات, التى يواجهها الوجود الإسرائيلى ذاته فى المرحلة الراهنة ولاشك أن مصدر هذه التناقضات يكمن فى العلل الأولى, التى تشكل منطلقات هذا العقل, ومقدماته التى يبنى عليها آليته فى صياغة الأحكام والمقاييس والتصوْرات والرؤى التى ينتجها.

وبطبيعة الحال فإن أى عقل لا يخلو بالضرورة من تناقضات, ولا يتوقف عن محاولة معالجتها أوْ التعايش معها وإدارتها, ولكن تتسم التناقضات التى تميز العقل الصهيونى بأنها تتأسس على بنيته ذاتها, وتتدعم بالضرورة من ممارساته فى الواقع العيانى الملموس.

وهكذا قد يستعصى معالجتها إلا عبر محاولات وإرادة دؤوبه لنقد هذه المرتكزات وتشكيل آلية جديدة لنقد واسع النطاق لبنية هذا العقل وآلياته وجوانبه اللاشعورية وغير الواعية ويمكننا أن نسوق بعض خصائص العقل الصهيونى والإسرائيلى على سبيل المثال لا الحصر:

الأسطورية والعقلانية:

من المعروف أن العقل السياسى الصهيونى ذو أصول علمانية وعقلانية واضحة, لأنه تأثر بالحركات التحديثية الأوروبية والتيارات العقلانية والقومية فى الثقافة الأوروبية الحديثة, ورغم أن الصهيونية تأثرت أكثر بالكولونيالية الأوروبية وحركات الاستيطان الأوروبية; إلا أن ذلك لا ينفى تأثر العقل الصهيونى بمنجزات العقلانية الأوروبية وثقافة التحديث والحداثة الأوروبية.

كما أن رواد الصهيونية أنفسهم كانوا قد قطعوا الصلة بجذورهم اليهودية واندمجوا فى المجتمعات التى يعيشون بين ظهرانيها, وحصلوا على مواطنة هذه البلدان, أى أنهم قد غادروا ثقافة "الجيتو" التقليدية اليهودية, والعقلانية الصهيونية ذرائعية بمعنى أنها تستخدم حصاد وأدوات التفكير العقلانى لإنجاز هدف محدد بصرف النظر عن نتائجه وموقعه فى الصيرورة الإنسانية العامة.

ومع ذلك فإن هذه العقلانية الذرائعية لم تجد حرجا فى اللجوء إلى التفكير الأسطورى اليهودى؛ لتحقيق هدف الصهيونية فى إقامة دولة لليهود فى فلسطين, وقرأت اليهودية قراءة خاصة تتلاءم وهذا الهدف, أى قراءة انتقائية بموجبها أبرزت الصهيونية وأدمجت فى بنيتها بعض الأساطير اليهودية الدينية كأسطورة الحق التاريخي فى فلسطين, المستند إلى تأسيس مملكة داوود وسليمان فى أرض كنعان منذ عدة آلاف من السنين وكذلك أسطورة الوعد الذى قطعه "الرب لبنى إسرائيل" للعودة إلى الأرض الموعودة.

وهكذا أصبحت هذه الأساطير ذات الطبيعة الدينية والتوراتية الخالصة مرجعية أساسية ضمن مرجعيات العقل الصهيونى, وهذا التناقض بين الطبيعة الوضعية والعقلانية لنشأة الصهيونية وبين الطبيعة.الميتافيزيقية والتوراتية للأساطير اليهودية لا يزال قائما حتى الآن ويتجلى عمليا فى الصراع بين الدينيين والعلمانيين, وبين الرغبة فى إنجاز سلام مع المحيط العربى وعدم التخلى عن الأراضى المحتلة, بدعاوى دينية وأسطورية.

بل تجلى هذا التناقض واضحا منذ نشأة الدولة حيث أن عدم وجود دستور مكتوب لدولة إسرائيل كان تجنبا لمعالجة هذا التناقض, وخوفا من استفحال التناقض بين الاتجاه الدينى وبالذات الصهيونى وبين الاتجاه العلمانى, وكان بن جوريون نموذجا واضحا ومجسدا لحقيقة هذا التناقض إذ كان يعلن تارة أنه لا يؤمن بإله التوراة وكان يعلن تارة أخرى "أن التوراة مرشدنا" وفقا للظروف والملابسات.

بيد أن العقل السياسى عامة ليس بالضرورة وفى جميع الحالات عقلا محضا؛ حيث تكمن فيه جوانب لا شعورية وغير واعية ويشتمل على قوى نفسية ووجدانية غير مرئية وتستعصى على النظر العقلانى, ومن ثم فالعقل السياسى فى أمم عديدة يشتمل على مكون أسطورى بالمعنى الإيجابى للأسطورة أى تطلع الأمم والشعوب إلى نموذج سياسى وأخلاقى كونى أو حلم يعكس القيم الكبرى السامية مثل اعتبار فرنسا موطن ومهد حقوق الإنسان والمواطن والولايات المتحدة الأمريكية مهد الحرية.

وهذه الأساطير فضلا عن طبيعتها الوضعية الإنسانية فإنها ذات بعد كونى واضح ومارست تأثيرها العابر للحدود فى تشكيل الثقافة السياسية والنظم السياسية الحديثة, وذلك بعكس الأساطير الصهيونية الدينية والتى أقتصر

تأثيرها على اليهود دون غيرهم ولا تمثل نموذجا إنسانيا وكونيا قابلا للتكرار والاحتذاء به.

الذات والآخر:

تقيم الصهيونية تناقضا مطلقا بين الذات اليهودية والآخر, الذى هو بالضرورة غير اليهودى "الجويم" أو الأغيار وتعتقد أن هذا الآخر هو سبب المعاناة اليهودية عبر التاريخ فهو معاد للسامية بالضرورة وحيث يوجد اليهود بين "الأغيار" فإن ذلك يعنى استمرار المعاناة لأن معاداة السامية هى قدر اليهود وصفة جوهرية ملازمة للآخر.

ولا تعترف الصهيونية للآخر بأية مزايا أخلاقية أو إنسانية إلا إذا تبنى واعتنق اليهودية أو اعتبر يهوديا وفق حبل النسب الأموى, دون ذلك فإن الآخر كان وسيظل شريرا متآمراً على اليهود معاديا لهم ولا يستطيع أن يبرأ من هذه الصفات كما أن اليهودى الذى يعيش معه لن يبرأ هو الآخر من المعاناة والاضطهاد إلا بالعيش فى دولة يهودية خالصة.

وهذا الفهم للذات والآخر على حد سواء فهم مغلق ويتسم بما نوية مفقرة, فالذات اليهودية وفقا لهذا الإدراك هى ذات تختص بطبيعة جوهرية ميتافيزيقية ثابتة متعالية على التاريخ, لا تتأثر بغيرها كما أنها لا تؤثر فى غيرها, هى ذات معزولة متشرنقة محصنة من تأثيرات الأغيار.

وفى مقابل ذلك فإن الآخر أيضا كائن شرير يكره اليهود وذو نظرة ثابتة لهم تتمحور حول الكراهية والبغض لليهود, الآخر أيضا هو "ذات" تتميز بالعدوانية والانغلاق, وهكذا فإن الذات والآخر فى النظرة الصهيونية يمثلان ثنائية غير جدلية, يمثلان حدى معادلة واحدة ولكن لا يمكن علاجها وحلها إلا إذا تحرر اليهود من الحياة مع غيرهم فى فضاء يهودى خالص.

وهذا الفهم ينافى حقائق الواقع والتاريخ ويمثل قراءة انتقائية لهما تتوافق مع الأحكام المتحيزة والمسبقة التى تأسس عليها العقل الصهيونى, ذلك أن التفاعل والتداخل فى التاريخ بين الأعراق والثقافات والحضارات, واقع لا يمكن إنكاره أو التقليل من قيمته وتأثيره, ودون ذلك فإن النتائج هى الوقوع في العنصرية والنقاء العرقى والشوفينية وهى مكونات الصهيونية رغم الغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى هذا الشأن.

التمحور حول الماضي وغياب المستقبل:

يتمحور العقل الصهيوني حول الماضي, أي ماضي اليهود إن في أرض فلسطين قبل الميلاد أو في البلدان التي عاشوا فيها بعد انتهاء مملكتهم وفي هذا وذاك فإن العقل الصهيوني يتخذ من الماضي مصدرا للمشروعية التاريخية, فالحق التاريخي في ملكية فلسطين والوعد الإلهي في العودة إليها هي نتاج هذا التمحور حول الماضي واتخاذه سندا لإقامة الدولة اليهودية.

ورغم أن المتأمل لبدء الصهيونية منذ ظهورها في نهاية القرن التاسع عشر حتى انشاء الدولة وما بعدها يمكنه أن يلحظ ظاهريا وزمنيا أن المستقبل لم يكن غائبا في العقل الصهيوني أو أن البعد المستقبلي لدى المؤسسة الصهيونية كان حاضرا, ذلك أن بين هذه البداية عام ١٨٩٦ وبين انشاء الدولة ما يفوق نصف القرن, لكن ما نعنيه بغياب المستقبل في العقل الصهيوني هو غياب رؤية ذات مصداقية لكيفية استمرار دولة اليهود العرقية والعنصرية في المحيط الحضاري العربي, ترتبط باستراتيجيات عالمية ذات مصالح كونية تتعارض جزئيا أو كليا مع تطلعات شعوب المنطقة لتقرير المصير والتحرر من السيطرة الخارجية.

وكيف يمكن لهذه الدولة التي يستند وجودها للقوة والردع أن تستمر في فرض واقع وجودها بالقوة والأمر الواقع, ذلك أن أية قراءة منصفة لتاريخ هذه المنطقة تفضي إلى القول بأنها تمتلك طاقة كبرى على المقاومة الروحية وممانعة قوية في مواجهة التحديات الخارجية والأمر الواقع, وفضلا عن ذلك فإن الأمر الواقع هو ذاته عرضة للتغير طالما يتنافى مع الشرعية والأخلاق والمبادىء القانونية المتعارف عليها.

ولاشك أن الولع بالماضي والأمر الواقع هما وجهان لعملة واحدة, فالأول يفضي إلى ضرورة استعادة مجد اليهود اثناء مملكة داوود وسليمان ويمنح ذلك المسعى مشروعية تاريخية أما الثاني فهو تجسيد للأول وتكريسه منذ أن بدت هذه الاستعادة ممكنة ودخلت حيز التنفيذ مع بدء المشروع الصهيوني.

بيد أن العقل الصهيوني منظورا إليه كأداة لإنتاج الأفكار والأحكام أو كتركيب تاريخي وثقافي وسياسي يعاني من عوائق تحول بينه وبين إدراك الواقع في إطار صيرورة إنسانية عامة وأن يرى خلاص اليهود في إطار خلاص إنساني شامل.

وإذا كان الأمر الواقع من وجهة النظر الصهيونية والإسرائيلية قد أفضى بعد عدوان ١٩٦٧ إلى قيام ما يسميه بعض الباحثين الإسرائيليين "بجمهورية إسرائيل الثانية" فإن هذا الأمر الواقع الجديد قد أدى بدوره إلى تشكل أو بدايات تشكل "جمهورية فلسطين الأولى" إذ دعم الاحتلال التواصل بين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة وبين فلسطينيي ١٩٤٨ ونشطت مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى، النقابات والاتحادات والجمعيات وظهرت منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين جميعا.

وساهم ذلك فى تشكيل بنية تحتية وهيكلية "لجمهورية فلسطين الأولى" رغم مكابرة إسرائيل وعزوفها عن الإقرار بهذا الواقع، وعلى غرار ذلك أيضا فقد أفضى الاقتراب من حلم وأسطورة إسرائيل الكبرى إلى توهج الأصولية اليهودية والتطرف اليهودى الذى أفضى فى النهاية إلى الذهاب بحياة رابين وهو أحد صانعى هذا الحلم.

ترى هل تقتصر هذه الخصائص كلها أو بعضها على العقل الصهيونى الإسرائيلى وحده، دون غيره، أم أن بعضها يمكنه أن ينطبق على أنماط وآليات أخرى للتفكير وصياغة الأحكام؟ سؤال يمكن للقارىء الكريم أن يتأمل إجابته.

الفصل الثالث

آفاق المستقبل

١ ـ إشكاليات منهجية وسياسية لخيار الدولة العلمانية الديموقراطية:

ينطوى هذا الخيار، باعتباره سيناريو ممكن، فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى، وباعتباره أيضا استراتيجية عربية حضارية ثقافية تاريخية سياسية شاملة فى المستقبل: على عدد من المشكلات المنهجية والتاريخية والسياسية، والتى لابد من إثارتها بموضوعية وإزاحة اللبس الذى يكتنفها.

أ ـ الدولة الفلسطينية الموحدة وعلاقة اليهود بفلسطين:

فثمة أولا مشكلة منهجية وتاريخية، ترتبط ببنية هذا الخيار الفكرية، وهى مضمرة فى صلبه; ألا وهى أن طرح هذا الخيار كأفق مستقبلى وكاستراتيجية حضارية شاملة، يتضمن التسليم بحق اليهود الجزئى أو الكلى، التاريخى أو غير التاريخى، فى فلسطين، وحق العيش فيها، وربما أيضا صحة التسليم بالعلاقة التاريخية لليهود والروحية كذلك بأرض فلسطين.

بيد أن الأرضية الفكرية والتاريخية، التى يتأسس عليها هذا الخيار، تناهض هذا الحق فى صورته الجزئية أو الكلية، التاريخية وغير التاريخية; ذلك أن هذا الحق المزعوم، هو مقولة صهيونية مبدئية ومنشئة للفكرة الصهيونية وإسرائيل، على حد سواء، فى حين أن هذا الخيار يناهض الصهيونية كمؤسسة فكرية وتنظيمية، وتجلياتها المادية والظاهرية فى البنى المؤسسية والعسكرية والثقافية لدولة إسرائيل.

بل إن هذا الخيار لا يقف فحسب عند حد المناهضة والعداء للصهيونية، وإنما - من وجهة النظر الاستراتيجية - ينبغى أن يتجاوز ذلك للانتقال إلى حيز الفعل والواقع; أى تبنى ممارسات مادية دبلوماسية وقانونية واقتصادية وفكرية وعسكرية، من شأنها أن تفضى إلى تفكيك بنية مؤسسات الدولة الصهيونية، وشل فاعلياتها، واستبدالها فى المستقبل - وفق جدلية فلسطينية

عربية يهودية - بمؤسسات ذات طابع ديموقراطى حقيقى، وفلسفة تقوم على المساواة فى الحقوق، وتستلهم التراث الإنسانى التنويرى والإيجابى، وتنبذ العنف والعدوانية والاستعلاء والعنصرية.

بالاضافة إلى ذلك، فإن مرتكزات مثل هذا الخيار، فى الأفق العربى والإسلامى، يستبعد - وبناء على - قراءة تاريخية واعية ومدققة، التعلق اليهودى بأرض فلسطين التاريخية، فمن ناحية يشهد ثقاة المؤرخين بأن مملكة اليهود فى هذه البقعة من الأرض، لم يتجاوز تاريخها سبعين عاما فى أفضل التقديرات، مقارنة بالتاريخ الطويل الموغل فى القدم لأرض كنعان والقبائل العربية التى عاشت فيها، والتواجد التاريخى المستمر للشعب العربى الفلسطينى، فى حين أن اليهود القدامى بعد انهيار مملكتهم هجروها، وعاشوا فى أقاليم أخرى، وظلت صلة البعض بفلسطين منهم على الصعيد المعنوى والأسطورى.

من ناحية أخرى فإن خيار الدولة الديموقراطية، يستبعد بداءة أن يكون لليهود الحاليين المقيمين فى إسرائيل، صلة بيهود بنى إسرائيل القدامى، وإذا ما سلمنا بذلك نكون قد وقعنا فى فخ المقولات الصهيونية، التى تزعم استمرار الصلة التاريخية بين اليهود الحاليين واليهود العبرانيين القدامى، ومن ثم استمرار النقاء الدينى والعرقى لليهود.

ثمة طعون علمية وتاريخية عديدة، تستبعد هذه الصلة المزعومة، ليهود إسرائيل الحاليين بأليهود القدامى، الذين أقاموا فى فلسطين بضع سنين، وتذهب هذه الطعون إلى أن معظم يهود إسرائيل الحاليين، ينتمون ليهود بحر الخزر، وبعضهم ينتمى لأصول أوروبية غربية.

وبناء على ما تقدم، فإن التسليم بحق اليهود الحاليين فى إسرائيل فى العيش فى فلسطين الانتدابية، وفق منظور الدولة الديموقراطية الموحدة، يستند إلى حجج ومرتكزات ذات طبيعة مختلفة جذريا، عن المقولات الصهيونية المزيفة للتاريخ.

يستند العيش المشترك لليهود مع الفلسطينيين، فى أفق هذه الرؤية، لمسلمات إنسانية وأخلاقية عامة، تستلهم على السواء القيم الإيجابية فى الحضارة الحديثة، والقيم الأصيلة فى التركيبة الحضارية العربية والإسلامية، فى الحالة الأولى ثمة قيم ومبادىء حقوق الإنسان وتحريم التمييز بسبب اللون والدين والعرق، أما فى الحالة الثانية فإن التجربة الحضارية الإسلامية، تتميز بقدرة

على التعايش مع الأعراق والثقافات والديانات المختلفة, وانتشار الإسلام في بقاعة مختلفة من الأرض مشارقها ومغاربها, لا يمكن تفسيره إلا في ضوء احترام الإسلام للخصوصيات الثقافية والحضارية العامة للشعوب التي انضوت تحت لوائه.

فضلا عن ذلك فإن الأمر الواقع الراهن في إسرائيل, يفرض نهجا خاصا في التعامل المستقبلي, يسمو فوق اعتبارات الحق والقانون, فثمة جيل في إسرائيل ولد في فلسطين, وهو جيل "الصابرا", يشكل ما يفوق ٦٠% من عدد الإسرائيليين, وهو جيل لم يعرف موطنا آخر غيرها, ولم يهاجر اليها على غرار ما فعل اليهود عقب وأثناء الحرب العالمية الثانية.

ولأن جوهر هذا الخيار, التأسيس لتعايش مشترك, فمن الطبيعي أن يتأسس هذا التعايش, على رؤية غير استبعادية, تقبل الآخر اليهودي, على ضوء أفق مستقبلي يتحرر فيه اليهود من صهيونيتهم, التي تحجب عنهم رؤية الواقع, وتجعلهم يرون في العبث واللاعقلانية المتعلقة بالأهداف الصهيونية مبررا للحياة والعيش.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن الذهاب إلى القول بطرد اليهود المقيمين في فلسطين حاليا , أو إنكار حقهم في العيش المشترك مع الشعب الفلسطيني, سيفضي واقعيا إلى الدخول في صلب الرؤية الصهيونية, أي تبني "صهيونية عربية"; أي صهيونية معكوسة, تؤسس للطرد والاستبعاد, وتعيد تكرار المأساة التي جلبتها الصهيونية إلى المنطقة, وتفتح الطريق لنزعات الانتقام.

كما أن مثل هذه "الصهيونية المعكوسة" غير مقبولة عالميا ودوليا, ولظروف سياسية وتاريخية تتعلق بعلاقة اليهود بالحضارة الغربية, كما تتعلق بالواجهة الحقوقية القانونية للنظام الدولي في طوره الراهن, ولاشك أن مثل هذا المنحى في التفكير, سيمثل وجها آخر من وجوه العنصرية, ولن يحظى بتعاطف على أي صعيد, بل من شأنه أن يؤلب العالم علينا وأن تعيد أجهزة الإعلام العالمية تلك المقولات التي نسبتها إلى العرب في مراحل المواجهة السابقة.

وبما أن الرؤية الحالية لخيار الدولة الديموقراطية الموحدة تستهدف المستقبل, وإحداث قطيعة مع نمط المواجهة السابقة, وترسيخ مبادىء وقواعد للتعايش المشترك دون صهيونية, فإنه من الطبيعي أن تقطع الصلة بالنزعات الانتقامية وأن يقتصر نظرتها إلى ماضي هذا الصراع العربي الإسرائيلي,

على استخلاص الدروس الموجهة للمستقبل, والتى تدعم هـــذا التوجـــه, لا أن تعيد إذكاء نزعات الانتقام والأحقاد, الطائفية والدينية.

هنا يكمن الدرس العميق الذى تطرحه هذه الرؤية, ذلك أن رؤيتنـــا لعدونـــا وخصمنا أى إسرائيل والصهيونية, لا يمكن فصلها عن رؤيتنا لذواتنا وأنفســـنا, فإذا كانت رؤية الصهيونية وإسرائيل لنا ألصقت بنا نحـــن العـــرب العيـــوب والاتهامات الكامنة فى العقلية والنفسية الصهيونية, والتى لا يمكـــن أن تواجـــه بها نفسها, فإن رؤيتنا ينبغى أن تتأسس على التحرر من هذا المنحى, وأن تبنى على نوع من التوازن, ونقد الذات والآخر على حد سواء.

فكما نرى عدونا بهذه الروح, سنكون عندئذ قادرين على مواجهـــة أنفســـنا, وكشف التواطؤ المزمن على عيوبنا ونواقصنا ورؤية سلبياتنا وإيجابياتنا, علـــى نحو صحيح ومتوازن دون إفراط, ودون نزعة شوفينية قومية ترى فى الـــذات القومية مصدرا للمبادىء والمثل العليا, ولا تأتيها النواقص من بين يديـــها ولا من خلفها, وترى فى الآخر مصدرا للشر والإثم, من هذا المنظور يمكننـــا أن ننظر إلى اليهود بلا صهيونية وبلا عنصرية فى دولة ديموقراطيـــة موحـــدة, على أرض فلسطين, كجماعة قابلة للإصلاح والتفاعل والالتحـــام فـــى نســـيج الدولة الجديدة.

ب ـ الدولة الديموقراطية والإسلام والعالم الإسلامى:

أما ثانى هذه المشكلات المنهجية والسياسية, فتتمثل فـــى أن طـــرح خيـــار الدولة الموحدة ديموقراطيا فى أرض فلسطين التاريخية, يبـــدو - ظاهريـــا - متناقضا جزئيا أو كليا مع المبادىء الإسلامية, وتجربـــة الحضـــارة العربيـــة الإسلامية, وكذلك مع رؤية الحركات الإسلامية المعاصرة ســـواء كـــانت فـــى فلسطين "حماس" و"الجهاد" أو فى العالم العربى.

على أن لهذا التناقض وجه آخر لا يقل أهمية عنه; ألا وهو احتمال تنـــاقض هذه الرؤية مع البعد الإسلامى العميق للقضية الفلسطينية وبالذات ما تعلق منـــها بقضية القدس.

تفسير ذلك التناقض - الذى شـــددت علـــى أنـــه ظـــاهرى - أن الدولـــة الديموقراطية العلمانية الموحدة فـــى فلســـطين, تســـتند إلـــى مبدأيـــن; الأول الديموقراطية وثانيهما العلمانية وهما المبدآن اللذان تطورا فى إطار الحضـــارة الغربية الحديثة والمعاصرة.

بيد أن ظهور وبروز أى مبدأ, وأية فكرة فى مكان مالا ينبئنا بشىء عن مدى صحته وصوابه, ذلك أن مكان ومصدر النشأة ليس دالة فى صوابيته, عديدة تلك المبادىء التى نشأت فى مكان ما ووجدت صداها فى غيره من الأملكن والأقاليم.

لن نحاول هنا - على غرار ما فعل بعض الكتاب فى عهد سابق - أن نثبت الأصول الإسلامية لهذه المبادىء; كالقول بأن الديموقراطية هى الشورى, أو نسخة منها حديثة, أو أن العلمانية تطور وصورة حديثة للعقلانية العربية, فى ظل ازدهار الحضارة العربية الإسلامية.

ففضلا عن أن هذا المسعى ينكر الجديد, ويعتقد فى صلاحية تقاليدنا العقلية والثقافية لكل زمان ومكان, فإنه أيضا يخشى الجهر بالاقتباس عن الآخرين, ما يراه صالحا وملائما لتجربتنا, ويغلفه بمبرر شرعى يسوغ قبوله.

ربما كان هذا المنحى مشروعا فى بداية عهدنا بالتجربة الغربية والحضارة الحديثة; حتى يتفادى ذلك الاقتباس: ردة الفعل المحلية والمقاومة التى يمكن أن تبديها الثقافة الوطنية التقليدية.

أما الآن وفى ظل الأوضاع العالمية والمحلية الراهنة فإن مبدأ الديموقراطية والعلمانية, يمثلان حاجة ملحة لمتطلبات التطور السياسى والحضارى للعالم العربى, ولا يتعارضان بالضرورة مع المكون الدينى الغالب فى ثقافتنا, ذلك أن الدولة العلمانية ليست دولة ملحدة بالضرورة بل هى تحمى المعتقد الدينى والتعدد الثقافى, ومهمتها ليست محاربة الدين أو رجاله على غرار ما كان عليه الأمر فى بداية التنوير الأوروبى.

من ناحية أخرى, فإن الفصل الحاسم بين العلمانى والدينى, هو فى الواقع فصل مجرد أى ذهنى عقلى, أكثر منه واقعى وفعلى, فالعلمانية لا تقوم بالضرورة على نوع من "العقل المحض", كما أن الدينى لا يعنى الاستناد بالكامل إلى الإيمان والتسليم واستبعاد العقل, ففى الحالين ثمة مزيج مختلط من المعتقدات الأسطورية والجماعية, التى تجمع بين العقل والإيمان, بين الأسطورة والمنطق.

كما أن التجربة الغربية ذاتها لم يعن تطبيقها لهذه المبادىء إنهاء دور الدين أو إزاحته كليا, فالمؤسسة الكنسية لا تزال فاعلة فى أمور الدنيا والدين, وفى عديد من القضايا ذات الصلة بالشأن العام.

جهدت هذه المبادىء بالذات العلمانية فى تحديد التخوم بين الدين والدنيا، بين الشئون الوضعية وبين الشئون الدينية، وأخضعت المجال والفضاء العام لمعيار القانون الوضعى، الذى يتساوى أمامه المواطنون من كافة الديانات والأجناس والألوان.

على أن عملية اقتباس هذه المبادىء ذاتها، لا تعنى بالضرورة - إن كان ذلك ممكنا - تكرار نفس التجربة الغربية أو إحداث ذات التفاعلات، التجربة العربية الحديثة ذاتها تؤكد ذلك، فمعظم الدول العربية وضعت دساتيرها على غرار الدساتير والمبادىء الغربية والدولية، وطبق الكثير منها المبادىء الديموقراطية، لكن ذلك لم يعن تخليها أو تراجعها عن الإسلام كديانة، أو كإطار حضارى ومرجعية ثقافية وتاريخية، لا يمكن التطور دونها.

أما إذا ما تأملنا قليلا التجربة التاريخية الإسلامية، ذاتها فإنه يمكننا أن نقول أن الإسلام قد وفر إطارا حضاريا للتعايش بين المسلمين وغير المسلمين، بمن فيهم اليهود، ففى الأندلس كانت تجربة التعايش العربية اليهودية فريدة فى تميزها وعمقها، ويعترف بعض المؤرخين اليهود بفرادة هذه التجربة، مقارنة بتجربة اليهود المعاشة فى إطار المسيحية الغربية.

أما فى القدس وفلسطين فعندما فتحها المسلمون، بدأت حقبة جديدة فى تاريخ التعايش بين المسلمين وغير المسلمين واليهود من بينهم؛ حيث أمن الفاتحون المسلمون، غير المسلمين على أعراضهم وممتلكاتهم ومعابدهم وكنائسهم وممارسة معتقداتهم.

ولاشك أن استنهاض هذه التقاليد وبعثها هو أمر لاغنى عنه؛ لتشكيل خطاب إسلامى عربى وحديث مصاحب للاستراتيجية الحضارية والتاريخية الشاملة للتعايش على أرض فلسطين الموحدة.

إن خيار الدولة الديموقراطية الموحدة فى فلسطين، لا يمكن قصر مهمة تحقيقه على تلك القوى القومية واليسارية، سواء على الصعيد الفلسطينى والعربى، بل هو مهمة كل القوى الإسلامية والوطنية والقومية واليسارية والليبرالية فى العالم العربى والإسلامى، ومهمة الحركات الشعبية والسياسية والاجتماعية سواء بسواء. ولو قصرنا مهمة تحقيقه على القوى التى ارتبط اسمها بهذا الخيار لما تحقق أبدا.

ومن ثم يمكن افتراض عدم جواز النظر لهذا الخيار من زاوية الصيغة اللفظية العامة، والأخذ بظاهر الألفاظ دون مضمونها الحقيقى، والمتطور

والمتغير والمرن، وهى صفات سترتهن بتلك الجبهة العريضة من مختلف القوى لإخراج صيغة ملائمة ومتوافقة مع البعد الإسلامى للقضية الفلسطينية، وتعميق التلاحم بين هذه القضية وبين عمقها الإسلامى الممتد حول العالم، والإسلام، باعتباره ديانة كونية تعلى من قيمة المساواة وكرامة الانسان.

وإذا كان العالم الإسلامى يؤيد إقامة دولة فلسطينية وفق منظور أوسلو، وهى كما نعلم ، فحرى به أن يؤيد مثل هذه الاستراتيجية، التى تكفل إنصافا تاريخيا للشعب الفلسطينى على أرضه وتصحيح الظلم الذى وقع عليه، فى إطار التعايش اليهودى العربى فى دولة ديموقراطية موحدة، وشتان ما بين الدولتين.

ج ـ الدولة الديموقراطية وعروبة الصراع:

العديد من الدول العربية - وطوال عقدين - أيدت إعلاميا وسياسيا مقولة أنه لا وصاية على الفلسطينيين، وأن ما يقبلوه هو سقف للقبول العربى، وما يرفضوه هو سقف للرفض العربى.

ظاهر هذه المقولات الرحمة وباطنها العذاب، والمنطوق الظاهر هو أن يقرر الفلسطينيون مصيرهم بحرية، بعيدا عن الضغوط، أما منطوقها المضمر فهو التخلى عن فلسطين، والانكفاء على مفهوم ضيق للصراع مع إسرائيل، يحصره فى إطار مفهوم المصلحة الوطنية والانسحاب من الصراع وإنكار طابعه العربى.

هذه الوضعية السائدة منذ ما يفوق العقدين، أفضت إلى تمزقات وصراعات وتوترات، تنم عن فقدان الاتجاه وتراجع المفهوم العربى للصراع؛ عقدت مصر صلح كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلة ، وعقدت منظمة التحرير الفلسطينية معاهدة أوسلو، والأردن اتفاق وادى عربة.

على أن كافة هذه الاتفاقات وقعت ونفذت لأنها تحقق شرطا إسرائيليا ظاهرا ومضمرا، وهو تفتيت أية جبهة عربية للتفاوض وتكريس مفهوم المصلحة الوطنية بديلا للمصلحة العربية.

عمدت إسرائيل دوما لتغييب عروبة الصراع معها، والحؤول دون مواجهة عربية حتى فى مجال التفاوض، وهذا المسعى الإسرائيلى الدبلوماسى والعسكرى، يتأسس على رؤية إسرائيلية وصهيونية؛ ذلك أن إسرائيل تعى جيدا أنها بحكم طبيعة تكوينها ونشأتها فى ظل الامبريالية والكولونيالية ونمط

المصالح التى انخرطت فى الدفاع عنه فى المنطقة, كانت وستظل موجهة ضد العرب, وإمكانات توحدهم وتقدمهم, وتؤكد الكتابات الصهيونية المبكرة لرواد ومؤسسى الصهيونية هذا المعنى, كما أكدت الممارسات الإسرائيلية العسكرية والدبلوماسية وغيرها ذات المعنى.

وحتى لو افترضنا جدلا تفاوت النظرة العربية للصراع من بلد إلى آخر, وفقا للبعد أو القرب الجغرافى من مركز الصراع, ومن ثم تفاوت تحمل التبعات العسكرية والسياسية, أو تباين النظم السياسية والايديولوجية, فإن ذلك لا يبرر ولا يسوغ شيوع مفهوم المصلحة الوطنية بالمعنى الضيق المشار إليه; حيث أنه فى عديد من الأحوال ننظر إلى أنفسنا, أو نضطر للنظر إلى أنفسنا, على ضوء الطريقة التى يرانا بها الآخرون, ووفقا لنمط الأفعال التى يتوقعونها منا, ومن ثم فإذا كانت النظرة الإسرائيلية والصهيونية والغربية منذ البداية كانت ترى فى المشروع الصهيونى وصيرورة إنشاء دولة يهودية فى المنطقة, عملا موجها ضد العرب والوطن العربى آنذاك, وأثبتت ذلك بالأقوال والأفعال, فكيف يمكن لنا نحن "موضوع" هذا العداء أن نقوم بحصر الصراع فى واجهته القطرية المباشرة ؟

على أن المواجهة الحضارية والثقافية الشاملة التى يطرحها خيار الدولة العلمانية الديموقراطية, يتأسس على ضرورة استعادة عروبة الصراع العربى مع إسرائيل, وتطبيق استراتيجية من شأنها استحضار هذا الطابع العروبى غير المصطنع وغير المتكلف, والمرتبط بنائيا بطبيعة هذا الصراع ونشأته وكيفياته وتحولاته, ذلك أن الخبرة مع إسرائيل تؤكد أنها ليست فحسب مشروعا ضد العرب, بل أيضا مشروعا إقليميا, ذا طموح واسع, يمتد من موريتانيا غربا حتى باكستان شرقا.

يطرح البعض هذه الرؤية المستقبلية كما لو كانت مسارا فلسطينيا إسرائيليا, أى صراعا وتحالفا فلسطينيا يهوديا ضد المؤسسة الصهيونية الإسرائيلية والعسكرية, ذلك أن تغييب الطابع العربى للصراع جعل من هذا الفهم. ممكنا, فضلا عن الخبرة الفلسطينية المتراكمة والمأساوية من التعامل مع المحيط العربى; فى الأردن والذى انتهى بأحداث سبتمبر الأسود, وفى بيروت والذى أفضى إلى الحرب الأهلية, وغيرها من الوقائع المؤسفة فى التاريخ العربى المعاصر. مما يعزز من هذا الإدراك أن الفلسطينيين هم بالضرورة فى مقدمة القوى التى ستنخرط فى هذه المواجهة الشاملة مع إسرائيل, عبر تواجدهم

داخل وخارج "الخط الأخضر" أي داخل وخارج إسرائيل, بأعدادهم الحالية واحتمالات زيادتها في المستقبل, وعبر إعادة تشكيل صفهوفهم ووحدتهم في إطار هذا الخيار طويل المدى.

غير أن قصر هذه المواجهة على الفلسطينيين لن يكون كفيلا بوصولها إلى الغاية المأمولة, بل قد تتمكن إسرائيل من عزل الفلسطينيين عن العمق العربي, وتحقيق نمط من المصالح والارتباط يدعم المؤسسة الصهيونية العسكرية والسياسية.

لن يتوفر لمثل هذه المواجهة مرتكزات النجاح دون مواجهة عربية فلسطينية لإسرائيل, وبلورة جدول أعمال عربي جديدا , يعيد للمواجهة الطبيعة الحقيقية لهذا الصراع كصراع بين الصهيونية وبين الأمة العربية وفلسطين كجزء منها.

من أجل ذلك حرصت علي التشديد أن التعايش المستهدف في إطار الدولة الفلسطينية الموحدة, هو تعايش عربي يهودي مشترك, وليس فلسطينيا يهوديا مشتركا, أي أن يحل العرب تناقضاتهم مع المشروع الصهيوني والمسألة اليهودية مرة واحدة وفي عملية شاملة وتاريخية.

ترتيبا على ما بيناه حتى الآن, فإن خيار الدولة الموحدة ديموقراطيا في فلسطين ليس خيارا ثنائيا فلسطينيا إسرائيليا أو فلسطينيا يهوديا, بل هو خيار عربي جماعي في مواجهة إسرائيل يسمح بتعبئة الطاقات العربية والفلسطينية الفعلية والممكنة.

د - الدولة الموحدة والوعي اليهودي والوعي العربي والفلسطيني:

إحدى أهم مشكلات وإشكاليات طرح خيار الدولة الديموقراطية الموحدة, تتمثل في اصطدامها وتناقضها مع الوعي اليهودي والوعي العربي والفلسطيني, على حد سواء – على الأقل في مستوياته الظاهرة الآن; ذلك أن الوعي اليهودي قد تمحور ومنذ ظهور الصهيونية السياسية, في أواخر القرن التاسع عشر, حول مفهوم "الدولة اليهودية", أو دولة اليهود, على نحو خاص لأولئك اليهود الذين حالت ظروف مجتمعاتهم دون إندماجهم, وأبقت على عزلتهم في بلدان شرقي أوروبا وروسيا وضحايا النازية, حيث وجد الوعي اليهودي في مفهوم "الدولة اليهودية" في فلسطين, طريقا للخلاص الفردي والجماعي وتأكيد الخصوصية الدينية والثقافية والتاريخية.

ونظر الوعى اليهودى للدولة اليهودية, وتحت تـأثير الدعايـة والنظريـة الصهيونية; على أنها طريق الخلاص مـن السـامية والمعانـاة والاضطـهاد والتخلص من الدونية النفسية والاجتماعية, التى يحظى بها اليهودى فـى سـلم القيم الاجتماعية, قبل التنوير وثورة الحقوق المدنية والمساواة, وأصبح مفـهوم الدولة اليهودية طوال هذه السنوات الممتدة من أواخر القـرن التاسـع عشـر, وحتى الآن مرادفا لإعادة بناء الشخصية اليهودية وتجديد الحيـاة علـى وقـع الشريعة اليهودية والوجود اليهودى ذاته.

ووجدت فى هذا المفهوم قطاعات كبيرة من اليهود, حلا لكافة المعضـلات والتناقضات التى عانى منها تاريخ اليهود, وبداية صفحة جديدة تقطع الصلـة بعذابات اليهود فى المجتمعات الأخرى, وتبعث ماضيهم مجددا علـى نحـو يضمن الاستمرارية والنقاء ووحدة الوعى.

ورغم التحفظات الكثيرة والانتقادات المتعددة للصهيونية من وجهة النظـر الدينية اليهودية, إلا أن فكرة الدولة اليهودية استحوذت على بريـق تضعـف ازاءه المقاومة خاصة فى الظروف التى سادت آنذاك.

ولاشك أن ميراث الماضى اليهودى المتخيل منه والواقعـى, الأسـطورى والعقلانى, قد دفع بالمستويات العميقة من الوعـى علـى الصعيـد الفـردى والجماعى للتماثل والتطابق مع مفهوم الدولة اليهودية كسبيل لتـأكيد الهويـة الجماعية والفردية فى عصر كان طابعه البحث عن الهوية القوميـة والدولـة الأمة.

من ناحية أخرى نظرت القوى الغربية المسيطرة آنذاك للدولة اليهودية فـى فلسطين كحل "للمشكلة اليهودية" فى أوروبا وربما أيضا كخلاص من اليـهود أنفسهم.

والحال أن طبيعة إسرائيل كنتاج للصهيونية كشفت عن تناقضاتها الكامنـة; حيث أنهت ظاهريا معاناة قطاع من اليهود; لإنتاج معاناة شـعب آخـر هـو الشعب الفلسطينى, ومارست التمييز بين اليهود الشرقيين والغربيين, ودخلـت فى عداء واستعداد مبين مع المحيط العربى والإسلامى, الذى رفض وجودهـا منذ البداية وقاومها, وواجهت مشكلة حادة للهوية لم تتمكن من معالجتها حتـى الآن تتعلق بالسؤال هل هى دولة يهودية؟ أم دولة ديموقراطية؟ وهل هى دولـة تنتمى للحضارة الغربية أم ترغب فى الاندماج فى حضارة المنطقة؟.

ولاشك أن خيار الدولة الديموقراطية العلمانية الموحدة فى فلسطين تحت الانتداب يطرح على اليهود المقيمين فى إسرائيل ضرورة التخلى عن الصهيونية وعن الدولة "إسرائيل" كنتاج لها والعيش فى دولة ديمقراطية واحدة ليست يهودية أو دينية أو صهيونية, وهى مهمة شاقة لأنها تصطدم بطبقات الوعى اليهودى عميقة الغور, وبالتعلق اليهودى بالدولة كإطار للكينونة والخصوصية وميراث الماضى الطويل, وتتطلب مواجهة مع الذات الفردية والجماعية اليهودية, تتجاوز هذا الميراث التاريخى وتتطلع للمستقبل, وقادرة على كشف طبيعة التناقضات الحالية فى الدولة اليهودية وصيرورتها المستقبلية, وتصورها عن تحقيق الذات اليهودية فى إطار إنسانى وأخلاقى وحضارى ضمن صيرورة المصير الإنسانى العام, دون عزلة دينية أو عرقية أو ثقافية.

وقد تنبهت بعض الأصوات والعقول اليهودية الإسرائيلية لطبيعة المأزق, الذى تقود إليه السياسات الإسرائيلية, وطبيعة إسرائيل كدولة يهودية, خاصة بعد عام ١٩٦٧, واحتلال إسرائيل لبقية الأراضى الفلسطينية وسيناء المصرية والجولان السورية; حيث أفضى الاحتلال إلى انكشاف التناقضات المضمرة فى بنية المشروع الصهيونى والإسرائيلى, التناقض بين النقاء اليهودى والسيطرة على ما يقرب من الثلاثة ملايين فلسطينى فى الضفة الغربية وغزة وداخل ما يسمى بالخط الأخضر, والتناقض بين تطلع إسرائيل للأمن وقيامها فى الوقت ذاته بانتهاك أمن الآخرين, وكذلك التناقض بين رغبة إسرائيل فى فرض الأمر الواقع, وبين ما يكمن فى هذا الأمر الواقع من معضلات ومعادلات, يحول الإطار القانونى والسياسى لإسرائيل عن معالجتها واستيعابها.

وربما كانت كل هذه الأسباب أو بعضها, بما تحمله من تناقضات غير قابلة للحل فى إطار تركيبة دولة إسرائيل القانونية والسياسية, وراء قبول النخبة الإسرائيلية والإشكنازية لخيار التسوية مع العرب, إذ ينطوى هذا الخيار - فى بعض التحليلات - على استباق لتحول هذه التناقضات وتجسدها فى رؤى سياسية وممارسات سياسية تدفع نحو نتيجتها المنطقية; أى دولة ثنائية القومية.

والمشكلة أنه حتى خيار التسوية ليس بمقدوره إلغاء هذا الاحتمال, وتجاوزه, خاصة فى إطار المنظور الإسرائيلى القائم على احتفاظ إسرائيل بالتفوق العسكرى والنووى, وإصرارها على وضع الفلسطينيين تحت السيطرة

الإسرائيلية, من مجال الصلاحيات العليا, أى الأمن الخارجى والسيادة ومقوماتها وقدرة الدولة الفلسطينية على الدفاع عن نفسها, وحرمانها من أسطورة توحد بين فئات الشعب الفلسطينى حيث ستكون الدولة كمنحة إسرائيلية, وتؤدى دورا وظيفيا فى تدعيم مصبلحة إسرائيل وأمنها.

أما على الصعيد العربى والفلسطينى فخيار الدولة الديموقراطية الموحدة يصدم الضمير والوعى العربى فى عدة مستويات لا يقل أحدها أثرا عن الأخرى; فثمة من ناحية موقع فلسطين التاريخية فى الوجدان والوعى كإقليم عربى الطابع والثقافة والتاريخ, وتعرض هذا الإقليم لغزو استيطانى متدرج ينتهى بقبول اليهود المستوطنين كأمر واقع, تعجز القوة العربية الراهنة عن تصفيته ، ناهيك عن أنه حتى لو سمحت القوة بذلك فثمة موانع أخلاقية وإنسانية وحضارية متداخلة ومتشابكة تحول فى النهاية دون ذلك.

كما أن هذا الخيار يطرح من ناحية أخرى ضرورة التسامى فوق ميراث طويل من العداء والكراهية, غذته إسرائيل والصهيونية فى المنطقة منذ إعلان الدولة وقبلها, وطوال ما يفوق الخمسين عاما, وقد أفرزت هذه الحقبة ثقافة وأحكاما ومقاييس, يتطلب هذا الخيار إعادة النظر فيها وتقويمها; من أجل خلق وصياغة منظور مختلف لطبيعة هذا الصراع, يستشرف التعايش والتسامح وتفكيك مؤسسات الدولة اليهودية السياسية والقانونية والعسكرية عبر مواجهة حضارية شاملة.

وعلى صعيد آخر ، فإن طرح خيار الدولة الديموقراطية الموحدة, يستوجب على الصعيد العربى إنجاز مهمات نوعية جديدة; كإعادة النظر فى مفهوم الذات القومية, وتخليصها من الشوفينية العرقية أو الثقافية وبناء منظور جديد لرؤية الآخر; ليس باعتباره نقيضا للذات وخصما أبديا لها ، بل منظورا يأخذ فى الاعتبار العلاقة الجدلية بين الذات والآخر, وأنماطها التفاعلية التى يمكن أن تكون مصدر غنى وإثراء عبر التنوع الثقافى والتاريخى والتعددية الفكرية, ووفقا لهذا المنظور فإن الآخر سواء كان يهوديا أو غير يهودى, يشغل مكانة محورية لا يمكن محوها على صعيد الوعى والواقع, فهى مكانة مكملة للذات وليست نقيضا لها.

مثل هذه المهمات النوعية تستوجب جهادا طويلا مع الذات والآخر على حد سواء وكما هى مطروحة على الصعيد العربى, فهى أيضا ملحة على الجانب اليهوذى والإسرائيلى, فهى مهمات ذات أفق مشترك وضرورى; للوصول إلى

الهدف; ألا وهو تصفية هذا الصراع تصفية إنسانية وحضارية وتاريخية وتنصرف إلى المستقبل.

أما على الصعيد الفلسطيني فيواجه بمهمات متميزة نسبيا, حيث تبلور الوعي الفلسطيني المعاصر وطوال هذه العقود المنصرمة حول مقولة الدولة الفلسطينية, في حين أن خيار الدولة الموحدة في فلسطين يطرح التنازل عن الدولة الفلسطينية في جزء من أرض فلسطين التاريخية, لصالح دولة موحدة على كامل التراب الفلسطيني.

كما أن تأقلم الوعي الفلسطيني مع "أجندة" مثل هذا الخيار مسألة ضرورية في حالة الاقتناع بجدوى الدولة الموحدة, وقدرتها على إشباع حاجات ومطالب الفلسطينيين, كشعب موحد لا تتجزأ قضيته بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج وفلسطينيي ١٩٤٨, كما تهدف إلى ذلك التسوية الراهنة وفق أوسلو وتداعياتها.

وبقدر ما يستطيع كل طرف; أي الطرف العربي الفلسطيني والجانب اليهودي الإسرائيلي التنازل بشأن مطالبه القومية, بقدر ما تسنح الفرصة للسير في هذا الاتجاه, وبقدر ما تتعاظم الفرص لحلول عقلانية جديدة, تستطيع أن تكشف عن مرتكزات هذا الخيار في الواقع والوعي وللوجدان, بل إن الاقتناع بقدرة هذا الخيار على خلق جماعة بشرية - مختلفة الأصول والثقافة - متجانسة ذات أهداف نبيلة وإنسانية وأخلاقية, وذات قيم جديدة, سيتحول إلى طاقة ضوء ونور تنعكس في هذه المنطقة التي لم تشهد منذ إسرائيل والصهيونية إلا العدوان والكراهية وصناعة الأحقاد والعقد.

إن إحدى نقاط الضعف الأساسية في الجانب العربي والفلسطيني هي أنه تخلى عن خيار الدولة الديمقراطية الموحدة, كما أن الجانب الإسرائيلي لم يأخذها على محمل الجد, إن التدرج العربي في التنازل ازاء حل الصراع العربي الإسرائيلي من استهداف إسرائيل ذاتها كمشكلة إلى إزالة آثار العدوان إلى الاكتفاء بالقرار ٢٤٢, ومن الدولة الموحدة على كامل التراب الفلسطيني إلى دولة على جزء من الأراضي الفلسطينية قد أفقد العرب مصداقيتهم الدولية.

وإعادة بناء هذه المصداقية بلاشك هي الهدف في إطار هذه الاستراتيجية; ذلك أن الحكومات يمكنها أن تقنع بالمطالب التي تسمح موازين القوى بتحقيقها; في حين أن الشعوب تطمح لما هو أكثر, طالما تتوفر لها القناعة بعدالة ومشروعية مطالبها من الناحية القانونية والتاريخية ,ويمكن للشعوب أن

تتسامح وترتفع فوق النزعات الانتقامية وفتح ملفات الماضى ولكنها لا يمكن أن تنسى.

إن توفر هذه الروحية الجديدة فى التعامل مع الصراع العربى الإسرائيلى .إن على الجانب العربى أو الإسرائيلى اليهودى, لكفيل بحل معظم القضايا الأساسية التى تصادر مستقبل المنطقة وتطلعها لغد أفضل, كما أنه كفيل أيضا بحل القضايا النوعية, ذات الصلة بخيار الدولة الموحدة فى فلسطين تحت الانتداب.

٢ـ عناصر استرشادية لخطة عمل طويلة المدى:

ربما يكون من الصعب رسم معالم برنامج سياسى عربى استراتيجى, لتحقيق نهاية منصفة وعادلة للصراع العربى. الصهيونى, ممثلة فى خيار الدولة الديموقراطية العلمانية, على أرض فلسطين من الآن, فضلا عن أن ذلك سيكون "رجما بالغيب" وابحارا فى اللا يقين والمستقبل, الذى يصعب التنبؤ به على نحو محدد, فإن هذا الخيار يتأسس علي معطيات افتراضية, قابلة للتطور على نحو ما أسلفنا, التغير فى ميزان القوى, وتطور الحقائق الديموجرافية, ومضاعفات المشكلات البنائية لاسرائيل والصهيونية باستمرار رفض المحيط العربى لقبول الطبيعة العنصرية والعدوانية والاستعلائية لدولة اليهود.

على أن ذلك لن يعفينا بطبيعة الحال, من مناقشة بعض نتائج ومحاور هذا التصور, والتوجه المرتبط به وآثاره الممكنة عربيا وإسرائيليا.

ارتبطت نشأة اسرائيل واستمرارها بمجموعة من الدوائر المتداخلة عالميا, ولم يتعرض أى من هذه الدوائر حتى الآن لهزة عنيفة, تنبئ بانكسارها ووقف آثارها, الأولي منها تتعلق بالتداخل بين اليهودية والمسيحية, وهى دائرة ذات تاريخ طويل ومعقد, بدأت بالعداء لليهودية لفترات طويلة, وأخذت تنحو منحى جديدا مع ترجمة التوراة, وشيوع الثقافة العبرية, في الحضارة الغربية, وحلول التعاطف مع اليهود ومع عودتهم لفلسطين, محل العداء القديم, وذلك كمقدمة لحقبة جديدة فى التاريخ اليهودى المسيحى العقيدى.

أما الدائرة الثانية فهى ارتباط إسرائيل بمصالح القوى الكبرى, منذ نشأتها وحتى الآن, ولم يطرأ حتى الآن على علاقتها - مثلا - بالولايات المتحدة الأمريكية, ما يشير الى فك هذا الارتباط, رغم حدوث بعض الأزمات

العارضة التى تمكن الطرفان من احتوائها كتعنت شامير فى التعامل مع صيغة مدريد, والتعنت الحالى لنتنياهو والسابق أيضا فى الالتزام بمسار أوسلو.

أما ثالثة هذه الدوائر فهى ارتباط اسرائيل, باعتبارها دولة اليهود, بالجاليات اليهودية فى الخارج, عبر تنظيم عالمى قادر على حشد واستنفار اليهود, ودوائر صنع السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة وأوروبا لدعم اسرائيل, ومساعدتها وتبرير سياساتها العدوانية.

عند تأمل هذه الدوائر الثلاث, يلاحظ أن جميعها موجه للخارج, وهذا التوجه للخارج استهدف دوما استعداء العالم على المحيط العربى الفلسطينى الاسلامى, ودعم السياسات العدوانية والإرهابية التى تتبناها اسرائيل وإضفاء الشرعية عليها.

يطرح خيار الدولة الديموقراطية العلمانية ضرورة الفك التدريجى لهذه الدوائر, أو بعضها على الأقل, أو فك الارتباط بينها وبين اسرائيل, على سبيل المثال أن تستهدف السياسات العربية, فى المدى الطويل, عقد صفقة تاريخية شاملة مع النظام الدولى, تتأسس على مساعدة هذا النظام للمنطقة فى معالجة تناقضاتها مع إسرائيل, مقابل تأمين مصالحه النفطية والاستراتيجية, غير أن هذه الصفقة الشاملة لن تأتى لأن العرب يرغبون فيها, بل كنتيجة ممكنة لتعزيز العرب مواقعهم بشكل تدريجى, وتبلور إرادة عربية واعية بإمكان هذا التغير.

ربما يتطلب هذا الأمر درجة أعلى من الانفتاح السياسى والتكيف مع النظام الدولى على ضوء حقائق العصر الحالية.

من ناحية أخرى وفيما يتعلق بارتباط إسرائيل بيهود المهجر, فإن السياسة والدبوماسية العربية, يمكنها أن تكشف وببساطة, هشاشة منطق هذا الارتباط ولا إنسانيته ولا اخلاقيته ايضا, فهذا الارتباط يكشف بوضوح فشل اسرائيل والصهيونية فى تدعيم تمثيليتها لليهود, بعد مائة عام من الصهيونية وخمسين عاما على نشأة الدولة, فإسرائيل بعد ذلك كله لا تعدو أن تكون الجالية اليهودية الثانية, بعد الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن منطق هذا الارتباط يفضى إلى تدعيم سياسات إسرائيل العدوانية, وإشاعة مناخ الاضطراب والعداء, وعدم الاستقرار فى المنطقة, ويغرى الطغمة الاسرائيلية والمؤسسة الإسرائيلية الأمنية والعسكرية على الاستمرار فى سياسات تدعم افتقاد الآمن لجميع الأطراف, ولإسرائيل على نحو خاص.

ولا أخلاقية هذا المنطق تبدو واضحة للعيان إذ تبدو مساندة إسرائيل ظالمة أو ظالمة - فهى لم تكن مظلومة أبدا - مساندة لتدمير شعب هو الشعب الفلسطينى, ووضع المنطقة دائما على حافة الحرب وتوجيه ثرواتها وإمكاناتها للتسلح والدفاع.

غير أن تعرية هذا المنطق, أى منطق ارتباط إسرائيل بالجاليات اليهودية, ليس كفيلا بوقفه, أو إنجاز الفك التدريجى لهذا الارتباط, ذلك أن الأمر بحاجة لتعبئة على المدى الطويل, للدبلوماسية والسياسة العربية لمخاطبة الرأى العام الغربى, عبر مكامن التأثير فيه, قد يتطلب ذلك التفكير فى إنشاء ودعم "لوبيات" عربية فى الخارج, بالتنسيق مع الحكومات, أو الجامعة العربية, وخلق مؤسسات عربية إعلامية, قادرة على مخاطبة الرأى العام, وتعرية وفضح الطبيعة اللاأخلاقية والعنصرية لإسرائيل الحالية.

ويفترض طرح خيار الدولة الديموقراطية الموحدة, نزع سلاح إسرائيل فى مواجهة هذه الجاليات اليهودية ألا وهو عداء المحيط العربى لها وافتقادها للأمن, ذلك أن هذا الخيار من شأنه تحقيق قبول تدريجى لليهود الإسرائيليين المقيمين حاليا فى فلسطين فى إطار صيغة للتعايش المشترك.

أما التعاطف المسيحى الغربى مع اليهود, فإن مصدره الأساسى هو اعتبار اليهود ضحايا التاريخ القديم, بعد انتهاء مملكتهم فى فلسطين, وتعرضهم فى العصور الوسطى, للتمييز والاضطهاد, وفى العصر الحديث ومع الحرب العالمية الثانية للإبادة النازية.

يبدو التداخل العقيدى المسيحى اليهودى شديد الصعوبة والتعقيد حيث تشكل عبر قرون, ومثل نظاما ثقافيا فرعيا, فى إطار الثقافة الغربية, إلى الدرجة التى تدفع بعض الكتاب والباحثين إلى نعت الحضارة الغربية بالحضارة المسيحية اليهودية.

يمكن للمؤسسات الدينية الإسلامية البحث فى صيغ وأساليب من شأنها تخفيف وطأة هذا التعاطف, وتأثيره فى تشكيل "عقدة الذنب" لدى الغربيين.

وإذا ما افترضنا أن أساس هذا التعاطف هو تعرض اليهود للاضطهاد, فبمقدورنا عرض مأساة الشعب الفلسطينى, وتعرضه على أيدى اسرائيل "لهولوكوست" من نوع آخر, الطرد والتشريد وهدم المنازل والاعتقال والتمييز والمذابح وهدم القرى, عبر "أرشيف" معلوماتى يتوافق مع الوقائع التاريخية, والأمر المؤكد أن الرأى العام الغربى يجهل الكثير من وقائع هذه المأساة, ولا

يعرف إلا الحلقات البارزة فى تاريخ المواجهة العربية الإسرائيلية, وذلك نتيجة الوجود اليهودى الكثيف فى أجهزة الاعلام الغربية, وعجز الإعلام العربى عن مواجهة المقولات والدعاية الصهيونية.

ويمكن للسياسة العربية أن تستلهم فلسفة حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى, فى التوجه للرأى العام الغربى, وإدانة نظام "الأبارتيد", الذى كان يطبقه نظام الأقلية البيضاء, ومبادئ هذا الكفاح الدبلوماسى والسلمى الذى تمكن من وقف مصادر التأييد الغربية الرسمية والشعبية لنظام الأقلية البيضاء.

بيد أن نجاح هذه الاستراتيجية العربية الحضارية, تتطلب تغييرا عربيا داخليا مؤسسياوإيديولوجيا وفكريا, فى بنية النظام العربى يستهدف هذا التغيير تطبيق سياسات تكاملية اقتصادية عربية تعزز من مركز الاقتصاد العربى فى الاقتصاد الدولى وإطلاق الحريات العامة والتعددية الحزبية, وتعزيز مؤسسات المجتمع المدنى, وتخطيطا طويل المدى للاستثمار فى بناء البشر والعلم والمعرفة والتقانة.

يستهدف هذا التغيير تعزيز مركز العرب العالمى, وإعادة بناء مصداقية عربية, على الصعيد الدولى, حتى تكتسب مثل هذه الاستراتيجية مصداقية دولية.

فى هذا الإطار فإن صياغة خطاب عربى حديث وعصرى, يبدو ضرورة لا غنى عنها, خطاب يستلهم المبادئ الدولية لحقوق الإنسان, ويعترف بحقوق الأقليات فى العالم العربى, خاصة المساواة والمواطنة والحكم الثقافى الذاتى, وليس الانفصال وتقرير المصير, كما يتوجه أيضا لليهود العرب على ضوء معطيات جديدة تستبعد تهمة "الخيانة" على ضوء هجرتهم لإسرائيل والعيش فيها, وبناء سيكولوجيا للتسامح مع المواطنين العرب من اليهود, والاعتراف لهم بحق العودة والمواطنة.

باختصار فإن مهمة هذا الخطاب العربى, وكذلك الممارسة السياسية العربية فى ظل هذه الاستراتيجية, أن تجعل من العالم العربى منطقة جذب حضارية وسياسية, وأن تعيد بناء صورة العرب فى الوعى الغربى والرأى العام الغربى, عبر ممارسة تعترف بحقوق الفرد وحريته, واستبدال الإدراك السلبى للعرب بإدراك إيجابى على نحو يقطع الطريق أمام الدعاية الصهيونية والإسرائيلية, التى أشاعت صورة للعرب سلبية مضمونها "الإرهاب" و"التعصب" والتفكير الأحادى وغير المنطقى.

هذه العناصر مجتمعة يمكن أن تمثل عوامل استرشادية, لبلورة معالم هـــذه الاستراتيجية. ولن تكون هذه الاستراتيجية مقنعة لغيرنا, مالم نقتنع بـــها نحـــن أولا, ولن تكتسب أية مصداقية مالم تكتسب هذه المصداقية فى المحيط العربى, ومالم تتحول الى ممارسات مؤسسية ومجتمعية تستهدف تغيير الواقع وتتوجـــه صوب المستقبل.

خـــاتـمــة

"كونوا عقلاء واطلبوا المستحيل" كان هذا شعار الثورة الطلابية فى فرنسا عام ١٩٦٨, والذى مثل صرخة الشباب فى مواجهة تسلط البيروقراطية والتكنوقراط, ورغم الطابع الفلسفى والوجودى لهذا الشعار, إلا أنه ينطوى على طموح وتحد ورفض للواقع, وهى صفات جديرة بالكائن الإنسانى, ووحده فحسب يعرف ما تنطوى عليه من نبل, لأنها باختصار كانت ملازمة له كظله عبر التاريخ.

بيد أن الإشارة إلى ذلك الشعار واستدعائه, لا تحمل أى ادعاء من أى نوع, أقصد أن الكاتب لا يزعم لهذا الكتاب قيمة ثورية وفلسفية وإنسانية كالتى يعكسها هذا الشعار, أو أن لهذا المؤلف دوى ورنين على غرار ما كان للثورة الشبابية والطلابية فى فرنسا وغيرها من المجتمعات الحديثة, واقتباس هذا الشعار فى الواقع ما هو إلا نوع من الاستبطان الذاتى لمدلوله; نوع من الحوار الداخلى, وحسم للتردد فى طرح مثل هذا الخيار; لعلم الكاتب ووعيه, بأنه ليس خيارا واقعيا , وأنه يقع خارج السياسة, باعتبارها فن الممكن, على ضوء علاقات وموازين القوى.

من أجل ذلك فحسب أرى أنه من الملائم أن أقول لنفسى وللآخرين أيضا "فلنكن عقلاء ولنطلب المستحيل" فالعقل ليس بالضرورة مرادفا لقبول الواقع, بل قد يرتبط بتجاوز الواقع والتطلع إلى إعادة بنائه, والأكثر من ذلك أن يطمح العقل لتشكيل وبناء يوتوبيا جديدة تقوم على الخيال والتصور والمثل المجردة ولكنه نوع من الخيال الخلاق والبناء والإنسانى فى آن, وفى تقديرى أن لذلك النوع من الخيال صلة ما بالواقع, ليس كما هو فى اللحظة الراهنة, بل فى صورته الممكنة وأفق تطوره المستقبلى, من ناحية أخرى فإن هذه الصلة بالواقع تستند إلى أن قدرة الإنسان على الخيال والتخيل ترتبط إلى حد ما

بحدود قدرته على تغيير الواقع, وإمكانات هذا التغيير التى يمكـــن أن يكشـــف عنها الواقع, ذلك أن الواقع ليس أسيرا لنظرة أحادية بـــل يخضـــع لنظــرات متنوعة ونرى فيه ما يتوافق مع اختياراتنا ورؤانا.

وفضلا عن ذلك فإن التجربة الإنسانية والبشرية خلال القرون قد أثبتــت أن ما حلم به الإنسان وبدا آنذاك خيالا لا صلة له بالواقع قد أصبـــح فيمـــا يعــد ونتيجة تطورات محددة واقعا يدهش الإنسان ذاته من الكيفية التى حـــدث بـــها هذا التحول; فالمدينة الفاضلة والعقد الاجتماعى والحكومـــة الممثلـــة للشعب والحكومة العالمية ، وغير ذلك من التصورات والقضايا كانت فى وقتها مجـرد أفكار يناقضها الواقع القائم آنذاك ويناصبها العداء.

وفيما يتعلق بفكرة الدولة الموحدة الديموقراطية فى فلسطين, فإن الكـاتب لا يزعم لنفسه ابتكارها أو إخراجها من العدم, بـــل إن لـــهذه الفكـــرة جذورهـــا وتجلياتها, فى تلافيف الحركة الوطنية الفلسطينية قبل قيـــام دولـــة إســـرائيل, وبعدها أيضا, فى المرحلة الأولى وتحت الانتداب البريطانى وتصاعد موجـــات الهجرة الاستيطانية اليهودية, حمل مؤسسو الحركة الوطنية الفلســـطينية لــواء هذه الفكرة, والتى كان مضمونها التمثيل المتســـاوى فـــى الحقـــوق المدنيـــة والسياسية والثقافية والدينية لكافة فئات السكان فى فلسطين فى وقت كان يمثــل العرب الفلسطينيون فيه أغلبية واضحة, وكان مبعـــث تفكـــير رواد الحركـــة الوطنية الفلسطينية آنذاك هو استشرافهم لطبيعة الحل الـــذى تنســـج خيوطـــه الصهيونية بتواطؤ سلطات الانتداب البريطانى, وفى أوائل السبعينات طرحـــت منظمة التحرير الفلسطينية فكرة الدولة الموحدة على كامل التراب الفلســـطينى كحل مستقبلى للصراع العربى الصهيونى.

والحال أن طرح هذه الفكرة مجددا الآن وبعد تجذر ونمو الحل العنصـــرى الاستيطانى المتمثل فى إسرائيل, ومؤسساتها العسكرية والأمنيـــة والسياســـية والقانونية, يجعلها تندرج فى إطار "المستحيل", لأن الشروط الإقليمية والدوليـــة وتلك المتعلقة بالوعى والثقافة ليس يهود إسرائيل مهيئين لتقبلها وتأملـــها, إلا أن عدم توفر الشروط الملائمة لتحقيق فكرة معينة لا يعنى أولا أنها غير صائبـــة بالضرورة, كما أن طرح مثل هذه الفكرة فى شروط غير ملائمة لتحققـــها قـــد يكون بذاته محاولة للتأثير فى هذه الشروط عبر الوعـــى بطبيعتـــها وحـــدود مقاومتها للفكرة والسير فى اتجاه بلورة وعى مختلف عن الوعى السائد عـــبر تأمل محتوى هذه الفكرة ومناقشتها ونقدها.

على أن طرح خيار الدولة الديموقراطية الموحدة ليس بالضرورة الخيار الوحيد الممكن أو السيناريو الأوحد لتطور وحل هذا الصراع بل هو خيار ضمن خيارات متعددة واحتمال بين احتمالات أخرى للكيفية التي يمكن أن يتطور بها هذا الصراع.

ومن ثم فإن طرح هذا الخيار للمناقشة والتأمل والنقد, لا يخلو من فائدة ما; لتعميق رؤيتنا لهذا الصراع ومناقشة الجوانب الممكنة وغير الظاهرة والمسكوت عنها, في إطار النقاش السياسي الدائر حول التسوية الحالية, وطبيعتها وشروطها المجحفة, وغير العادلة, كما أن من شأن هذه المناقشة, أن تحفز التفكير في المخارج والصيغ المختلفة لحل هذا الصراع, وتجاوز مستوى تكرار وترديد الشعارت, بمعزل عن تصورات مستقبلية, تنطوي على أنماط من الاجتهادات, تعكس التنوع والتعدد, وتؤسس لمشروعية الاختلاف وقواعده الديموقراطية.

وحتى تكون هذه المناقشة بناءة ومثمرة فالأجدر بها أن تستبعد الاتهامات الشائعة, في ثقافتنا السياسية, وخاصة جانبها المتعلق بإسرائيل والصهيونية, على غرار الاتهام "بالتنازل" و"التفريط" و"الاستسلام أو الانتقال "لمعسكر الأعداء", وعدم الاكتفاء بما يقول الكاتب, والتفتيش في ضميره ونواياه ودوافعه, المتخيلة الكامنة وراء ما يكتب وما يقول.

إن مناقشة تستظل بمثل هذا النوع من الاتهامات, لكفيلة بوأد أية فكرة في مهدها, وخلق مناخ يحول دون معالجة أي من قضايانا, وبلورة رؤى وتصورات إصلاحية ممكنة لأي منها, والحال أن مثل هذه المناقشة ستبقينا حيث نحن, في مواقعنا الحالية, ولن ترتفع بنا إلى مستوى أعلى من هذه المواقع, وستحرمنا من نعمة الارتقاء الفكري والسياسي والثقافي والذي يمثل إحدى علامات ومؤشرات النهوض والتقدم والنضج.

إن طرح خيار الدولة الديموقراطية الموحدة, يتأسس على قناعة شخصية راسخة, قد لا تتوافر الدلائل والبراهين على صحتها في الوقت الحالي; ألا وهي أن القوة الغاشمة الإسرائيلية والصهيونية, القوة الذاتية لإسرائيل, والقوة العالمية للوبي اليهودي والجاليات في الخارج لن يكون في مقدورها إجبار العرب على القبول بالوجود الإسرائيلي, كما طرح نفسه خلال العقود الأخيرة وكما يطرح نفسه الآن, ذلك أن هذه القوة والهدف الذي تسعى إليه, تستند إلى الخلل الكبير والمتجذر في علاقات القوى الراهنة بين إسرائيل والعرب على

الصعيد العسكرى والعلمى والتقنى, إلا أن موازين القوى ليست استاتيكية, بل كانت دوما متغيرة عبر التاريخ, من ناحية أخرى فإن موازين القوى الثابتة; أى الإمكانات البشرية والطبيعية والجغرافية وغيرها, ستظل لصالح الجانب العربى ولن تستطيع القوة الإسرائيلية التأثير فيها وتغييرها.

وفضلا عن ذلك فإنه فى مواجهة موازين القوى المختلة, بين العرب وإسرائيل, طوال هذه العقود, تكشف عن دروس شديدة الأهمية; تكشف عن طاقة كبرى للممانعة العربية والمقاومة العربية السافرة حينا والمستترة حينا آخر, هذه المقاومة التى تستند إلى عمق ثقافى وتاريخى وحضارى, يمكنها من امتصاص مضاعفات القوة الإسرائيلية, وتجلياتها فى حيز الممارسة المستمرة للصراع.

كما أن الخبرة التاريخية للمجتمعات العربية الإسلامية فى مواجهة الحملات الصليبية, تكشف عن انهيار هذه الممالك الصليبية, التى تأسست فى القدس, تحت وطأة المقاومة طويلة المدى من جانب المحيط العربى الإسلامى, وإذا صح أنه لا يمكن الاستناد إلى هذه الوقائع, وأنه لا يمكن القياس عليها, فإن إسرائيل من جانبها استوعبت دروس هذه المواجهة التاريخية, وتحاول تفادى سلبياتها, وعلى نحو خاص الاحتفاظ بالقوة والتفوق الساحق على الوسط المحيط, واستمرار العلاقات بالخارج, أى الجاليات اليهودية واللوبى والدعم الأمريكى والغربى, وتعميق التحالفات مع الخارج.

ومن جانبنا فإننا ندرك عمق الهوة بين الماضى والحاضر, والاختلاف العميق والبين بين هذه الحقبة التاريخية, أى الحملة والممالك الصليبية وبين الحقبة الحالية فى المواجهة مع إسرائيل, وإذا كان لهذا الإدراك من قيمة ومعنى; فإنها تتمثل فى تجنب الإسقاط والقياس, أى إسقاط الماضى على الحاضر, أو قياس الحاضر على الماضى, فلكل شروط وملابسات متميزة ودقيقة, كما أن التاريخ لا يعيد نفسه, إلا أن ذلك لا يحول دون تأمل التاريخ, واستدعائه; ليس بهدف إسقاطه على الحاضر وإنما بهدف تفسير الحاضر, وإلقاء الضوء على جوانبه, التى تستعصى على الفهم دون تأمل عمقها التاريخى وتكشف جذورها فى الماضى.

وأخيرا وليس آخرا ; فإن هذا الكتاب جمع بين البحث والتأمل والرأى, ومن ثم فقد لا يمكن اعتباره كتابا أكاديميا, وفق التقاليد المتعارف عليها, فجاء كمحصلة لتأمل وتفكير ولمتابعات الشأن العربى الإسرائيلى خلال عقد

التسعينيات, كما أن هذا الكتاب لم يكن مدرجا ضمن خطة البحـــوث, بمركـــز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, وأعنى بذلك أنه لـــم يكـــن تكليفـــا رسميا من المركز, بل مبادرة شخصية من المؤلف, لقيت ترحيبـــا وتشـــجيعا من مركز الدراسات بالأهرام على قاعدة احترام الاختلاف والتنوع فى الـــرؤى والاجتهادات, وذلك جوهر الممارسة الديموقراطية فى المجال الفكرى والعلمـــى والثقافى.

مصـــادر عـــامـــة

أولا : باللغة العربية:

١ - ادوارد سعيد: الحقيقة والمصالحة, الحياة, ١ فبراير عام ١٩٩٩

٢ - أورى ديفيس: قراءة لتكوين هوية, مقال غيرمنشور.

٣ - أمير طاهرى: إسرائيل المنقسمة فى مواجهة أزمة الحداثـــة, جريـــدة الشرق الأوسط ١٦ فبراير ١٩٩٩.

٤ - إسرائيل شاحاك: أسرار مكشوفة, السياســية الإســرائيلية الخارجيــة والنووية, ترجمة هشام عبدالله, الدار الأهلية للنشر, عمان, ١٩٩٨.

٥ - برهان الدجانى: الحل البديل فلسطين الموحدة, دراســـات فلســطينية, العدد ٢٦, بيروت, ١٩٩٦.

٦ - برهان الدجانى: نحو استراتيجية وخطـــة عمـــل للصـــراع العربـــى الصهيونى, بحث مقدم لندوة "العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المســـتقبل", مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٠ - ١٣ مارس ١٩٩٩.

٧ - برهان غليون: اغتيال العقل: محنة الثقافـــة العربيـــة بيـــن الســلفية والتبعية, دار التنوير, بيروت, ١٩٨٥.

٨ - جورج طرابيشى: نظرية العقل "نقد نقد العقل العربـــى", دار الســـاقى الطبعة الأولى, لندن وبيروت, ١٩٩٦.

٩ - د. عبدالوهاب المسيرى: الصهيونية والنازية, دار الشروق, القـــاهرة, ١٩٩٧.

١٠- د. عزيز العظمة: العلمانية من منظور مختلـــف, مركـــز دراســـات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٩٢.

١١- د. عبدالإلـــه بلقزيـــز: ممكنـــات ومســـتحيلات الصـــراع العربـــى الصهيونى, نحو رؤية مستقبلية, بحث مقدم لندوة "العرب ومواجهة إســـرائيل: احتمالات المستقبل", مركز دراسات الوحدة العربية, ١٠ - ١٣ مارس ١٩٩٩.

١٢- د. عبدالوهاب المسيرى: الإمكانات الايديولوجية الصهيونية, بحث مقدم لندوة "العرب ومواجهة إسرائيل : احتمالات المستقبل", مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٠ - ١٣ مارس ١٩٩٩.
١٣ - د. عبدالعليم محمد: البيئة الداخلية لعملية التسوية, دراسة للحالة الإسرائيلية فى: أحمد الرشيدى (محرر): القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية, مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة, ١٩٩٨.
١٤- أنظر: حديث عزمى بشارة مع مجلة دراسات فلسطينية, العدد ٢٨, بيروت, ١٩٩٦.
١٥- د. عصام الدين جلال: كشف الحساب الختامى ومأزق المشروع الصهيونى والعربى, الأهرام, ٢ يوليو عام ١٩٩٧.
١٦- أنظر: د. عبدالعليم محمد وضياء رشوان: المشروع القومى وتسوية الصراع العربى الإسرائيلى, رؤية للسلام الحقيقى, الأهرام تاريخ ٧ إبريل ١٩٩٧.
١٧- أنظر حول اليهود فى العالم: د. عبدالوهاب المسيرى فى (أحمد خليفة وصبرى جريس محرران) دليل إسرائيل العام, مؤسسة الدراسات الفلسطينية, بيروت, ١٩٩٦.
١٨- د. كمال الخالدى: الصراع الفلسطينى الإسرائيلى إلى أين؟ منظور ثقافى, دار ابن رشد للطباعة والنشر, الطبعة الأولى, بيروت, ١٩٩٨.
١٩- د. كمال الخالدى: الدولة ثنائية القومية فى فلسطين: خيار سياسى أم تطور تراكمى, دراسات فلسطينية, العدد ٣٧, بيروت, ١٩٩٩.
٢٠- معين حداد: تحليل ظاهرة مابعد الصهيونية, شئون الأوسط العدد ٧٢ مايو ١٩٩٨.
٢١- د. محمد عابد الجابرى: تكوين العقل العربى, دار الطليعة, بيروت, ١٩٨٥. د. محمد عابد الجابرى: الخطاب العربى المعاصر, دار الطليعة, بيروت ١٩٨٥.
٢٢- د. ماهر الطاهر, د. أحمد البرقاوى: المواجهة العربية عوامل الإخفاق وممكنات النهوض, ورقة مقدمة لندوة "تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية" بدمشق ١٣ - ١٥ يونيو ١٩٩٩.
٢٣- مصطفى الحسينى: نحو مؤتمر دستورى لفلسطين, ورقة مقدمة لمؤتمر اتحاد المحامين العرب, تونس, ١٩٩٦.

٢٤- د. نادر فرجاني: العرب فى مواجهة إسرائيل, القدرات البشرية والتقانية, بحث مقدم لندوة "العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل", مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٠ - ١٣ مارس ١٩٩٩.

٢٥- د. يوسف الحسن: البعد الدينى فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الصهيونى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٩٧.

٢٦- يهو شفاط هركافى وآخرون: الكمية والنوعية فى الاستراتيجية الإسرائيلية, الجزء الأول, ترجمة وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة, الطبعة الأولى, نيقوسيا, قبرص, ١٩٨٦.

٢٧- يهو شفاط هركافى: إسرائيل: الخيارات المصيرية, ترجمة مركز التخطيط, تونس, ١٩٨٦.

٢٨- أنظر أيضا : حديث عزمى بشارة لجريدة هآرتس الإسرائيلية, مقابلة أجراها آرى شبيط, هآرتس ٢٩ مايو ١٩٩٨.

ثانيا : باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

1- Amnon Roblinstien: Le Reve et L'histoire, Israel et les juifs, Eds Calman - levy, Paris, 1985.

2- Alain Gresh: inventaires des accords d'Oslo, Le Monde Deplomatique, Avril, 1999.

3- Alain Dieckoff "Les Espaces d'Israel, Presse de Fondation Nationale des sciences Politiques, Paris, 1989.

4- Bichara khader: L'Europe et le Monde Arabe, cousins, voisins, Publisud, Cermac, Paris, 1992.

5- David Newman: Independance: ours and theirs, the Jerusalem Post, April 19 - 1999.

6- Herbert Kelman: Building a sustainable peace, the limits of pragmatism in the Israeli - Palestinian Negotiaions, Journal of Palestine Studies, Autumn 1998.

7- Iman Abd El Megid Hamdy: Dissenters in Zion, the Bi - Nationalist and Partitionist Trends in the palitics of Israel, thesis of Doctorate degree, Cairo University, 1996.

8- Marius Schattner: L'enjeu sefarade, Le Monde diplomatique. Mars, 1999.

9- Monique Chemillier Gendrean: UN titre de Propriete inalienable sur la terre, Le Monde Deplomatique, Avril, 1999.

10- Nadim Rauhana: Israel and its Arab - Citizens, Predicaments in the Relationship between êthnic
states and ethnonational minorities, the World Ouarterly, No2, 1998.
11- Oren Yiftachel: Israeli Saciety and jewish - Palestinian Reconciliation: Ethnocracy and Territorial
contradictions, the Middle East Journal, Autumn, 1997.
12- Regis Debray: Critique de la Raison Politique on l'inconscient religieux, Eds Gallimard, Paris, 1981.

رقم الايداع ١٣٠٦٩ / ١٩٩٦

الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 227 - 101 - X

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر